الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ..../2021

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة أعمال

مذكرة بعنوان:

تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة حالة المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لولاية ميلة ـ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة أعمال "

إعـداد الطلبة:

- قيطاتني زينة
- بوقروري إيمان

تحت إشراف:

بوبحة سعاد

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بوعزة نظيرة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوبحة سعاد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
قبايلي أمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ..../2021

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة أعمال

مذكرة بعنوان:

تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة حالة المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لولاية ميلة ـ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة أعمال "

إعـداد الطلبة:

- قيطاتني زينة
- بوقروري إيمان

تحت إشراف:

بوبحة سعاد

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بوعزة نظيرة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوبحة سعاد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
قبايلي أمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي، والذي أهلنا الصحة والعزيمة والعافية.....فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة "بوبحة سعاد" حفظها الله وأطال في عمرها، لتفضلها الكريم بالاشراف على هذه الدراسة وعلى كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى "لجنة المناقشة"

كما نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات، والتسهيلات، والأفكار والمعلومات، لهم منا كل الشكر.

إهداء

حمدا وشكرا لك يا إلهي الذي جعلني أتحدى عراقيل الزمن وأتخطى خطوة الإيمان والأمل والنجاح والذي قدرني على إكمال هذا البحث الذي أتمنى أن يكون وسام إخلاصي لدراستي طوال عمري ومذكرة لنجاحي المتواصل إن شاء الله.

أهدي عملي هذا إلى:

من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها ولا يمكن للكلمات أن تحصي فضلها، إلى من وهبت على الدنيا وهي أمامي، إلى صاحبة الصدر الرحب والحنون، إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى من سهرت وتعبت من أجل أن ارتاح، إلى مثلي الأعلى وفرحتي في الحياة روح قلبي أمي الغالية " عقيلة"

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار وخطى معي أول خطوة للطالب العلم، إلى من لم يبخل علي بشيء، إلى من علمني بأن العلم هو سلاح الحياة، إلى صاحب القلب الطيب وقدوتي في الحياة أبي العزيز "سليم"

وإلى من حبهم يجري في عروقي إخوتي: (أحمد، محمد، سيف الدين)، وسندي في الحياة سناء

إلى روح جدي وجدتي الطاهرة رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته

إلى من قضيت معهم أجل اللحظات إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني إلى من أتمنى أن تبقى صورتهم في عيوني زميلاتي بالجامعة (ريمة، ايمان، عليمة، رحاب)

وأخيرا نسأل الله عزوجل أن يبارك هذا العمل ويوفقنا لما يحبه ويرضاه وأتمنى التوفيق التام في جميع المساعي.

زينـــــــة

إهداء

وأشرح بنورها فوق الكون والصدى.....قرة العين أهديك عمر السحر

وريحانين فوائدي تتعطر.....شعلة أنت من ضياء

قطرة ماء يحايلها الصفاء (أمي)

إلى من أغدقني بكل ما جادت به يداه.....إلى رذاذ المطر فوق هذه النجوم

حين تشابكت أوردة القدر.....إلى محياك أهدي (أبي: علي)

إلى توأمتي روحي وحياتي.....ومرتع شفاه كلماتي (شقيقتي: حياة، فطيمة)

إلى البراءة حين تهمس في وجه الشمس.....تنبض من هاتي العيون وفي رصيف ذكرياتي

(أيوب طعوش، محمد ناجي بن سليمان، اماني بن سليمان، أريج طعوش، محمد علي برمكي،

أسيل طعوش، مروان بن سليمان، رحمة برمكي)

إلى من شعشع الروح البهيا.....وحاور الأحلام جليا

وناولني ما انبجس من فكره عذبا كما الماء صفيا إليك.....إليكم ثمرة جهدي واجتهادي

وعلى السنون ان تحط في هذي المرايا انتمائي (ريمة بن سليمان، عبير بوعراقة، زينة

قيطاتني، أميرة غضبان)

إيـــــــمان

الملخـــص

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالفكر المقاولاتي والمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأساليب التي قامت بها الدولة الجزائرية في سبيل دعـــم الشباب في إطار المقاولاتية حيث تقوم بتفعيل الفكر المقاولاتى لدى مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوجيه سلوكه نحو إنشاء وتطوير مؤسساتهم.

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يخدم الجانب النظري للدراسة، وعلى دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، كما تم اختيار عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة، مكونة من 20 مؤسسة، وتم تحليل الاستبيان إحصائيا بالاعتماد على برنامج SPSS.V22.

وكانت أهم النتائج المتوصل إليها أنه يمكن تفعيل فكر المقاولاتية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على بيانات شخصية وأخرى متعلقة بالمؤسسة المقاولة، وهذا يستدعي ضرورة التعديل والدعم في مختلف البيانات سواء الشخصية المتعلقة بصاحب المؤسسة المقاولة أو تلك المتعلقة بالمؤسسة المقاولة نفسها.

الكلمات المفتاحية: الفكر المقاولاتي، مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé:

L'étude vise à identifier les concepts les plus importants liés à l'idée d'entrepreneuriat, les petites et moyennes entreprises, et les méthodes mises en œuvre par l'État algérien afin d'accompagner les jeunes dans le cadre de l'entrepreneuriat.

Où il active la pensée entrepreneuriale des dirigeants de petites et moyennes entreprises pour orienter leur comportement vers la création et le développement de leurs entreprises.

Lorsqu'il s'est appuyé sur l'approche analytique descriptive qui sert le côté théorique de l'étude, et sur l'étude de cas du côté pratique, et un échantillon de petites et moyennes entreprises à Mila, composé de 20 institutions, a été sélectionné, et le questionnaire a été analysé statistiquement en s'appuyant sur le programme SPSS.V22.

Les résultats les plus importants étaient qu'il est possible d'activer l'idée d'entrepreneuriat parmi les dirigeants de petites et moyennes entreprises sur la base de données personnelles et autres liées à l'entreprise, ce qui nécessite la modification et le soutien de diverses données, qu'ils soient personnels liés au propriétaire de l'entreprise ou liés à l'entreprise elle-même.

Mots-clés: pensée transférentielle, dirigeants de petites et moyennes entreprises, petites et moyennes entreprises.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VIII
فهرس الملاحق	IX
المقدمة	أ – ط
الفصل الأول: الأسس النظرية للفكر المقاولاتي	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: ماهية المقاول	17-03
المطلب الأول: مفهوم المقاول	03
المطلب الثاني: خصائص المقاول ومميزاته	06
المطلب الثالث: وظائف المقاول وعوامل نجاحه	11
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على المقاول وأنماطه	12
المبحث الثاني: ماهية المقاولاتية	28-18
المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية، خصائصها وأهميتها	18
المطلب الثاني: أهداف المقاولاتية واستراتيجياتها	22
المطلب الثالث: المواقف المقاولاتية المختلفة	24
المطلب الرابع: العوامل المشجعة على المقاولاتية ومعوقاتها	27
المبحث الثالث: ماهية الفكر المقاولاتي	36-29
المطلب الأول: التعريف بالفكر المقاولاتي وأهميته	29
المطلب الثاني: مقومات الفكر المقاولاتي	31

المطلب الثالث: عوامل تنمية الفكر المقاولاتي	**32**
المطلب الرابع: النماذج المفسرة للفكر المقاولاتي	**33**
المبحث الرابع: طرق نشر الفكر المقاولاتي	**46-37**
المطلب الأول: تعريف التعليم المقاولاتي ،أهميته وأهدافه، متطلباته	**37**
المطلب الثاني: نشأة ومفهوم دار المقاولاتية، مهامها ووظائفها	**40**
المطلب الثالث: أهمية وأهداف دار المقاولاتية	**43**
المطلب الرابع: أهم التجارب العالمية في التعليم المقاولاتي والدروس المستفادة منها	**43**
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد الفصل	**48**
المبحث الأول: أساسيات المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**65-49**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**49**
المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**58**
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها	**62**
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها	**73-66**
المطلب الأول: الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**66**
المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**69**
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**71**
المبحث الثالث: الآليات المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات نجاحها	**77-74**
المطلب الأول: الآليات التقليدية(الكلاسكية) لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**74**
المطلب الثاني : الآليات الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**75**
المطلب الثالث: متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**77**
خلاصة الفصل	**78**
الفصل الثالث: تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة ولاية ميلة)	
تمهيد الفصل	**80**

المبحث الأول: واقع الفكر المقاولاتي في الجزائر	**95-81**
المطلب الأول: مفهوم عملية المرافقة المقاولاتية وخصائصها	**81**
المطلب الثاني: أجهزة المرافقة المقاولاتية في الجزائر	**83**
المطلب الثالث: هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر	**90**
المطلب الرابع: معوقات المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**94**
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**115-96**
المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**96**
المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**101**
المطلب الثالث: اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**104**
المطلب الرابع: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**112**
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لقياس الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة	**138-116**
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميداني	**116**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات	**121**
خلاصة الفصل	**139**
الخاتمة	**142-140**
قائمة المراجع	**163-144**
قائمة الملاحق	

فهرس الجـــــــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1-1	الفروقات بين المقاول القائد والمدير	06
2-1	مميزات المقاول حسب Casson	11
3-1	أهداف تدريس المقاولاتية	39
1-2	تبيان أحجام المنظمات في البلدان المختلفة	52
2-2	معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف لجنة الأمم المتحدة والتجارة	56
3-2	المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	57
4-2	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل	60
1-3	حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات على المستوى الوطني	85
2-3	حصيلة نشاط مراكز التسهيل على المستوى الوطني	87
3-3	مجال نشاط المؤسسات المرافقة في مراكز التسهيل على المستوى الوطني	89
4-3	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2008-2017/06/30)	101
5-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2008-2016/06/30)	104
6-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الصادرات خارج المحروقات (2010-2017/06/30)	106
7-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (2008-2016)	108
8-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة للقطاعين الخاص	110

	والعام(2008–2015)	
9-3	المجال الزمني	117
10-3	مقياس ليكارت (Likert) الخماسي	119
11-3	قائمة الأساتذة المحكمين	119
12-3	إختبار التوزيع الطبيعي (k.s)	119
13-3	يوضح فئات المقياس	121
14-3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	121
15-3	توزيع أفراد المجتمع حسب متغير السن	122
16-3	توزيع أفراد المجتمع حسب متغير المستوى التعليمي	123
17-3	توزيع أفراد المجتمع حسب متغير الوضعية المهنية	124
18-3	معامل الارتباط بيرسون لعبارات بعد (بيانات المؤسسة المقاولة) بالدرجة الكلية للبعد	126
19-3	معامل الارتباط بيرسون لعبارات محورتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بالدرجة الكلية للبعد	126
20-3	قيمة الثبات (الفا كرومباخ) لأداة الدراسة	127
21-3	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد المجتمع حول بعد المؤسسة المقاولة	128
22-3	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات أفراد المجتمع حول محور تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	129
23-3	نتائج علاقة الارتباط بين تصنيف الملكية وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	132
24-3	نتائج علاقة الارتباط حسب الحجم وتقييم الفكر المقاولاتي:	133
25-3	: نتائج علاقة الارتباط حسب القطاع وتقييم الفكر المقاولاتي	135

26-3	نتائج علاقة الارتباط بين عمر المؤسسة المقاولة والفكر المقاولاتي	**136**
27-3	نتائج علاقة الارتباط بين مكان إقامة المؤسسة المقاولة والفكر المقاولاتي	**137**
28-3	نتائج علاقة الارتباط بين الفكر المقاولاتي ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**138**

فهـــــرس الأشكـــــال

رقم الأشكال	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الصفات الأربعة للمقاول في العالم	**08**
2-1	استراتيجيات المقاولاتية	**23**
3-1	نظرية السلوك المخطط Ajzen	**35**
4-1	نظرية تكوين الحدث المقاولاتي (Sokol و Shapero) (1982)	**36**
5-1	وظائف دار المقاولاتية	**42**
1-3	30 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفـترة (2008-/06/2017)	**103**
2-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2008-2016/06/30)	**105**
3-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الصادرات خارج المحروقات (2010-2017/06/30)	**107**
4-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (2008-2016)	**109**
5-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة للقطاعين الخاص والعام(2008-2015)	**112**
6-3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	**122**
7-3	توزيع أفراد المجتمع حسب متغير السن	**123**
8-3	توزيع أفراد المجتمع حسب متغير المستوى التعليمي	**124**
9-3	توزيع أفراد المجتمع حسب متغير الوضعية المهنية	**125**

فهرس الملاحـــــق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد /77 المتضمنة لقانون 18/01 لتوجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
02	الإستبيان
03	مخرجات SPSS

مقدمـــــــة

مقدمة:

عرفت الآونة الأخيرة العديد من التغيرات وذلك بعد تراجع أسعار النفط وتذبذبها، التي أثرت على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، وفي ظل عدم قدرة الدول على التحكم في الأسعار أصبح لازما عليها البحث عن بدبل عاجل للتمويل والتنمية، وتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك بتويع هيكل الإنتاج والسعي لخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، واستخدام أموال النفط لخلق قاعدة لاقتصاد ما بعد النفط ،من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير الاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الاقتصادي لبناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية ،بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع المحلية والأجنبي.

فالجزائر هي أيضا من بين الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط ،حيث كان منذ الاستقلال المصدر الأساسي للتمويل، فقد شهدت عدة أزمات بداء بأزمة الديون1982م، ثم تليها أزمة انخفاض أسعار البترول 1986م، وأزمة البترول 2014م، ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الوحيد للتمويل والتنمية رغم تنوع الثروات المالية والبشرية، كل هذا ما جبر الحكومة الجزائرية على البحث عن بديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من هذه الوضعية، التي تهدد استدامة الأمن واستقرار البلاد في كافة المستويات، وبهذا تبنت الجزائر موجة من الإصلاحات الاقتصادية ومسار التحول نحو الاقتصاد الحر، أعطت أهمية كبيرة لخلق وإنشاء المؤسسات الخاصة من قبل الشباب واعتمدت المقاولاتية كآلية لإنجاح التحول نحو اقتصاد السوق والتي بإمكانها تحقيق عدة وظائف اقتصادية. وفي سنة 1988 وبعد التغيرات على المستويين الداخلي والخارجي التي دفعت بالجزائر إلى التوجه نحو تنظيم جديد حجر أساسه هو تشجيع وتنمية روح المقاولة، فبعد ما كانت الدولة هي المقاول الوحيد لمدة 30 سنة تم تحرير النشاط الاقتصادي والمبادرات الفردية الخاصة تدريجيا.

ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي المقاولاتية بصفة عامة في الدفع بعجلة التنمية، فقد أولتها الحكومة مؤخرا أهمية كبيرة وشجعتها ووفرت لها الوسائل والحوافز من أليات الدعم وأجهزة المرافقة بمختلف أنواعها، وتوسعت مجالات عملها، فشملت قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات ،أي أصبحت تقدم خدمات متنوعة ومنتجات مختلفة وتوفر مناصب شغل والتخفيض من نسبة البطالة .

ومن أجل ترقية وتطوير النظام المقاولاتي قامت الجزائر بتطبيق جملة من الإصلاحات واستحداث مجموعة من الأليات والعديد من الأجهزة المتخصصة في المرافقة، والقروض المالية

وتهيئة الأرضية الملائمة لنشاط المقاولين ومؤسساتهم، إلى أن الملاحظ هو قلة الإقبال على مجال المقاولة من طرف خريجي الجامعات والمعاهد، فقد انتهجت الجزائر سياسات عديدة وجديدة في تشجيع وتنمية روح المقاولة وفي نشر الفكر المقاولاتي، وهذا من خلال اتفاقيات الشراكة بين الجامعات ووكالات الدعم ووكالات الشغيل مؤخرا ،وهذا لأن بعض المقاولين تلقوا عراقيل ومشاكل في تسيير مشاريعهم ونجاحها، رغم توفير كل وسائل الدعم المالية ،فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع سلطنا الضوء على المسيرين والمقاولين لقياس ومعرفة مستوى الوعي والثقافة المقاولاتية والصفات التي يجب أن تتوفر في شخصهم لتأهيلهم كمقاولين ناجحين

وفي هذه الدراسة سنبحث عن مدى وعي وثقافة المقاولة والفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأخذنا عينة من مقاولي ولاية ميلة بالتحديد.

أولا: الإشكالية:

من خلال ما سبق وسعيا للإلمام بموضوع الفكر المقاولاتي ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة دفع بنا لطرح التساؤل التالي:

- **ما مدى تبني مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفكر المقاولاتي؟**

ومن أجل تحليل الإشكالية أعلاه قمنا بتقسيمها إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- ✓ هل للفكر المقاولاتي تأثير على البينات الشخصية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة
- ✓ هل للفكر المقاولاتي تأثير على بيانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة؟
- ✓ هل لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعي حول الفكر المقاولاتي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة ومن لصياغة الفرضيات التالية:

1. الفرضية الرئيسية:

- ✓ يؤثر الفكر المقاولاتي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

2. الفرضيات الفرعية:

✓ للفكر المقاولاتي تأثير على البينات الشخصية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

✓ للفكر المقاولاتي تأثير على بيانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة.

✓ لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعي حول الفكر المقاولاتي.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

1.أسباب موضوعية.

✓ تزايد الاهتمام بالأبحاث والدراسات المتعلقة بالمقاولة.

✓ كثرة الاهتمام بقطاع المقاولة في الجزائر سواء من قبل الحكومة أومن قبل الأفراد وخاصة في الآونة الأخيرة.

✓ التعرف على أهمية الدور الذي تلعبه الهيئات الداعمة في إنشاء ودعم المشاريع الصغرة.

✓ قلة الدراسات ومحدوديتها نسبيا في الموضوع.

2.أسباب ذاتية:

✓ الفضول الشخصي في التعمق في مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات.

✓ تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص الذي ندرس فيه وهو "إدارة أعمال".

رابعا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

✓ الدور الكبير الذي تلعبه المقاولة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات على جميع الأصعدة المحلية والدولية.

✓ تكمن أهمية الدراسة في كون المقاولاتية واحدة من الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة ظاهرة البطالة لخريجي الجامعات والمعاهد.

خامسا:أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى وعي الشباب وخاصة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمجال المقاولاتي والتنبؤ بمدى معرفتهم بالفكر المقاولاتي، وهناك أهداف أخرى تكمن في:

- ✓ تعريف خريجي الجامعات والمعاهد بأهمية المقاولة والفكر المقاولاتي كسبيل أخر لتوفير الشغل.
- ✓ معرفة مستوى الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.
- ✓ تنمية قدرة المقاول على اكتشاف ذاته.
- ✓ التعرف فيما إذا كانت المعارف والمؤهلات التي تقدمها البرامج الحالية في التعليم المقاولاتي تسمح للطالب بأن يشرع في تأسيس مشروع صغير وتسييره وفق الأسس التي تجعل منه عملا ناجحا.
- ✓ البحث عن وجود ارتباط معنوي بين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفكر المقاولاتي لديهم .
- ✓ معرفة درجة امتلاك مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة للفكر المقاولاتي.

سادسا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1.الحدود الموضوعية: ممثلة في اهم المفاهيم المعتمدة خلال الدراسة المتمثلة في المقاولاتية والفكر المقاولاتي.

2.الحدود المكانية: تتمثل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة والمقاولين أو أصحاب المؤسسات الذين رافقتهم والتي تم اختيارهم لتطبيق موضوع البحث واختيار صحة الفرضيات.

3.الحدود الزمنية: فقد طبقت الدراسة خلال فترة التربص الممتدة من:2021/03/25 الى 2021/06/15 .

سابعا: منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بأهم جوانب الموضوع، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع الجانب النظري للموضوع، من خلال استعراض الجوانب النظرية محاولة تحليلها لإسقاطها على الواقع، وأيضا استخدمنا في دراسة حالة مقاولي ولاية ميلة أدوات احصائية لتحليل الاستبانة التي عولجت باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

ثامنا: الدراسات السابقة:

لقد قمنا بالاطلاع على دراسات لذا صلة بالموضع أهمها:

1. دراسة أمال بعيط (2017): بعنوان " برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقـــــع وآفاق دراسة حالة Angemn. Cnac .Ansej" وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

✓ **ما مدى نجاعة برامج المرافقة المقاولاتية المنتهجة من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

هدف الدراسة: محاولة البحث في موضوع المقاولاتية باستعراض بعض الأمهات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين، إضافة إلى إبراز الدور الفعال للمرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمؤسسات المصغرة والتحقيق من حدة البطالة.

منهج الدراسة: لقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتلائم وطبيعة الموضوع والذي يستدعي جميع البيانات وتحليلها لتسهيل عملية الوصف والتحليل، للوصول إلى نتائج دقيقة، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة يهدف إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة ولاية باتنة.

العينة: حيث شملت الدراسة على عينة من 3500 شخص بين 18 و 64 سنة.

نتائج الدراسة: وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك لآفاق لتطوير المقاولاتية في الجزائر، حيث وجدت الدراسة أن أكثر من 15.5 % من البالغين الجزائريين يشاركون في واحدة من 03 مراحل من النشاط، المقاولاتي بالإضافة إلى زيادة مشاركة الجامعيين والعنصر النسوي في النشاط المقاولاتي.

من خلال هاته الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية:

✓ المرافقة المقاولاتية، من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته، حتى يتمكن من إطلاق منتجه في السوق.

✓ بيئة الأعمال والتي يمكن اعتبارها كمحيط مقاولاتي تؤثر على كل مرحلة من مراحل العملية المقاولاتية، فقد تكون بمثابة محفز كما قد تكون مثبطا لإنشاء المؤسسات لهذا وجب وضع آليات المرافقة المقاول في هذه المراحل، بغية التكيف مع ديناميكية هذا المحيط.

✓ تعتبر المرافقة المقاولاتية بمثابة عملية تكيف وتعليم فهي تعتمد على التدريب والتكوين المستمر، مع استمرار المؤسسة الصغيرة ولا يتوقف هذا عند أي مرحلة من مراحل الإنشاء، لهذا وجب وضع برنامج تكويني يصاحب المقاول في جميع هذه المراحل.

2. دراسة الجودي محمد علي حول: " نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة عينة من طلبة جامعة الجلفة" أطروحة دكتوراه 2015/2014.

هدفت الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي ومحتوياته، وكذا البحث عن وجود ارتباط معنوي بين الروح المقاولاتية لدى الطالب في جامعة الجلفة والمعارف التي تقدمها البرامج الحالية في التعليم المقاولاتي، والتي تسمح له بإنشاء وتأسيس مشروع صغير وتسييره وفق الأسس التي تجعل منه عملا ناجحا.

حيث توصل إلى أن طلبة الماستر تخصص مقاولاتية محل الدراسة يمتلكون الشخصية المقاولاتية التي تعكس درجة كبيرة من الفكر المقاولاتى لديهم، وأن هناك علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية عالية بين الروح المقاولاتية للطالب ومختلف المهارات التقنية والشخصية والإدارية، وكشفت الدراسة عن عدم وجود اختلافات وفروقات لروح المقاولاتية لدى الطلبة يمكن أن تعزى للخصائص الشخصية كالجنس، العمر، المستوى التعليمي، وكذا النظام التعليمي.

3. دراسة دباح نادية، بعنوان: دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)

انطلقت هاته الدراسة من التساؤل الجوهري التالي: هل يمكن تنشيط عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنمية الروح المقاولاتية، وتثمين الخبرات المكتسبة للأفراد وذلك في ضل الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال دعم وترقية المقاولاتية؟.

وفي سبيل حل هاته الإشكالية فقط وضعت الباحثة الفرضيات التالية:

- تعتبر الروح المقاولاتية من بين العوامل التي تدفع المقاول لإنشاء مؤسسته المستقلة؟
- تلعب الخبرة المكتسبة من التجارب السابقة للمقاول دورا كبيرا في تحفيزه لإنشاء مؤسسة خاصة به.
- إن الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال ترقية المقاولاتية تشجع عملية إنشاء المؤسسات الجديدة في الجزائر.
- وبهدف قبول أو رفض هاته الفرضيات قامت الباحثة بصياغة استبان تم توزيعه على عينة يقدر عددها ب 30 مقاولا بالجزائر العاصمة، وامتدت الدراسة إلى غاية شهر ماي 2011، وباستخدام أدوات التحليل الاحصائية باستخدام برنامج SPSS، تم الوصول للنتائج التالية:
- هناك تأثير كبير للعوامل الشخصية للمقاول مثل الرغبة في الخروج من حالة البطالة، تحقيق الكسب المادي، الاستقلالية، الرغبة في تحقيق انجاز شخصي، تحمل المسؤولية، المخاطرة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- لم تتوصل الدراسة إلى أثر ملموس للخصائص المقاولاتية المتمثلة في الإبداع والابتكار والمبادرة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تاسعا: هيكل الدراسة:

للإحاطة بالإشكالية المطروحة ومعالجتها، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسين، فصل نظري وفصل تطبيقي، سبقتهم مقدمة بالتطرق إلى الإشكالية والفرضيات مع تقديم الأهمية والأهداف اللازمة للدراسة تلتهم خاتمة تحتوي على مجموعة النتائج النظرية والتطبيقية، واختبارا للفرضيات مع تقديم توصيات للدراسة حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الخلفية النظرية للدراسة من خلال أربع مباحث كانت كالآتي: ماهية الفكر المقاولاتي، ماهية المقاولاتية أما الثالث فتناولنا فيه ماهية المقاول، وأخيرا تطرقنا إلى طرق نشر الفكر المقاولاتي.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه ثلاث مباحث كالآتي: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها، أما المبحث الثالث والأخير فيضم الآليات المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات نجاحها.

أما الفصل الثالث فقد قسمنها إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تناولنا فيه واقع الفكر المقاولاتي في الجزائر أما المبحث الثاني فتناولنا فيه واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما المبحث الثالث فقد خصصناه إلى الجانب التطبيقي لموضوع دراستنا حيث استعرضنا فيه الجانب الميداني وتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها عن طريق الاستبيان.

عاشرا: صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا نذكر ما يلي:

- ✓ صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع نظرا لحداثة الموضوع مع قلتها باللغة العربية.
- ✓ ندرة الكتب التي تناولت موضوع المقاولة عامة والفكر المقاولاتي خاصة، حيث انحصرت الدراسة في أغلبيتها على المقالات، المجلات، الملتقيات، الرسائل والمذكرات.
- ✓ عدم وجود دراسات سابقة مماثلة لموضع بحثنا.
- ✓ عدم تقبل بعض المؤسسات المقاولة التجاوب معنا والإجابة على الإستبيان.

الفصل الأول:

الأسس النظرية للفكر المقاولاتي

تمهيد:

مع بداية الألفية الجديدة على وجه التحديد، لم تعد الدول والسلطات العمومية قادرة على الاستجابة إلى متطلبات العمل المتسارعة الآتية من الفئات الشبانية على اختلاف مستوياتها التعليمية والتركيبة العمرانية مما مهد إلى بروز محاولات وأفكار قد تفضي إلى حل هذه المعضلة. ولعل ظهور الفكر المقاولاتي أصبح يطرح نفسه كبديل استراتيجي وهادف لامتصاص بطالة الشباب بصفة عامة والجامعيين بصفة أخص عبر العالم وبدرجة كبيرة في المجتمعات الأقل نموا. وهكذا مع تأزم الاقتصاديات الدولية وآثارها على الدول بدا وأن الخيارات المطروحة تتجه نحو دعم الفكر المقاولاتي محليا وعلى مستوى الجامعات من أجل الدفع بالطلبة الجامعيين نحو إنشاء مؤسسات مصغرة مباشرة بعد تخرجيم عبر الأجهزة التي توفرها الدولة من خلال المتابعة والمرافقة وتجسيد أفكار الشباب الجامعي على المستوى المحلي.

ولهذا سنحاول أن نتطرق إلى مختلف العناصر الملمة بهذا الفصل والمتمثلة في كل من: ماهية الفكر المقاولاتي وكذلك ماهية المقاولاتي والمقاول ثم بعد ذلك نقوم بالتطرق إلى طرق نشر الفكر المقاولاتي.

ومن أجل الإحاطة قدر الإمكان بمختلف الجوانب، ارتأينا تناوله في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المقاول

المبحث الثاني: ماهية المقاولاتية

المبحث الثالث: ماهية الفكر المقاولاتي

المبحث الرابع: طرق نشر الفكر المقاولاتي

المبحث الأول: ماهية المقاول

يعتبر المقاول من ضمن الحقول الدراسية الواعدة في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، لما له من أهمية كبيرة في النمو وتطور المقاولة، ولقد تعددت التعاريف والمفاهيم التى تم اعتمادها للمقاول، حيث ركزت كل دراسة على زاوية معينة للموضوع، وبهذا تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن أن نتطرق إلى موضوع المقاولة دون أن نعرج على مفهوم المقاول كونه يمثل العامل البشري المبدع والمخاطر، والذي يأخذ بالمبادرة لإنشاء مؤسسته، هذه العناصر تساهم في تنمية روح المقاولاتية لديه. لذلك فإننا خلال هذا المبحث ركزنا على دراسة المقاول من زاوية أنه العنصر الفعال في المقاولة، و ذلك تمشيا مع الأهداف العامة للبحث وطبيعة الموضوع الذي يركز على تحديد الصعوبات التي تواجه هذه الفئة، وتبيان كيفية ظهورها وبروزها كطرف فعال في تسير المقاول، وذلك من خلال أربع مطالب تتضمن مفهوم المقاول وخصائص المقاول ومميزاته ثم تطرقنا إلى وظائف المقاول وعوامل نجاحه وكذا العوامل المؤثرة فيه وأنماطه.

المطلب الأول: مفهوم المقاول

إن محاولة تعريف المقاول ليس بالشأن الهين، حيث أن هناك عددا كبيرا جدا من التعاريف، وفي محاولة من Gartner 1990 لحصر تعاريف المقاول وجد ما لا يقل عن 90 تعريفا مختلفا، ويرجـــع ذلك لأسباب مختلفة منها تشـعب مجـــال الدراسة إلى علوم مختلفة (الاقتصاد، علـــم النفس، علم الاجتماع، الأنتروبولوجيا، علم الإدارة، التـاريخ... الخ)، ولقد اعتمدت أغلب الدراسات التي تطرقت إلى موضوع المقاول على أسلوبين أساسيين لتعريف المقاول هما:

الأسلوب الوظيفي: وهو يركز على أعمال المقاول وسلوكاته ووظائفه، وهذه الطريقة تعرف المقاول على حسب سلوكاته وأفعاله، حيث أنها تصف وظائف المقاول التي على أساسها يتم تحديد المقاول من غيره.

الأسلوب الوصفي: هو الذي يصف المقاول في حد ذاته أي صفاته وخصائصه.

والفرق بينهما أن النظرة الوظيفية هي أكثر واقعية من النظرة الوصفية التي تميل إلى التجريد و المثالية[1].

وسوف نحاول أن نتناول فقط أهم التعاريف التي تطرقت لمفهوم المقاول حسب التسلسل التاريخي لها، والتي ركزت عموما على المفاهيم التالية :تحمل المخاطر والعمل في ضل اللايقين، المنظم ومالك ومسير المؤسسة، المبدع، مكتشف ومقتنص الفرص، منشئ المؤسسة.

1-MARK CASSON, **L'entrepreneur, édition d'economica**, paris, 1991, p 21.

يعتبر contillon أول اقتصادي إيرلندي إهتم بالمعالجة النظرية للمقاول وذلك سنة 1730، إذا أعطى تعريفا لمواصفات المقاول ومكانته الاجتماعية ووظيفته في كتابه essai sur la nature du commerce en générale الذي عرف المقاول على أنه:" الشخص الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن لايقين (عدم تأكد) البيئة "[1].

أما schumpeter الملقب بأب المقاولاتية فيركز على عنصر التغيير(التجديد) من خلال استعمال الموارد المتاحة بشكل مختلف (طريقة جديدة) ومحاولة استغلاله على أنه فرصة معرفا المقاول بأنه: " ذلك الشخص الذي يملك الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار"[2].

أما D.Mc Clelland فقد عرفه بأنه:" المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة"[3].

بالنسبة " J-B Say": "المقاول هو الفرد الذي يملك و يسير مؤسسته "[4] ، وهو عنصر مهم في الديناميكية الرأسمالية، فهو ينقل الموارد الاقتصادية من مستوى إنتاجية إلى مستوى أعلى، وهو لا يختلف مع التعريفين السابقين في أن المقاول يتحمل المخاطر ويعمل في محيط لا يقيني، وإنما يشترط في المقاول أن يكون هو صاحب المؤسسة والمسير في نفس الوقت وهذا ما يجعله شخصا فريدا له القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة والحكيمة، لقد ذكر أن" المقاول هو وسيط بين مختلف مستويات المنتجين وكذلك هو وسيط بين المنتجين والمستهلكين، حيث انه يدير العوامل الإنتاجية، وهو يعمل أين لا يستطيع الآخرون فعل ذلك" والمقاول قبل ذلك كله منظم فهو يقوم بتجميع وسائل الإنتاج لإنشاء مؤسسته الخاصة، وبطبيعة الحال عليه تحمل المخاطر المصاحبة لذلك، وبالتالي فان المقاول بالنسبة ل(ساي) هو مسير ومنظم ومتحمل للمخاطر[5].

---

[1]– صندرة سايبي، **مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولي**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 40، 2013، ص 204.

[2]– أشواق بن قدور ومحمد بالخير، **أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد11، 2017، ص 345

[3]– الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 21.

[4]–Drucker Peter , **Les entrepreneur** , traduit de l'américain par hoffman Patrice , éditions Jean – Claude Lattes , 1985, p 53 .

[5]- François FCCAHINI, **L'entrepreneur comme un homme prudent**, La Revue des Sciences de Gestion, N° 226-227 juillet octobre 2007, p 29.

ويعرفه فايول Fayolle " المقاول يمثل الفرد المقبل على المستقبل والذي يعيش حالة عدم اليقين، يقدم منتوجات جديدة، أو خدمات جديدة ويباشر في عمل يحتوي على مخاطرة "[1].

يرى " I kirzner " أن المقاول عليه مواجهة مخاطر التجارة، لأنه يعمل في سوق لا يقينية لا بد على المقاول أن يطور فيها المميزات التي تسمح له بمواجهة مخاطر السوق، ويتمثل فعله في استغلال الفرص التجارية التي لم تستغل من طرف الآخرين، وسلاحه في ذلك اليقظة في محاولة توقع المستقبل[2].

أما بالنسبة لـ Drucker المقاول لا يوجد فقط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل كذلك في المؤسسات الكبيرة ويكمن جوهره في انه يجعل من التغيير شعارا له، فهو ليس بالمضارب ولا الرأسمالي ولا الأجير[3].

غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد، ومبدع[4].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للمقاول كمايلي:" فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل -إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة ،الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع .و بهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد".

ومن هذا المنطلق تجدر بنا الاشارة إلى التمييز بين كل من المقاول، القائد والمدير، فالقائد هو ذلك الشخص الذي يستخدم نفوذه وقوته ليؤثر على سلوك وتوجهات الأفراد من حوله لإنجاز أهداف محددة. بينما المدير فيعبر عن الشخص الذي يتولى منصبا وظيفيا في المؤسسة، يترأس من خلاله مجموعة من الأفراد العاملين وتقع على عاتقه مهمات متعددة يتطلب إنجازها قدرات ومهارات إدارية في تحقيق حالة

[1]- محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في – الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص 26.

[2]– حياة مراح، **المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة و الإبداع**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الجزائر، 2003، ص 42.

[3]– لفقير حمزة، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعريريج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2017/2016، ص 44.

[4]– فريد القواسمة، محمد المومني، **الممارسات الأخلاقية في بيئة الأعمال الأكاديمية وعلاقتها ببيئة الأعمال**، دراسة تطبيقية على طلبة الجامعات الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 21 ، ديسمبر 20.

التفاعل لأداء النشاطات ذات العلاقة بالوظائف الادارية التي يكون مسؤولا عنها، والجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين هذه المفاهيم الثلاثة[1].

الجدول رقم (1-1): الفروقات بين المقاول، القائد والمدير

المقاول	القائد	المدير
✓ يتمتع بالعمل	✓ يقود	✓ يدير
✓ يبتكر	✓ يبتكر	✓ يدير
✓ يخلق وضعا جديدا	✓ يطور الوضع الراهن	✓ يحافظ على الوضع الراهن
✓ يكز على أعمال المؤسسة	✓ يركز على الأفراد	✓ يركز على نظم العمل
✓ يكون فريق عمل	✓ يوحي بالثقة	✓ يعتمد على الرقابة والسيطرة
✓ يدرك وجود الفرص	✓ ينظر إلى المستقبل	✓ لا يرى إلا المشكلات
✓ يسأل كيف؟ ومتى؟	✓ يسأل ماذا؟ ولماذا؟	✓ يسأل كيف؟ ومتى؟
✓ يركز على الأجل الطويل	✓ يفكر في الأجل الطويل	✓ يركز على الأجل القصير
✓ يريد أن يقوم بأداء الأشياء الصائبة.	✓ يستخدم تأثيره في أداء الأشياء.	✓ يريد أن يؤدي الأشياء بطريقة صحيحة.

المصدر: عبد الجبار سالمي، **التفاعل بين التعليم و المقاولاتية خدمة لاحتياجات السوق**، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الرابعة حول: المقاولاتية الشبابية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 05.

المطلب الثاني: خصائص المقاول ومميزاته

عندما نحاول تحديد خصائص و مميزات المقاول فإننا لا نجد أنفسنا أمام نوع محدد من الناس أو طبقة اجتماعية محددة ينحدر منها فمقاولون اليوم كانوا بالأمس حرفين، محامين، بنائين، رؤساء أو مرؤوسين.....، لكنهم جميعا يتشاركون في بعض الخصائص التي نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: خصائص المقاول

أولا: الخصائص الشخصية:

حسب "**R.Papin**" هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح، فليس بالإمكان اقتراح صفة تسمح بالقول أنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا، ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

[1]- عبد القادر النعيمي، **المدير.....القائد والمفكر الاستراتيجي: فن ومهارات التفاعل مع الآخرين**، دار إثراء، عمان، 2008، ص 23.

1.الطاقة والحركية: سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر والوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال.

2.القدرة على حل مختلف المشاكل: فقد تواجه المقاول عدة عقبات وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى ومع ذلك لا يجب نقل كل المشاكل إلى استشاري ما، لأنه ما قد يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة إلى استشاري أو مساعد.

3.تقبل الفشل: يشكل الفشل جزءا من النجاح وبالنسبة للمقاول الفشل، الخطأ والحلم هي مصادر لاستغلال فرص جديدة، وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية.

4.قياس المخاطر: ينبغي أن يواجه المخاطر التي تواجهه في المستقبل وأن لا يعتمد على الحظ الذي نادرا ما يتكرر، فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط.

5.التجديد والإبداع: فلاستمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاته أو هياكله أو مخططها الاجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة للانفتاح على التجديد والتطوير، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل واستعداد للاستماع وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة[1].

6.الثقة بالنفس: فيها يجعل المقاول أعماله ناجحة، حيث يملك شعورا متفوقا وحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى إذ أظهرت الدراسات أن المقاولين يملكون الثقة بالنفس وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين[2].

بالإضافة إلى خصائص أخرى مثل:

7.الاندفاع للعمل: يظهر المقاول مستوى من الاندفاع نحو العمل أعلى من الآخرين حتى أن هذا الاندفاع والحماس يأخذ شكل العناد والرغبة في العمل الصعب والشاق.

8.التفاؤل: يتميز المقاول بأنه متفائل أكثر من غيره مع العلم أن الأشخاص قد يفشلون في تحقيق شيء ما في مراحل الحياة وهذا أمر لا يمكن تفاديه، ولكن يجب التعلم من ذلك الفشل لاستمرار النجاح.

---

[1] - صندرة سايبي، **سيرورة إنشاء المؤسسة وأساليب المرافقة**، دار المقاولاتية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010 ، ص ص 08-09.

[2] – عمر علي إسماعيل، **خصائص الريادي في منظمات الصناعات وأثرها على الإبداع التقني**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد4 ، الموصل، العراق، 2010 ، ص70.

والشكل التالي يوضح أهم خصائص المقاولين:

الشكل رقم (1-3): الصفات الأربع للمقاول في العالم

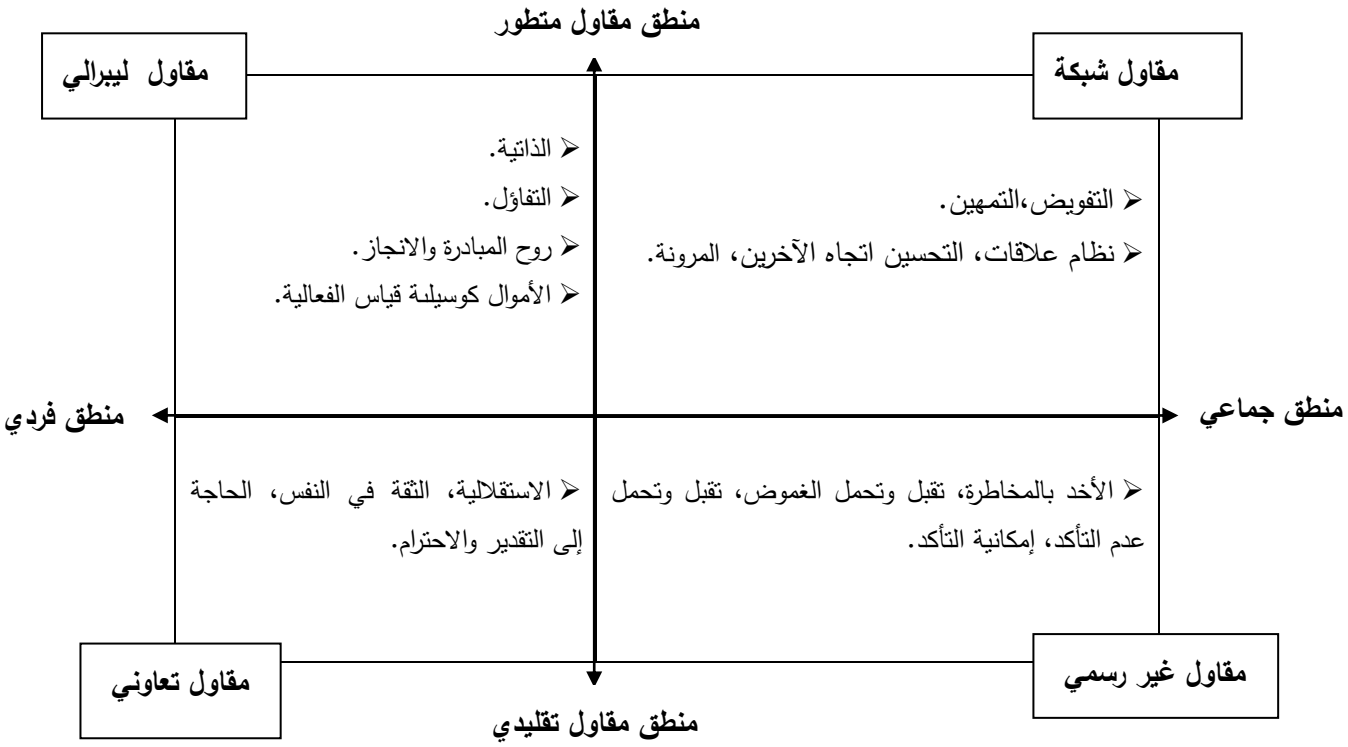

المصدر: لهواري سعيد، **محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2007،ص102.

من خلال الشكل يتبين لنا أربع خصائص للمقاولين تبعا للتطور أو التقليد وكذلك تبعا للجماعية أو الفردية، فنجد المقاول الليبيرالي مقاولا متطورا ذو منطق فردي، أما المقاول الشبكي فهو مقاول متطور ذو منطق جماعي، أما المقاول التعاوني فهو مقاول تقليدي غير متطور وذو منطق فردي وعكسه المقاول غير الرسمي الذي يعتبر مقاولا تقليديا ذو منطق جماعي.

ثانيا: الخصائص السلوكية

تشتمل الخصائص السلوكية على مجموعة من المهارات والتي تتضح من خلال التعرف على السلوك اليومي والاستراتيجي وإدارة طبيعة العلاقات مع الأفراد العاملين معه أو مع المجموعات الاستراتيجية والتنافسية في البيئة ولذلك فالمقاول إنما يوظف هذه الخصائص السلوكية لصالح تطوير الأعمال وتعزيز إنتاجيتها وتحسين أدائها بشكل متميز، وعليه وضمن هذا الإطار فإن المقاول وإنما يمتلك نوعين من المهارات تتجسد سلوكيا في تصرفاته وموافقة، ومن أبرز هذه المهارات ما يلي:

1. المهارات التفاعلية "Interaction Skills": وتمثل مجموعة المهارات من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية، والسعي لخلق بيئة عمل تفاعلية تستند إلى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات ورعاية وتنمية الابتكارات، فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الأعمال وتقسيم

2. المهارات التكاملية "Integration Skills": المقاولون يسعون بإستمرار إلى تنمية مهاراتهم التكاملية بين العاملين، حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال والفعاليات بين الوحدات والاقسام[1].

ثالثا: الخصائص الاجتماعية

- ✓ توفر بيئة أسرية تشجعهم على الاستثمار؛
- ✓ القدرة الكبيرة على التوفيق بين الحياة الخاصة و المسؤولية تجاه المقاولة؛
- ✓ المرونة في التعامل مع العنصر البشري، وذلك بتكوين فرق عمل، من خلال التشجيع على العمل الجماعي، والقدرة على كسب قبول الآخرين من خلال الدبلوماسية والإستراتيجية التي تمكن من الحفاظ على وحدة العمل و تجنب الاختلاف و التباين بين عناصرها[2].

رابعا: الخصائص الإدارية:

تشتمل على تشكيلة أو توليفة متنوعة من المهارات نذكر منها ما يلي:

1. **المهارات الإنسانية:** تمثل المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني والتركيز على إنسانية العاملين، ظروفهم الإنسانية والإجتماعية وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات فضلا عن احترام المشاعر الإنسانية والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء بيئة عمل تركز على الجانب السلوكي والإنساني.

2. **المهارات الفكرية:** وتتطلب إدارة المشروعات مجموعة المهارات الفكرية وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة مشروعه والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أسس الرشد والعقلانية.

3. **المهارات التحليلية:** وتهتم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المشروع وتحليل (الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية للمشروع، عناصر الفرص والتهديدات المحيطة بالمشروع في بيئته الخارجية، تحديد أثر ذلك على المركز التنافسي

---

[1]– حمزة لفقير، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص17.

[2]– أحمد بوشنوفة ،أحمد بوسمهين ، "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية**"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهل و تفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المركز الجامعي بشار، أيام 17–18 أفريل 2006، ص 04.

للمؤسسة، سلوكيات المنافسين وتصوراتهم المستقبلية وكذا سلوكيات المستهلكين وأثر ذاك على الحصة السوقية للمشروع، والجوانب المالية والمحاسبية والإنتاجية والتسويقية وغير ذلك).

الفرع الثاني: مميزات المقاول: وتتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ يجب أن يكون واثقا من نفسه ؛
- ✓ تكون له إرادة واضحة فيكون حازم و جدي في عمله؛
- ✓ أن يركز على إتمام مهامه بشكل فعال بغرض الوصول إلى النتائج المرغوبة، بحيث **يهتم** بالتجديد وأخذ المبادرة؛
- ✓ أن يتميز بروح المخاطرة والتحدي مع أخذه بعين الاعتبار والحسبان نسبة هذه المخاطرة قبل البدء بها ؛
- ✓ أن يكون مؤهل للقيادة ومستعدا لها، بحيث يتميز بأنه: متصل جيد، مهتم بالآخرين وبتطوير قدراتهم؛
- ✓ أن يكون مبدع، مبتكر، مرن، ماهر، يتفاعل بسرعة و يسر مع المتغيرات الحاصلة.

وتتميز مميزات المقاول حسب Casson في مجموعة من القدرات حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-2): يمثل مميزات المقاول حسبCasson

المزايا	ضرورية لكل قرار جدي	نادرة وموزعة بالتساوي	صعبة الاختيار	يمكن تعلمها	ضرورية ونادرة وصعبة الاختيار	نادرة وصعبة الاختيار ويمكن تعلمها
معرفة الذات	*		*			
الخيال	*	*	*		*	
معرفة تطبيقيه	*					
القدرة على التحليل	*	*		*		
القدرة على البحث	*		*	*		
القدرة على	*	*	*	*	*	*

[1]- ريم لونيسي ، **المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2، 2014-2015، ص: 54.

التنبؤ						
القدرة على الحساب	*	*	*			
القدرة على الاتصال	*			*		
القدرة على التفويض		*	*	*		*
القدرة على التنظيم		*	*	*		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: يحياوي مفيدة، **إنشاء المؤسسة والمقاولاتية هل هي قضية ثقافة،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010 ، ص05.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك مجموعة من المزايا ضرورية لكل قرار جدي التي يجب أن يتمتع بها المقاول وهناك بعض المزايا التي تعتبر ضرورية ولكنها نادرة و يمكن أن يتعلمها.

المطلب الثالث: وظائف المقاول وعوامل نجاحه

إن للمقاول مكانة بالغة الأهمية في المنظومة الإقتصادية والمجتمعية، لما له من مساهمات متعددة ومتنوعة تمتد من اكتشافه واستغلاله للفرص إلى غاية المساهمة في تحقيق التنمية، ولبلوغ ذلك بنجاح يناط بالمقاول قبل وبعد انطلاق مشروعه المقاولاتي القيام بوظائف من شأنها أن تضمن لمشروعه انطلاقة قوية هادفة إلى الاستمرارية والتطور، ومن ذلك نذكر:

أولا: الاختيار الموفق لفكرة المشروع: إذ أن المشروع في بدايته هو مجرد فكرة سيتمحور حولها النشاط مستقبلا، لذا يجب على المقاول اختيار فكرة متميزة لها من الإبداع نصيب، وذات امكانية لتطويرها إلى نشاط مقاولاتي؛

ثانيا: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع: حيث يعتبر هذا بمثابة حجر الأساس الذي يبنى عليه المشروع وإحدى العوامل التي تساهم في نجاحه، وتشمل دراسة الجدوى الاقتصادية ما يلي: دراسات الجدوى التسويقية، الفنية أو والإنتاجية، المالية والتنظيمية؛

ثالثا: اعداد مخطط الأعمال: وهو أداة توضح قدرة المشروع على تقديم القيمة(تحقيق الهدف) وكيفية بلوغ ذلك مع تحديد الموارد اللازمة، بالإضافة لكونه وسيلة للاتصال والإقناع مع مختلف الأطراف أصحاب المصالح؛

رابعا: جعل المشروع موضع التنفيذ: فبعدما ينتهي المقاول من جمع مختلف الموارد الضرورية لمشروعه والتي قام بتحديدها وفقا للدراسة المشار إليها أعلاه وكذا وفقا لمخطط العمل الذي أعده، يمكنه أن ينطلق في مشروعه مع الإشارة إلى عدم الإعتماد على ذلك فقط، بل يجب مراعاة باستمرار التغيرات الحاصلة في بيئة المشروع ومحاولة التأقلم والتكيف معها أو التأثير فيها بما يتماشى ورؤية المشروع ؛

خامسا: الاحتفاظ بالاحتياطات المالية: وذلك وفق ما تقتضيه القواعد المحاسبية والمالية، وذلك تحسبا لحدوث أي أزمة مستقبلا وامكانية تخطيها بنجاح ؛

سادسا: السيطرة على النمو: ويعكس هذا قدرة المقاول على التخطيط للنمو والحفاظ على ديمومة المشروع؛

سابعا: المخاطرة: والمقصود بها هنا تلك المخاطرة المحسوبة التي يدخل فيها المقاول بنية التوسيع للمشروع ، وذلك لدعم المقاولة وتحقيق استدامتها إلى أبعد حد ممكن[1].

ثامنا: التسيير الفعال للمشروع: عادة ما تتميز المشاريع المقاولاتية التي تحقق نجاحا بتنظيم غير مركزي وتشاركي، وتعرف تغيرات تنظيمية متعددة وهيكلة وظيفية وهي في اتصال مباشر ومستمر مع التكنولوجيا الجديدة، معتمدة في ذلك على التقنيات والتكنولوجيات الحديثة والاتصالات، حيث أن أغلبها لها موقع انترنت وتستعمل البريد الالكتروني في الاتصال الداخلي والخارجي.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على المقاول وأنماطه

للمقاول العديد من العوامل التي تؤثر عليه نذكر من بينها ما يلي:

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على المقاول

يتأثر المقاول بالعديد من العوامل المختلفة ، نذكر من بينها:

أولا: خصائص المقاول النفسية

يتفق أصحاب الاتجاه النفسي على أن المقاول يتحلى بمجموعة من الصفات الخاصة به والتي تؤثر عليه بشكل كبير، و لهذا حاول العديد منهم تحديد هذه الخصائص عن طريق إجراء العديد من الأبحاث التي خلصت بتقديم نتائج كثيرة، نذكر منها أهمها مجموعة الخصائص التالية[2]:

- ✓ الحاجة لتحقيق انجاز شخصي ؛
- ✓ القدرة على الإبداع و المبادرة ؛
- ✓ الثقة في النفس ؛

[1]– معمر قرية، رشا بن لحبيب، **العوامل المساهمة في تحقيق الاستدامة للمشاريع الصغيرة**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول– اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي ، يومي 06 و07 ديسمبر 217 .

[2] -R. Wtterwulghe, **La P.M.E Une entreprise humaine**, De Boeck Université, Paris, 1998, p 47.

✓ الرغبة في الاستقلالية؛

✓ الاهتمام باكتشاف تحديات جديدة فعادة ما يكون المقاول ذو فضول كبير، يمتلك البديهة وشجاع بالقدر الكافي للمجازفة والبحث عن كل الفرص الممكنة؛

✓ القدرة على تحمل الأمور غير الاعتيادية خاصة أنه في مواجهة دائمة مع مشاكل جديدة ؛

✓ الحماس الشديد و الإصرار على الوصول إلى الهدف.

ثانيا: دوافع المقاول الايجابية و السلبية منها:

يمكن تقسيم الأسباب التي تدفع بالمقاول إلى إنشاء مؤسسته الخاصة إلى مجموعتين: دوافع إيجابية و أخرى سلبية يتم تلخيصها فيما يلي[1]:

1.الدوافع الايجابية تتمثل فيما يلي:

➢ دوافع اقتصادية: كالرغبة مثلا في تحقيق ربح مادي ، التشجيع المقدم من طرف البنوك ، استغلال فكرة او فرصة في السوق أو استخدامات جديدة لمنتج موجود ، استغلال فكرة جديدة تسمح بتقديم منتوجات او خدمات جديدة ... الخ.

➢ دوافع اجتماعية: كضرورة إتباع عادات و تقاليد عائلية، او الرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية ... الخ.

➢ دوافع شخصية: كرغبة المقاول في العمل لحسابه الخاص، الاستقلالية، الاستفادة على الصعيد الشخصي من الخبرة المهنية المكتسبة سابقا، تشجيع الأهل او الأصدقاء ، التشجيع المقدم من الزبائن أو الموردين المستقبليين ... الخ.

2.الدوافع السلبية فتشمل ما يلي:

➢ عدم الرضا في العمل؛

➢ عدم القدرة على تحمل وجود رئيس في العمل ؛

➢ الرغبة في إيجاد عمل بعد التسريح من الشغل ؛

➢ وجود جو غير مناسب في المؤسسة السابقة؛

➢ عدم امتلاك مؤهلات علمية معتبرة؛

➢ وتجدر الإشارة إلى انه لا يجب إهمال دور الدوافع السلبية فاللجوء إلى هذا المجال يمكن ان يكون كفرصة أخيرة يضيع فيها المقاول كل طاقته من اجل تحقيق النجاح.

ثالثا: تأثير المحيط على المقاول

يعتبر المقاول نتاج الوسط الذي ينتمي إليه ، حيث يمكن للعوامل الخارجية أن تشجع على ظهور الخصائص المقاولاتية عنده كما تساهم أيضا في تطويرها و تنميتها ، ونذكر من بين هذه العوامل النقاط التالية[1]:

[1] -M. Marchesnay et C. Fourcade, **Gestion de la PME/PMI,** Nathan, France, 1997, pp. 20-21.

- المحيط الثقافي و الاجتماعي الذي يلعب دورا مهما في تحفيز الفرد و دفعه لأن يصبح مقاولا ، حيث اعتبار مجموعة القيم التي تحكم المجتمع ، العلاقات الاجتماعية ، المعتقدات الدينية ، التطورات السياسية إضافة إلى التشريعات المطبقة كعوامل مؤثرة في العملية المقاولاتية ، و انطلاقا من هذه العوامل يمكن تفسير تطور النشاط المقاولاتي في مناطق و بلدان معينة دون غيرها.
- تأثير العائلة على تنمية القدرات المقاولاتية حيث نجد أن الكثير من المقاولين ينتمون إلى عائلات بعض أفرادها مقاولين، و غالبا ما يكون الأب هو الذي يمارس أو مارس نشاطا مستقلا و هذا ما يعزز الثقافة المقاولاتية عند الشخص منذ الصغر، كما يمكن أن يكون للصديق المقاول تأثير كبير على الفرد يؤدي إلى تحفيزه و دفعه لإنشاء مؤسسته الخاصة.
- ويمكن أيضا للنظام المدرسي أو التعليمي المساعدة في خلق و تطوير الخصائص المقاولاتية عند الطلبة، و يتم ذلك بتعريفهم بالمقاول و تقديم المبادرة بإنشاء مؤسسة خاصة كإمكانية في المستقبل يمكنهم اللجوء
- توجد أيضا عناصر أخرى قادرة على التأثير إيجابيا أو سلبيا على المقاولاتية، ففي حالة تتدخل الدولة او تطبيق نظام ضريبي مثقل أو تشريعات معقدة، بالإضافة إلى مشاكل الإدارة يمكن لهذه العناصر أن تحد من النشاط المقاولاتي، و كل هذا يدخل ضمن النظام الاقتصادي المطبق و الذي يمكنه تشجيع ديناميكية إنشاء مؤسسات جديدة أو الحد منها.

رابعا: الخبرة المهنية

إن تحكم المقاول في تقنية ما أو اطلاعه على خبايا سير عمل معين تلعب دورا مهما في تشجيعه لإنشاء مؤسسة جديدة وكذلك في نمو ونجاح المؤسسة المستحدثة، ولذلك يعتبر عامل امتلاك خبرة في بعض المجالات مثلا: كيف تتحصل على تمويل من البنوك أو من مؤسسات الإقراض الأخرى، القدرة على تقديم منتجات أو خدمات مكيفة بشكل جيد مع السوق , إنشاء منشئات صناعية تشكيل و إيجاد شبكات للتوزيع عاملا ذو أهمية كبيرة تساعد على نجاح المقاول في نشاطه المستقل[2].

خامسا: دور التكوين

يلعب التكوين دورا مهما جدا في عملية التحضير لإنشاء مؤسسة جديدة، آذ أنه يسمح للمقاول بامتلاك معارف نظرية، تقنية ومنهجية تمكنه من لعب دوره القيادي على مستوى مؤسسته وتسهل له الوصول الى تحقيق الأهداف المسطرة، لذلك يجب أن يكون التكوين في مجالات متعددة فبالإضافة إلى ضرورة التحكم

[1]- R. Wtterwulghe, **La P.M.E Une entreprise humaine**, De Boeck Université, Paris, 1998, p 52-53.

[2]– فاروق بادة ، **واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة الجزائر –**،مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية والمالية، تخصص تسيير استراتيجي وأداء المؤسسة، المدرسة العليا للتجارة، 2016/2015، ص10-11.

في التقنية المقدمة، عليه أيضا السعي لامتلاك مهارات تمكنه من قيادة و تسيير مؤسسته. كما لا يجب إهمال الوظيفة التجارية، و من المهم جدا أيضا تلقي تكوين في مجال الاستراتيجي نظرا لدوره الكبير في تطور المؤسسة وفي بعض الأحيان حتى لضمان بقائها واستمرارها في السوق[1].

سادسا: روح المقاولاتية

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم و تشجيع المقاولاتية، و لأن المصطلح مازال محل البحث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول إيجاد تعريف موحد و شامل له. فحسب C.leger-Jarnoui لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية « l'esprit d'entreprendre » وروح المؤسسة «l'esprit d'entreprise » فلكل منها مفهومها الخاص، فروح المؤسسة بالنسبة إليها تتمثل في مجموع المواقف الإيجابية تجاه المؤسسة والمقاول.

أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص و جمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية و ليس كمفهوم لها[2].

حسب التعريف المقدم من طرف مجموعة من المختصين في الاتحاد الأوروبي والمكلفين بتدريس المقاولاتية، يجب أن لا تنحصر روح المقاولاتية فقط في عملية إنشاء المؤسسات، بل يجب النظر إليها كموقف عام يمكن استعماله بفائدة من طرف كل فرد في حياته اليومية وفي كل النشاطات المهنية، ولذلك يجب حصر روح المقاولاتية في مجموعة من الوسائل والتقنيات التي تسمح بالانطلاق في نشاط تجاري لأنها تتعلق قبل كل شيء بالمبادرة والعمل[3].

إذن روح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية التي تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العملي، وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير، واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.

<u>الفرع الثاني: أنماط المقاول</u>

على الرغم من وجود تلك الخصائص التي تميز المقاول عن غيره من الأفراد إلا أن ذلك لا ينفي وجود عدة أصناف من المقاولين، ويعتبر كل من Shumpter و cole اول من أساسا مركزا للمقاولاتية في

[1] -G .Pendel iau, **<u>Le profil du créateur d'entreprise</u>**, Editions L'Harmattan, Canada, 1997, p 91.

[2]- بادة فاروق، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3]- الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص16-17.

جامعة harvard في نهاية الأربعينات أين تم التفكير لأول مرة في إمكانية وجود أنواع للمقاول، حيث صنفاه إلى المقاول العملي، المقاول المعتمد على الرياضيات، المقاول الذي يعتمد على المعلومة والمقاول والمتطور[1].

وهنا سنقوم بعرض أكثر الأنماط تداولا في الأدبيات المقاولية ، مركزين على صفاتهم وملامحهم[2]:

أولا: أنماط المقاولين تبعا لظروف الإنشاء: التقليديون، الحرفيون، المنتهزون للفرص.

بعد دراسة قام بها نورمان سميث" Normane Smith " خلال سنوات 1980 على مجتمع يضم منشئي المؤسسات في قطاع نشاط معين في الولايات المتحد الامريكية، اقترح ترتيب مشهور ليفرق بين المقاول الحرفي والمقاول المنتهز للفرص، فحسب رأيه يقوم المقاول الحرفي بإنشاء مؤسسة دون أن تكون له خبرة كبيرة في مجالات عديدة وبالأخص مجال التسيير، فهو لديه مهارات تقنية أكثر، ويركز على نشاطات ذات تجديد ضعيف.

أما المقاول المنتهز للفرص فيكون سنه أكبر وذو خبرة كبيرة خاصة في مجال التسيير (بإمكانه أن يكون إطارا أو مهندسا)، أما نمو ونضج مشروعه فيعود لاستغلاله لفرصة تجديد(لذلك اعتبر منتهز للفرص) بالاعتماد على استثمار أمواله الشخصية ودعم متين من أطراف أخرى.

ثانيا: أنماط المقاولين تبعا لمواصفات المسيرين والتقنيين والمدراء:

يمتد هذا التصنيف عن سابقه، حيث يعطي اهتمام بالغ لأسلوب إدارة الأعمال، إذ يهتم التقنيون المستوى الأول بظروف تصنيع المنتوج، وفي هذا الإطار يسعون لتثمين مهاراتهم المهنية وحرفتهم، لذلك نجدهم يقتربون من نمط المقاول الحرفي عند سميث.

أما بالنسبة للمدراء وكنتيجة لطبيعة تكوينهم (امتلاكهم لشهادات في مجال التسيير) أو خبرتهم المهنية، نجدهم يركزون على طرق وأشكال تسيير الموارد، كما يتميزون باليقظة في مجال تخفيض التكاليف، والاقتصاد في الموارد، والاستثمار خارج الإنتاج (مثلا نظام المعلومات)

والملاحظة أن هذا التصنيف لم يعط اهتماما كبيرا للمقاول، ويركز على المنظم (وبالتالي يمكن ربطه بالتصنيف الأول متلما فعله بعض الاقتصاديين)، كما يمكن ملاحظة تواجد نمط آخر من المقاولين وهم التجار الذين يولون اهتماما أكبر بالمسائل المرتبطة بالسوق والتوزيع، أما المسائل الإدارية فتأتي في مستوى أقل.

[1] -L. J. Filion, **Typologies d'entrepreneur est-ce vraiment utile,** Cahier de recherche № 2000-14, HEC Montréal- Canada,Octobre 2000, p 03.

[2]– صندرة سايبي، **محاضرات في إنشاء المؤسسة**، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2014– 2015، ص –ص:11–13.

ثالثا: أنماط المقاولين تبعا لظروف التجديد:

يعتبر كل من الاقتصاديين الأمريكيين Mils وSnow صاحبي هذا التصنيف، حيث قاما بدراسة العلاقة بين المقاولاية والتجديد، وقاما بالتفرقة بين أربعة أنماط من المقاولين:

1.المقاول الباحث عن التجديد: يعتبر هذا النمط أن المقاول هو مجدد بحت، إذ يبحث الفرد هنا عن التجديد الدائم في (المنتوج، إجراءات الإنتاج...)، رغم عدم تأكده التام من قدرته على تجسيده على أرض الواقع، لذا يقوم بتنظيمها أولا ثم يطرحها على مستوى السوق، بشكل يمكنه من خلق مؤسسة، ويتلاءم هذا النمط من المقاول مع النشاطات ذات التكنولوجيا العالية (البيو تكنولوجيا مثلا)، والتي تكون فيها إمكانيات الاستثمار والتصنيع والتسويق تتجاوز القدرات الفردية.

2.المقاول المجدد: يمتلك هذا النمط من المقاولين ميل كبير للسيرورة المقاولية، حيث يبحث عن التجديد بشكل نظامي يقوم باستغلاله هو بنفسه والاستثمار فيه وتحويله إلى مؤسسة

3.المقاول المتتبع للتجديد: هو المقاول الذي يتابع التجديد الذي يظهر على مستوى السوق بطريقة نظامية واستباقية دائمة، وهو النمط السائد لدى اليابانيين والمؤسسات اليابانية، وفي هذا الإطار يقوم المجددون بفتح المجالات لأنشطة جديدة ومنتوجات مختلفة، أما المتتبعون فيقومون بإدخال تحسينات على مستوى التجديد، الذي قد يمس التسيير وتخفيض التكلفة، وتعتبر هذه الاستراتيجية أصعب من التجديد في حد ذاته.

4.المقاول المتفاعل مع التجديد: يتبنى هذا النمط من المقاولين استراتيجية تنمية ناتجة عن رد فعل، حيث يتكيف مع الوقائع التي تحدث، ويبدي لها ردود أفعال تتلاءم والأفعال التي تحدث، وقد يحمل هذا الموقف الانتهازي خطرا يرتبط بالتزعزعات التي يمكن أن تطرأ على القطاع.

رابعا: أنماط المقاولين تبعا لنمط النشاط PIC وCAP: اقترح هذا التصنيف من طرف جوليان وماركوني Julien et Marchesney انطلاقا من مبدأ تواجد ثلاث مبتغيات سوسيو–اقتصاديه للمقاولية وهي:

1.استمرار المؤسسة (Pérennité): أي أمل استمرار المؤسسة عبر الزمن حت لو اضطر المقاول لبيعها لأفراد آخرين أو لأحد أفراد العائلة أو لمؤسسات أخرى.

2.الاستقلالية (L'indépendance): يملك المقاول مستوى عالي من الأنا، ويرغب دائما في الحصول

على الاستقلالية فيما يخص امتلاك رأس المال أو مستقل فيما يخص اتخاذ القرار.

3.النمو(la croissance): والذي يشبه إلى حد ما الرغبة في القوة والسلطة

المبحث الثاني: ماهية المقاولاتية

عرف موضوع المقاولاتية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات، وهذا كونها أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها.

لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المقاولاتية وخصائصها واهميتها بإضافة إلى استراتيجياتها وأهدافها ثم التطرق إلى المواقف المختلفة لها والعوامل المشجعة عليها ومعوقاتها.

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية ، خصائصها وأهميتها

تتطور المقاولاتية كغيرها من المهن باستمرار مع تطور العلم والتكنولوجيا، وهي مهنة ذات أسس وقواعد تفرض على من يمارسها التقيد بهذه الأسس والعمل بموجبها كي يضمن لنفسه التقدم والنجاح والربح الذي يبتغيه.

الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية

من الصعب إعطاء مفهوم واحدا محددا ومتفق عليه للمقاولاتية، لذلك يمكن فقط تقديم مقاربات تصورية من أجل حصر ظاهرة المقاولاتية المعقدة بعض الشيء، وقد اهتمت أغلب الكتب بمفهوم (Entrepreneur) مرادف دقيق في اللغة العربية، حيث تغيرت الترجمة العربية لهذا المفهوم ثلاثة مرات، في البداية قام الباحثين (علماء الإدارة الأوائل) بترجمة المصطلح إلى (منظم) لكونهم ركزوا على مهاراته في التنظيم وفي إنشاء المؤسسة، ولكن في السبعينات من القرن الماضي وبعد تدفق النفط وتنامي نشاطات إقامة المشاريع الكبرى تغيرت الترجمة إلى مقاول لأن فئة المقاولين أنداك هي الفئة التي أظهرت استعدادات كبيرة لإقامة وإنجاز المشاريع، أما في التسعينات من القرن الماضي فقد أدرك العلماء والمختصين أن هذه الاستعدادات والصفات ليست محصورة في المقاولين فقط وإنما هم جزء من عالم أشمل فقد نجح الشباب في إقامة، أنشطة عديدة مثل خدمات الحاسوب، تجارة الهواتف النقالة...إلخ، حيث انطلقوا من أنشطة صغيرة لتصبح في فترة قصيرة مؤسسات كبيرة بل أحيانا عملاقة، لذلك تم تغيير الترجمة مرة أخرى إلى (ريادي)[1].

نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في عدة مجالات مختلفة ومن طرف باحثين في عدة ميادين، فلا نجد تعريفا واحدا يشملها فهناك عدة اتجاهات ووجهات نظر في تعريفها، يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

[1]- سفيان فنيط، هشام بورمة، **ثقافة وروح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي في ولاية جيجل " دراسة ميدانية: لعينة من الشباب الجامعي بجامعة جيجل"**، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد01، جيجل، أفريل 2018، ص 222.

1. من وجهة نظر فرص الأعمال :تعرف المقاولاتية على أنها مجموعة من التفاعلات والتطورات لاكتشاف فرص لإنشاء سلع أو تقديم خدمات مستقبلية يتم استغلالها وبيعها بأثمان أعلى من تكاليفها، حيث الحصول على المعلومات حول هذه الفرص لدى الأفراد يخلق لديهم الرؤية المقاولاتية أو الفكرة نحو انشاء مشروع لاستغلال هذه الفرص[1].

2. من وجهة نظر إنشاء منظمة :تعرف على أنها مجموع الخطوات والتفاعلات التي تقود إلى إنشاء منظمة، بمعني النشاطات التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة واستغلال الموارد المختلفة (المادية، والمعلوماتية، البشرية...إلخ) من أجل تحويل الفرص إلى مشروع منظم ومهيكل[2].

3. من وجهة نظر ازدواجية بين الثنائية (الفرد – خلق القيمة): تعرف على أنها حالة ترابط بصفة متلازمة بين فرد يمتاز بدافع شخصي قوي نحو (استغلال الوقت، المال، الطاقة،...إلخ) ومشروع أو منظمة جديدة أو قائمة، حيث القيمة التي يتم خلقها تكون تقنية، مالية، شخصية تحصل عليها المنظمة المحركة وتمنح الرضى لهذا الشخص وباقي التعاملين المهتمين والخلق الفعلي للقيمة لا يكون إلى في مرحلة الأخيرة من خلال منظمة نشطة ومستقرة، حيث يتم تقييمها عن طريق معايير النشاط، الأداء، والنتائج المحصلة[3].

4. من وجهة نظر الابتكار: المقاولاتية هي الحلقة المفقودة بين الفكرة وتسييرها والتي تسمح بالتمييز بين المقاول والمسير، والمقاولاتية حسب المفهوم الواسع الابتكار هي القدرة على اقتراح أفكار جديدة من أجل إنتاج سلع أو خدمات جديدة أو من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، أو هي إنشاء مؤسسة تختلف عن تلك التي نعرفها من قبل هي أيضا اكتشاف أو تحويل منتج أو اقتراح طريقة جديدة في العمل، التوزيع، البيع...إلخ[4].

---

[1] –K. Messeghem, L'entrepreneuriat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne, **Le congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, L'internalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales**, Haute école de gestion Fribourg, suisse, 25–27 octobre, 2006, p.05.

[2] - Eric Michael Laviolette et Christophe Loue, **Les compétences entrepreneuriales. Définition et construction d'un référentiel**, communication au séminaire l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, Suisse,25,26,27 octobre 2006, p3.

[3] – دباح نادية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000–2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012 ، ص 22.

[4] – محمد قوجيل، **مقياس المقاولاتية**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2017، ص03

كمـــــا عرّف (Béranger) وآخرون المقاولاتيـــــة « Entrepreneuriat » المشتقّـــة من « Entrepreneurship » والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، فالمقاولاتية يمكن أن تعرّف بطريقتين[1]:

✓ على أساس أنّها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

✓ على أساس أنّها تخصص جامعي، أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي

ويعرفه الاتحاد الاوروبي المقاولاتية أنها: "الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط عن طريق مزج المخاطر او الابتكار والفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة "[2].

ولقد عرف «Robert Hisrih» المقاولاتية على أنها " السيرورة التي تهدف إلى انتاج منج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، إجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول علة إشباع مادي ومعنوي"[3].

أما "**Alain fayol**" فقد حددها على أنها: " حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجه الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة و الاخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"[4].

أما **Gasse et Damours** فقد إعتبر أن المقاولاتية هي: " مسار الحصول على شيئ وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالإستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات". وفي بحثه حول نمذجة ظاهرة المقاولاتية، توصل إلى نتيجة أن ظاهرة المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محركة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي، وتنسيقي، وهيكلي[5].

---

[1]– هواري معراج، فتيحة عبيدي، **دار المقاولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال "جامعة الجلفة أنموذجاً"**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد01، جامعة غرداية، جانفي2016، ص 110.

[2]– هاملي عبد القادر، حوحو مصطفى، **إشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية :دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد01، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018، ص 628.

[3]-

[4] -CATHERINE LEGER-JARNIOU. **Développer la culture entrepreneuriale chez les jeunes- Théorie(s) et pratique(s)-**. Revue française de gestion –N°185. Lavoisier, Paris.2008.P163

[5]– فضيلة بوطورة، بوطورة فاطمة الزهراء، هواري أحلام، **أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية – دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة-**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني: ملتقى وطني :الجامعة المقاولاتية :التعليم المقاولاتي والابتكار، جامعة مصطفي اسطمبولي – معسكر-، أيام 10-11 ديسمبر2018، ص 03.

أما"GARTNER " فقد عرف المقاولاتية على أنها: "عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة نتيجة تفاعل عدة عوامل مختلفة كالأفكار، الخبرة، وتحويل الأحلام إلى حقيقة ملموسة على شكل مشروع جديد"[1].

أما الاتحاد الأوروبي فقد أعطى تعريفا للمقاولاتية سنة 2003 على أنها:" عبارة عن الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار و/أو الإبداع والفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة[2]".

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستخلص تعريف إجرائي للمقاولاتية: " هي مجموعة من الأنشطة والعمليات والأفعال التي يقوم بها المقاول من خلال خلق ثروة اقتصادية وتكوين اجتماعي واكتشاف الفرص واستغلالها وهذا للعمل على إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير منشآت قائمة".

الفرع الثاني: خصائص المقاولاتية

تتمثل فيما يلي:

- ✓ المقاولاتية هي إحدى مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للوصول إلى إطلاق المنتج أو الخدمة الجديدة، وكذلك الوصول إلى تطوير طرق وأساليب جديدة للعمليات؛
- ✓ المقاولاتية هي الجهد الموجه نحو التنسيق الكامل بين عمليات الإنتاج والبيع[3]؛
- ✓ رأس مال معقول، الأمر الذي يجلب الأفراد الذين يميلون للإبداع والابتكار ويرغبون في الإشراف المباشر على أموالهم؛
- ✓ الملكية الفردية أو العائلية أو الشراكة المحدودة، فكلما كان رأس المال منخفضا كلما كان بإمكان الشخص امتلاك مشروع يتماشى وقدراته ومهاراته؛
- ✓ سرعة التكيف مع الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية[4].

الفرع الثالث: أهمية المقاولاتية

تتمثل أهمية المقاولاتية في النقاط التالية[1]:

---

[1]– أحمد قداري وآخرون، **المرافقة المقاولاتية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثالث حول المقاولاتية، مركز الجامعي غليزان، 23-24-25 أفريل2017 ، ص 03.

[2]– فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلى، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة** ، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2008، ص07.

[3]– ريغي سارة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[4]– فريدة شلوف ، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة الجزائر،2009/2008، ص51.

✓ المقاولاتية هي محرك كبير لخلق فرص العمل والابتكار والنمو الاقتصادي، وكذا تحقيق ارتفاع في للدخل للمجتمعات ذات الدخل المنخفض؛

✓ **المقاولاتية والنمو الاقتصادي:** قد لا يكون للنشاط التجاري له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي ولكن يتسارع، نظرا لوجود عدد كبير من الأفراد المغامرين، وقد اثبتت دراسة GEM: المرصد العالي لريادة الأعمال (www.Gemconsortium.org) (والتي اقترحت مقارنة نموذج الأبعاد الاجتماعية ببن مختلف البلدان) أن نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يأتي من المشاريع الريادية يزداد كل عام؛

✓ **المقاولاتية وخلق فرص العمل** : ريادة الأعمال هي وسيلة للحد من البطالة، فقد أصبح القيام بها من ضروريات تحقيق التكامل الاجتماعي لصاحب المشروع وعائلته؛

✓ **المقاولاتية والابتكار** :وظيفة الابتكار مهمة، وفقا شومبيتر ورجال الأعمال (المقاولين) المقاولاتية هي المحرك للابتكار.

المطلب الثاني: أهداف المقاولاتية واستراتيجياتها

الفرع الأول: أهداف المقاولاتية

تختلف الوظيفة الأساسية للمقاولاتية حسب طبيعتها، بل حسب وجهة النظر داخليا، أي وجهات نظر المساهمين والعمال والإدارة والنقابات، من بين الأهداف التي تمارسها المقاولة نذكر[2]:

✓ **خدمة السوق:** من خلال إنتاج وتسويق سلع وخدمات متطابقة للطلب الفعلي، فلا يمكن للمقاول أن يصمد في خصم المناخ الاقتصادي السائد إلا باعتبار خدمة السوق من المركزية؛

✓ **تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح:** الحصول على أرباح مالية وتعظيم الربح يعتبر بالنسبة للمقاولة أهم هدف يسعى لتحقيقه؛

✓ **تعظيم المنفعة الاجتماعية:** تلعب المسؤولية الاجتماعية للمقاولة دورا بارزا في الحفاظ على البيئة وتحسين مناخ العمل، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان كما تساهم في تدبير أفضل للمخاطر وحيازة حصص جديدة من السوق.

الفرع الثاني: استراتيجيات المقاولاتية

---

[1]- أمينة بن جمعة ، جرمان الربيعي، **دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الطلبة الجامعات – دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجا–**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جامعة عباس لغروز، خنشلة، جوان 2017، ص 273-274.

[2]- جبار بوكثير ، سعيدة حركات، **المقاولة في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، يومي 18- 19 أفريل 2017، ص 06-07.

إن استراتيجيات المقاولاتية تعد من أهم الاستراتيجيات التي تدفع منظمات الأعمال نحو التوجه لتحقيق رغبات وحاجات الزبائن، والتي يجب على المقاول إتباعها لكي بنجح مشروعه، وكذلك الوصول بهذه المنظمات إلى التميز، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-4): استراتيجيات المقاولاتية

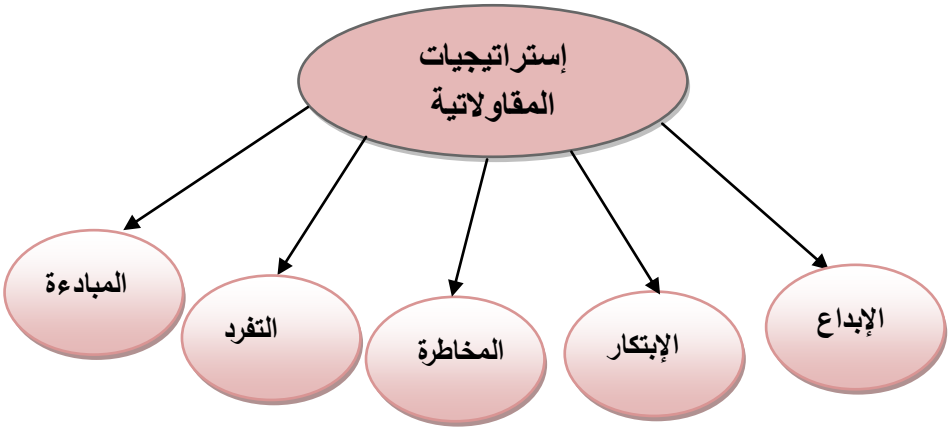

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة**، عمان، الأردن، 2008، ص 52.

ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات كالتالي[1]:

1. **الابداع Innovation:** يعد الخطوة الأولى للابتكار، فهو عملية تحسس للمشكلات والوعي لمواطن الضعف والثغرات، والبحث عن حلول لصياغة فرضيات جديدة واختبارها من اجل التوصل إلى حلول أو ارتباطات جديدة باستخدام المعطيات المت وفرة لنقل وتوصيل النتائج للآخرين.
2. **الابتكار Creativity:** يعني الوصول إلى فكرة جديدة ترتبط بالتقنية وتؤثر في المؤسسات المجتمعية، فالابتكار جزء مرتبط بالأفكار الجديدة.
3. **المخاطرة Risk:** يعبر عن مجازفة المقاول بطرح منتجات جديدة بغض النظرعن مخاطر المنافسة في الأسواق.
4. **الفرد Uniqu eness:** يعبر عن التميز من حيث إدخال طرق جديدة أو ابتكار طرق جديدة سواء طبيعة المنتجات أو الخدمات التي يتم تقديمها أو طبيعة الموارد التي تمكن من تحقيق الميزة التنافسية والاستمرار بالأفضلية.

[1]- بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة**، عمان، الأردن، 2008، ص 52-70.

المطلب الثالث: المواقف المقاولاتية المختلفة

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية معقدة وغير متجانسة، تختلف دوافعها من مقاول لآخر، فهناك من تتبلور لديه الفكرة عبر الزمن، وبعد دراسته لمختلف الاحتمالات والبدائل يقوم باتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، وهناك من ينشئ مؤسسته بالصدفة وبدون القيام مسبقة مثلا في حالة اكتشاف فرصة مريحة يقوم المقاول باستغلالها، كما أن هناك من يتخذ القرار وهو مجبر أو مضطر لأنها الطريقة الوحيدة لإيجاد عمل وللاندماج في المجتمع[1].

حسب " Fayolle هناك عدة مواقف مقاولاتية وعدة طرق للمقاولة "[2].

الفرع الأول: إنشاء مؤسسة جديدة

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة أصبح في السنوات الأخيرة موضوع المجتمعات، حيث ازداد الإهتمام حو إيجاد الطرق والوسائل التي تسهم في تذليل المصاعب التي تواجه المقاولين ذلك بإعتبار عملية إنشائها معقدة وغير متجانسة وتختلف دوافعها من مقاول لآخر.

فهناك من تتبلور لديه الفكرة عبر الزمن، وبعد دراسة مختلف الاحتمالات والبدائل يقوم باتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، وهناك من ينشئ مؤسسته بالصدفة و بدون القيام بدراسات مسبقة مثلا في حالة إكتشاف فرصة مربحة يقوم المقاول باستغلالها، كما أن هناك أيضا من يتخذ القرار وهو مجبر أو مضطر لأنها الطريقة الوحيدة لإيجاد عمل و للاندماج في المجتمع[3].

هناك عدة طرق يمكن بهم إنشاء مؤسسة جديدة وسنتطرق لأهمها فيما يلي:

أولا: إنشاء مؤسسة من العدم: (La création ex-nihilo)

إن عملية إنشاء مؤسسة من العدم ليس بالأمر السهل، ويتطلب الكثير من الجيد والعمل والإ رادة و الإصرار، مع ضرورة توخي الحذر وتحديد احتياجات المؤسسة بدقة عالية، فالمؤسسة من أجل إطلاق منتجها في السوق ومحاولة إقناع المستهلكين به تحتاج إلى وقت معتبر، وهذا الأمر يزداد صعوبة خاصة مع ازدياد درجة الابتكار والإبداع في المنتج أو الخدمة[4].

---

[1]- دباح نادية مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] -Alain Fayolle, **Devenir entrepreneur**,Pearson Education, France, Paris, 2006, p54.

[3]– دباح نادية، مرجع سبق ذكره، 29.

[4]– أحلام قزال، **المقاولة كأداة لإنشاء المؤسسات الابتكارية في القطاع البترولي بحاسي مسعود**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: التسويق الاستراتيجي والابتكار، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2017، ص 38.

ثانيا: الحصول على امتياز « La création en franchise »

كلمة "Franchise" كلمة فرنسية الأصل مشتقة من الفعل "Affranchir" وتعني أن تكون حرا "Freeof servitude"، وتجاريا فإن الامتياز التجاري هو صيغة للتعامل التجاري بين طرفين، وتعتبر طريقة الحصول على امتياز المشروعات التي تتيح لأصحابها بالانضمام اختياريا إلى سلسلة من المشروعات ومواجهة المنافسة المتزايدة في المجال الذي تعمل فيه، فمانح العلامة التجارية يستطيع أن يركز جهوده في مجال الإنتاج والتوزيع ويحصل بسهولة على كافة أنواع التطور المطلوب من المنتج وطرق التصنيع[1].

ثالثا: إنشاء المؤسسة عن طريق التفريع (La création par essaimage)

وتسمى إنشاء مؤسسة عن طريق المرافقة، في هذه الحالة يقوم الأجراء من خلال الدعم المقدم لهم من طرف المؤسسات التي يعملون بها بإنشاء مؤسساتهم الخاصة والمستقلة، حيث تسمح لمعامل بإنشاء مؤسسته الخاصة أو شراء مؤسسة موجودة بشكل مستقل عن المؤسسة الأصلية التي غادرها، والتي تقدم لو بالمقابل أشكالا مختلفة من الدعم و المرافقة، وذلك بهدف التقليل من مخاطر الفشل.

وتمثل هذه العملية بالنسبة للمؤسسة الأصلية طريقة للإبداع أو للنمو تهدف من خلالها إلى اكتشاف نشاطات جديدة قريبة من النشاط الرئيسي للمؤسسة الأصلية، وكذلك لإنجاز بعض النشاطات الحالية بشكل أفضل[2].

رابعا: إنشاء الفروع (La création des filiale)

في هذه الحالة يعمل المقاول لصالح مؤسسة قائمة توكل له مشروعا ذو طبيعة مقاولاتية، والأخطاء الشخصية التي يتحملها المقاول في هذه الحالة جد محدودة، وفي المقابل ليحظى هذا الأخير بامتيازات مماثلة لتلك الامتيازات الممنوحة للإطارات والمدراء[3].

---

[1]– منصور الزين، **آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية**، الملتقى العالمي الدولي حول: الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 08/07/06 أفريل 2010، ص 13.

[2]– بعيط آمال، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2017/2016، ص 21-22.

[3]– نفس المرجع، ص 22.

الفرع الثاني: شراء عمل قائم " La reprise d'entreprise"

إن شراء مؤسسة قائمة يختلف عن إنشاء مؤسسة جديدة لأن المؤسسة موجودة في الأساس ولا حاجة لأنشائها وفي هذه الحالة يمكن الاعتماد على إمكانياتها في الحاضر و على تاريخها السابق، و أيضا على هيكلها التنظيمي مما يقلل من درجة عدم اليقين ومستوى الخطر، و مثلما هو عليه حالة إنشاء مؤسسة جديدة يمكن أن تتم شراؤها من طرف فرد لحسابه الخاص أو من طرف مجموعة أو من طرف مؤسسة قائمة، وهذا النوع من النشاط نميز وجود حالتين وهما:**أولا: شراء مؤسسة في حالة جيدة**

ثانيا: شراء مؤسسة تواجه صعوبات: هذه الحالة تتطلب على المقاول امتلاك معرفة و خبرة جيدتين في تسيير الأزمات، ويجب على المقاول أن يكون على دراية بالالتزامات التي تقع على عاتقه نتيجة شراء مؤسسة تمر في مثل هذه الوضعية وذلك طبعا في حالة ما كانت هاته الصعوبات معلنة، كما أن امتلاك علاقات طيبة مع المتعاملين الأساسيين في القطاع تعتبر شرطا أساسيا لنجاح هاته العملية[1].

الفرع الثالث: المقاولة الداخلية: "L'intrapreneuriat"

تعني المقاولة الداخلية تنظيم المشاريع داخل المنظمات القائمة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة مواكبة هذه المستجدات والتكيف معها، كما يمكنها أيضا العمل على تطوير وتنويع منتجاتها بشكل دائم ومستمر عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار ،والتي تعتبر مخرجا للمؤسسات تمكنها من تفادي الانعكاسات السلبية لتزايد ميول الأفراد للعمل المستقل والحر من خلال قيامها بإنشاء مشاريع جديدة إلى جانب مشاريعها السابقة،

ويجب على الإدارة العليا في المؤسسة توفير المصادر المالية و البشرية اللازمة لمساندة المشروع القائمين وبدون الحصول على مثل هذه المساندة لا يمكن توفير بيئة مناسبة للمقاولة الداخلية[2].

[1]– دباح نادية، مرجع سبق ذكره، 31.

[2]– نفس المرجع، ص 32.

المطلب الرابع: العوامل المشجعة على المقاولاتية ومعوقاتها

الفرع الأول: العوامل المشجعة على المقاولاتية

تتمثل أهم العوامل البيئية المشجعة على العمل المقاولاتي في مجموعة من المتغيرات، وفيما يلي تحليل لكل من هذه المتغيرات:

1. العوامل الإقتصادية: العوامل الإقتصادية هي الموارد الإعلامية، البشرية، المعرفية، التكنولوجية، المالية والمادية، التي بدونها لا يمكن فعل أي شيئ ولا يمكن تحقيق أي شيئ، هذه العوامل حتى إذا كانت متداخلة في بداية الأمر، فلا يمكن إنشاء المؤسسة دون القدرة على البحث على الوسائل والموارد والحصول عليها وتعبئتها لمصلحة مشروع؛

2. العوامل الإجتماعية الثقافية: يتم التركيز هنا بشكل خاص على نظام القيم والمعايير المتبعة في مختلف المجتمعات، فالبيئة الاجتماعية والثقافية غالبا ما تعتبر عامل محدد للتوجه والفعل المقاولاتي. المقصود بالعوامل الاجتماعية والثقافية هي العوامل المرتبطة مباشرة بمختلف البيئات التي يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على توجه الأفراد نحو المقاولة من بينها العائلة، المدارس، الجامعات، المؤسسات، المهن، الدين والعضوية في المجتمع. ولعل أهم العوامل الإجتماعية والثقافية الداعمة للتوجه المقاولاتي حسب بعض الكتاب والباحثين ما يلي: الدين والسلوكيات الاقتصادية (M .Weber)، قبول تحمل المخاطرة و الفشل، الثقافات الفرعية، العائلات، أنظمة التعليم والتكوين في المدارس، الخبرة المهنية[1].

3. العوامل المؤسساتية التشريعية: ترتكز على العديد من العوامل السياقية، أهمها:

- ✓ السياسات العمومية: تعمل على دعم المؤسسات الأقل فعالية.
- ✓ المؤسسات المصرفية: تشكل البنوك في الواقع غالبا عنصرا مهما في الحصول على رأس المال من أجل بعث مشروع مقاولاتي.
- ✓ النظام التعليمي: العديد من الكتاب أكدوا على أهمية التعليم في تنمية التوجه نحو المقاولاتية من خلال التربصات وتثمين الصورة الديناميكية والمسؤولة للمقاولين يمكن من تشجيع المهن وتحسين فئة واسعة من الجمهور.
- ✓ الجامعات ومراكز البحث: مع تطور (Spin off) ذات القيمة المضافة العالية.

[1]- محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص 39.

4. **العوامل الاقليمية:** تسلط الجغرافيا الإقتصادية الضوء على حقيقة أن النشاط الاقتصادي لا يظهر في مكان معين بواسطة الصدفة، وجود بنية اجتماعية، اقتصادية، ثقافية هي التي تشجع وتدعم بروز هذا النشاط، إذن فأهمية الإقليم لا يمكن إهمالها سواء بالنسبة للمقاول أو بالنسبة للمؤسسة.

من بين الأعمال التي تناولت العلاقة بين البعد الإقليمي وإنشاء المؤسسة، تستند المقاربة الأولى على البعد الشبكي للمؤسسة من خلال التسجيل ضمن إطار واسع من الشبكات، في هذه المقاربة يتم تحليل المؤسسات باعتبارها مندمجة ضمن شبكة من العلاقات التبادلية، الترابط وعلاقات القوة وكذلك التبادل والعمل الاقتصادي خاصة تلك المتعلقة بالمقاولاتية، تندمج في سياق اجتماعي معين[1].

الفرع الثاني: معوقات المقاولاتية

بالرغم من ايجابيات المقاولاتية، إلا أن هناك العديد من السلبيات والمخاطر التي تواجه الأعمال المقاولاتية والتي تجعل الكثير من الناس يخشون اقتحام هذا المجال في ضوء تفضيلهم العمل الروتيني الذي يحقق الأمن الوظيفي والاستقرار الحصول على مزايا الوظيفة والتمتع بالإجازات الرسمية والدخل الشهري المنتظم، ومن أهم هذه المعوقات مايلي[2]:

- ✓ **عدم استقرار الدخل:** حيث لا يضمن إنشاء مشروع مقاولاتي الحصول على دخل كاف وخاصة خلال المراحل الأولى من حياة المشروع ومع ضغوط الالتزامات المالية؛
- ✓ **المخاطرة (خسارة الاستثمار بأكمله):** ترتفع نسبة الفشل للمشروعات المقاولاتية وخاصة في السنوات الأولى، لذلك وجب على المقاول أن يقوم بمجموعة من الاعتبارات التي تساعده على التعايش مع الفشل كوضع أسوء التوقعات عند الفشل، خطة مواجهة الفشل؛
- ✓ **مستوى معيشة اقل:** يحتاج تأسيس المشروع المقاولاتي وانتعاشه بجانب قضاء ساعات طويلة في العمل إلى توفير النفقات واستثمار أية ع وائد في تنمية المشروع المقاولاتي، مما يعني مستوى معيشة منخفض للمقاول؛
- ✓ **المسؤولية الكاملة:** يواجهون ملاك المشروع المقاولاتي صعوبة في البحث عن ناصحين ومرشدين، مما يعرضهم لضغط شديد وشعور كبير بالمسؤولية.

[1]– بوطورة فاطمة الزهراء، هواري أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2]– وفاء بنت ناصر وآخرون، **ريادة الأعمال**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة 02، الرياض، السعودية، 2011 ، ص 35– 36.

المبحث الثالث: ماهية الفكر المقاولاتي

لقد تميزت الفترة الأخيرة بتغيرات هامة وخاصة في ميدان التكنولوجيا والمعرفة أدت لزيادة حدة المنافسة العالمية واتساع رقعتها والتوجه الهائل نحو صناعة الخدمات كثيفة العمل، أساسية في خلق حيث أصبحت المبادرات الفردية مصدرا من مصادر النمو، أدى لبروز وتنامي المشاريع المقاولاتية والإبداع في عالم المال والأعمال. فقد أصبح الشباب يمثلون رأس المال الحقيقي لأي مجتمع بفعل الخصائص التي يتميزون بها عن باقي الفئات العمرية، حيث تعتبر فئة الشباب من الفئات الحساسة في المجتمع والتي تحتاج إلى عناية خاصة وذلك لعدة اعتبارات تتعلق بخصوصية المرحلة العمرية للشباب بما تحمله من متغيرات وديناميكية في الجوانب الشخصية: الطباع والسلوك، التنامي الكبير لتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي ما هو جديد، بالإضافة إلى أن الإسهام في تلبية حاجات الشباب يزيد من فرص الاستفادة من طاقاتهم المنتجة خاصة فئة خريجي الجامعات بصفتهم مؤهلين لإنشاء المشاريع وقادرين على المبادرة والإبداع.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى اربع مطالب تناولنا في المطلب الأول التعريف بالفكر المقاولاتي وأهميته اما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه مقومات الفكر المقاولاتي ثم المطلب الثالث عوامل تنمية الفكر المقاولاتي أما المطلب الرابع فقد تناولنا فيه النماذج المفسرة للفكر المقاولاتي.

المطلب الأول: التعريف بالفكر المقاولاتي وأهميته

يعرف موضوع المقاولاتية حيزا كبيرا من الاهتمام باعتبارها متنفسا جديدا يسمح للمقاولين بإنشاء مؤسساتهم الخاصة، وعرض أفكارهم على أرض الواقع، وهذا من أجل تشجيع المبادرة الفردية وازدهارها في المجتمع خاصة مع تعدد الأدوار التي تلعبها المقاولاتية.

الفرع الأول: التعريف بالفكر المقاولاتي

الفكر المقاولاتي هو وليد أزمات وأفكار ومراجع إيديولوجية وعدة تراكمات معرفية منذ عشرينات القرن الماضي، إلا أن الانطلاقة الحقيقية هي مع بداية الألفية الجديدة بالنظر إلى النتائج المحققة والتطور الغير مسبق لهذا الفكر على المستوى الدولي.

ودون الخوض في اختلافات وجهات النظر فإننا نحاول أن نتبنى التعريف الأوروبي (في مقابل الانجلو-سكسوني- المرتبط عضويا بالفكر المؤسساتي والنتائج التي تحققها)عند التعريف بمعناه الواسع والذي تتبناه النخب والمؤسسات الأوروبية، على اعتبار أنه يتبنى البحث عن الأدوات والوسائل التي تمكن من تحسيس اكبر عدد ممكن من الشباب وخاصة الطلبة، نحو تنمية المواقف الايجابية والمناسبة

من أجل تجسيد الفعل المقاولاتي. وبالتالي فإن عملية تشجيع الفكر المقاولاتي هو قبل كل شيئ البحث التواصل نحو فكرة التحفيز والنية قبل التوجه نحو الفعل وتجسيد الفكرة[1].

ويعرف كذلك على أنه: " عبارة عن العقلية التي تؤدي بالفرد إلى الأخذ بزمام المبادرة لمواجهة التحديات وليصنع بنفسه مستقبله المهني الشخصي"[2].

وهو كذلك مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية وتعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية، والتي تنحصر أغلبها في النقاط التالية: التحدي والإصرار، المخاطرة واقتحام الغموض، المبادرة والمبادأة، استكشاف الفرص، الإبداع والتجديد، الاستقلالية[3].

التعريف الإجرائي للفكر المقاولاتي: هو خلق فكرة أو موضوع من أجل تجسيده على أرض الواقع، مما له غاية يستفيد منها الطالب الجامعي او أي شخص يحمل فكرة مشروع ويتكون لديه وعي ومعرفة عامة.

الفرع الثاني: أهمية الفكر المقاولاتي عند الجامعيين

مع بداية الألفية الجديدة لم تعد الدول والسلطات العمومية قادرة على الاستجابة لمتطلبات البشرية المتسارعة، ونذكر منها الفئة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عى وجه الخصوص ومع اختلاف مستوياتها التعليمية والتركيبة العمرانتية، وخبرتها الميدانية، مما مهد إلى بروز محاولات وأفكار جديدة.

ولعل ظهور الفكر المقاولاتي أصبح يطرح نفسه كبديل استراتيجي وهادف الامتصاص بطالة الشباب بصفة عامة والجامعيين بصفة أخص، وبدرجة كبيرة في المجتمعات الأقل نموا على غرار الجزائر – وهكذا مع تأزم الاقتصاديات الدولية وآثارها على الدول، وأن الخيارات المطروحة تتجه نحو دعم الفكر المقاولاتي محليا وعلى مستوى الجامعات من أجل الدفع بالطلبة الجامعيين نحو إنشاء مؤسسات مصغرة مباشرة بعد تخرجهم عبر الأجهزة التي توفرها الدولة، من خلال المتابعة والمرافقة الدائمة وتجسيد أفكار الشباب الجامعي على المستوى المحلي. إن تحقق تنمية محلية في قطاعات محددة تعتمد عليها الدولة كخيار استراتيجي والتقليص من التبعية للمحروقات. كما يعد القطاع السياحي من أبرز الحلول الذي يطرح نفسه،

---

[1]- رياض تومي، "**أهمية الفكر المقاولاتي والمقاولاتية كعامل لإبداع وتحقيق التنمية المحلية "– القطاع السياحي نموذجا–**"، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، قسم العلوم التجارية، يومي 24– 25 أكتوبر 2017، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص 03.

[2] -SAFA,AHABDERHAMANE KOVNTA :**Caracté Rl'SQUES DE L'Eentrepreneurship fémimn au mali** , mémoire magister université de QUEBEC ,canada 1997,p16.

[3]– شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع تخصص تنمية وتسيير مواردالبشرية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 12.

خاصة إذا استغل بالطريقة المثلى، إذ يحقق لنا تنمية محلية دائمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[1].

المطلب الثاني: مقومات الفكر المقاولاتي

يتميز المقاول بمجموعة من المواصفات الناتجة عن دمج عوامل الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين:

الفرع الأول: المقومات البيئية:

تتضمن هذه المقومات المحيط الاجتماعي، الأسرة، الدين، العادات والتقاليد، الجهات الداعمة.

- ✓ **المحيط الاجتماعي:** يعتبر المحيط الاجتماع عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.
- ✓ **الأسرة:** تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.
- ✓ **الدين:** يدعو الدين الاسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.
- ✓ **العادات والتقاليد:** تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على إنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال.
- ✓ **الجهات الداعمة:** نظرا لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلا في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تلعب دورا أساس ف يدفع كثافة المقاولاتية[2].
- ✓ **الجامعة والتعليم:** يعتبر التعليم بصفة عامة كالجامعة بصفة خاصة محركا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاية كتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها[3].

---

[1]– توفيق خذري، وحسين بن الطاهر،" **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية– المسارات والمحددات**"، الملتقى الوطني حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05–06 ماي 2013، ص 07–08.

[2]– عرقوب وعلي، بطاهر بختة، **واقع المقاولاتي في الجزائر بين غياب الفكر المقاولاتي وضعف آليات المرافقة**، الملتقى العلمي الدولي الاقتصادي حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الاقتصاديات العربية – حالة الجزائر–، جامعة بومرداس، ص 04.

[3]- توفيق خدري وعماري علي، **المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة- دراسحة حالة لطلبة جامعة باتنة-**، المركز الجامعي خنشلة، ص 08.

الفرع الثاني: المقومات الشخصية

ومن بين المقومات الشخصية ما يلي[1]:

✓ **الحاجة إلى الإنجاز:** أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

✓ **الثقة بالنفس:** حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية ، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.

✓ **الرؤيا المستقبلية:** أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

✓ **التضحية المثابرة:** يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء.

المطلب الثالث: عوامل تنمية الفكر المقاولاتي

يرى الشمومبيتر أن هناك عدة عوامل لها بالغ الأثر على المقاولاتية ومن بين هذه العوامل المشجعة على تنمية وتطوير الفكر المقاولاتي نذكر مايلي[2]:

الفرع الأول:الثقافة والقيم الاجتماعية (تأثير الأسرة، المجتمع....): تعد الثقافة من أهم العناصر المحددة للشخصية المقاولاتية، لدورها في صقل المواهب والقدرات خاصة من خلال القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تمنحها للفرد دون إغفال دور الثقافات الفرعية في تكوين الفكر المقاولاتي حيث نجد أن هناك مجتمعات تبنت الفكر المقاولاتي كخيار اقتصادي دون غيرها من المجتمعات.

[1]-Michel Adam, **Réinventer l'entrepreneuriat :pour soi ,pour nous ,pour eux** ,edition l'Harmattan ,Paris, 2009,p21,22

[2]– بشير إبراهيم، "**دور الاختيارات للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية**"، دراسة مقارنة للمقاولين الشباب بالجزائر **Ansej** ومعهد **Ife** جزر موريس، مذكرة مقدمة شهادة الماجستير، قس علوم الإعلا م والإتصال، جامعة باجي مختار، عنابة ، 2011، ص 17– 18.

الفرع الثاني:إمكانيات البيئة: لا يمكن لأحد إهمال عنصر البيئة والدور الذي تلعبه في التأثير على الفكر المقاولاتي، حيث يرى (**John Haefele1962**) أنه من الضروري توفر ستة عوامل لخلق بيئة مقاولاتية أو بيئة أعمال وهي:

- ✓ وجود أهداف بديلة لدى المقاول Alternative goals
- ✓ قابلية الاستعمال والتطبيق Use
- ✓ حرية التطبيق Freedom
- ✓ حصول الاعتراف Recognition
- ✓ توفر الخدمات المرفقة Services
- ✓ وجود فرص التكوين Training & selection

فبيئة الأعمال هي البيئة المحيطة بالمقاول و هي البيئة المحيطة بالمؤسسات و دراستها هي دراسة لميحط المؤسسات بمختلف مكوناته كنموذج : **Modèle PESTEL**
(Politique-économique-socioculturel-technologique-écologique-légale)
الذي يظم المكونات الخمسة لمحيط المؤسسة الكلي **Macroenvironnement** والتي تتكون من : المحيط السياسي، الاقتصادي، السوسيوثقافي، البيئي"الإيكولوجي"، التكنولوجي، والقانوني وقد حاولنا ربط هذا المحيط بمحيط المقاول الشخصي "محيط المقاولاتي" و المكون من :العائلة والأقارب، شبكة العلاقات التي يمتلكها، مؤسسات الدعم، المساهمين، المستثمرين، الموردين، المنافسين، الزبائن فرق المصالح.
وهي العناصر التي تكون المحيط الجزئي **Microenvironnement** للمقاولاتية.

الفرع الثالث: خلق الفرص: لا يعلمه العديد من المقاولين الجدد بأن أي عمل ناجح يحتاج أولا لتحويل الفكرة المقاولاتية إلى خدمة أو سلعة لتصبح منتتج نهائي يتم بناء عمل عليه وتسويقه لينجح.

فالفرصة هي مصدر إلهام المقاول وهي التي تخرج أفكاره المقاولاتية، ولذلك عليه اغتنامها قدر الإمكان، وما يمكن ملاحظته فإن المقاولين الذين تسيرهم الفرص أقل نجاحا من رجال الأعمال التقليدين والذين يقومون بالتخطيط المسبق وبناء دراسات ومن ثم اختيار العمل المناسب والمنتتج المناسب.

المطلب الرابع: النماذج المفسرة للفكر المقاولاتي

ترتكز معظم الأبحاث في مجال المقاولاتية على نظريتين رئيسيتين هما: نظرية السلوك المخطط ونظرية تكوين الحدث المقاولاتي تم اعتمادهما بشكل واسع من قبل الباحثين الذين يتساءلون حول السلوك المقصود، فحسب **Ajzen وFishbein** التوجه هو أفضل مؤشر للسلوك، إذ يحدد احتمال تنفيذ السلوك.

الفرع الأول: نظرية السلوك المخطط

تعود جذور نظرية السلوك المخطط لنظرية الفعل العقلاني **TRA** التي اقترحها **Fishbein Ajzen** إلا أنه كان هناك تطور رئيسي واحد هو إضافة متغير إدراك الرقابة على السلوك. تتكون النظرية من ثلاث متغيرات أساسية: المواقف اتجاه السلوك، المعايير الذاتية، إدراك الرقابة على السلوك[1].

أولا: المعايير الذاتية: تشير إلى الضغط الاجتماعي والثقافي لأداء سلوك معين، كما يصف ضغط الأقران والأصدقاء للامتثال لقواعد محددة، على سبيل المثال نظرة الآباء والأصدقاء للمقاول ولكونه سيصبح مقاولا.

ثانيا: الموقف اتجاه السلوك: تمثل درجة التقييم الايجابية والسلبية عن أداء سلوك معين، يتم تحديد المواقف اتجاه السلوك من قبل مجموعة من المعتقدات الفردية عن نتائج إيجابية أو سلبية من القيام، كما أنه يمثل درجة من استحسان ويشمل توقع النتائج الناجمة عن هذا السلوك.

ثالثا: إدراك الرقابة على السلوك: وهو المتغير الجديد الذي تم إضافته لنظرية العمل المسبب فحسب **Ajzen** ليس للتوجه مجال للإفصاح عنه، إلا أنه يقع تحت رقابة إرادة الفرد، تشير الرقابة على السلوك إلى العرفة ودرجة رقابة الفرد لقدراته الخاصة، تجاربه والعقبات السابقة، وكذلك الموارد والفرص، لتحقيق السلوك المرغوب فيه وقد أعطى الباحث لهدا المتغير دور مهم كونه يوفر المزيد من الدقة في التنبؤ بالسلوك وهو بذلك يلعب دور في المرحلة الوسيطة ما بين التوجه والالتزام بالعمل[2]. والشكل التالي يوضح ذلك:

[1]– سامية طلاس ، **محددات التوجه المقاولاتي لخريجي الجامعات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الذكتوراه، تخصص، تسيير المؤسسات، فرع، تسيير المؤسسات، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2021/2020، ص 33.

[2] طلاس سامية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الشكل رقم (1-1): نظرية السلوك المخطط لـ

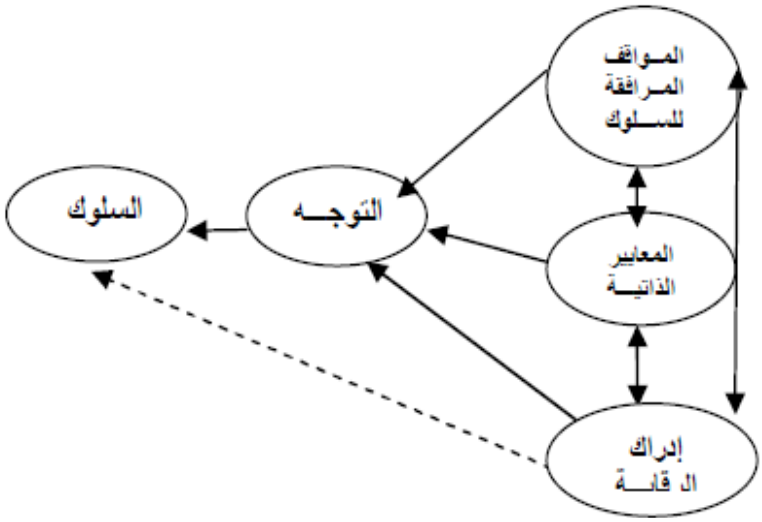

source: Ajzen Icek. **The theory of planned behavior**. Organizational behavior and human decision processes, (1991), vol. 50, no 2, p. 179-211.p182

لقد استخدم الباحثون النفسيون الاجتماعيون وباحثوا التسويق منذ فترة نظرية السلوك المخطط وقد أثبت نجاحها في التطبيقات العملية والبحوث الأساسية كما استخدمت على نطاق واسع في الجانب الطبي كفقدان الوزن، الإقلاع عن التدخين، للسلامة باستخدام حزام الأمان.

الفرع الثاني: نظرية التكوين الحدث االمقاولاتي لـ Shapero و Sokol (1982)

يعد Shapero وSokol (1982) من بين الرواد الذين اهتموا بالعوامل المفسرة لاختيار المقاولة كمسار مهني، وقدما نموذجا لتكوين الحدث المقاولاتي يستند الى مفهوم الانتقالات، والفكرة الأساسية لهذا النموذج هي أنه: " لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار انشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد"[1].

وعلى حد تعبير هذان المؤلفان: " يمكن وصف عملية التغيير في مسار حياة الفرد على أنها قوة توجيهية، تقود الفرد في اتجاه معين وفي لحظة معينة". والشكل التالي يوضح نظرية تكوين الحدث المقاولاتي:

[1]– أنين خالد سيف الدين وسلامي منيرة، **دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية – دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي (ورقلة، تقرت، حاسي مسعود)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة ورقلة، 2012، ص157.

الشكل رقم (1-2): يوضح نظرية تكوين الحدث المقاولاتي لـ Shapero و Sokol (1982)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: ريغي سارة، استعمال آلية التسويق الإبداعي لتوجيه خريجي الجامعات نحو المقاولاتية " الجزائر نموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تسويق ابداعي، جامعة غرداية، 2019، ص 59.

نستخلص من الشكل الموضح لنموذج الحدث المقا ولاتي لـ Shapero و Sokol (1982) أن هناك مجموعتان رئيسيتان تسبقان إتخاد قرار إنشاء مؤسسة وهما:

أولا: إدراك الرغبة: وهي تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد ،ويتشكل النظام من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة، بالإضافة لخوض تجارب مقاولاتية سابقة فاشلة كانت أو ناجحة. كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الشخص[1].

ثانيا: إدراك إمكانية الإنجاز: تنشأ إمكانية الإنجاز من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لديه لتحقيق فكرته ، وهذا الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات خاصة أو مساهمات العائلة، كما قسما المؤلفان Shapero و Sokol الانتقالات إلى ثلاث فئات:

1. **الانتقالات السلبية:** مثل الطلاق، التسريح من العمل، الهجرة، وعدم الرضا الوظيفي. و
2. **الانتقالات الإيجابية:** مثل الأسرة، المستهلكين، والمستثمرين...الخ. وهي أحداث تعود في الغالب لمصادر الفرص، والفرص ليست دائما مهنية (كالاستجابة لهواية، أو انشغال ثانوي)
3. **الأوضاع الوسيطية:** مثل الخروج من الجيش، من المدرسة، أو من السجن[1].

[1]– سلامي منيرة، قريشي يوسف، **التوجه المقاولاتي للمراة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد08، جامعة ورقلة، 2010، ص 061.

المبحث الرابع: طرق نشر الفكر المقاولاتي

إن ظهور اقتصاد المعرفة، دفع بالدول للاهتمام بالتعليم المقاولاتي خاصة بالجامعات لكونه يمثل دورا مهما في إعداد الشباب بشكل جيد من خلال مقررات تدريسهم. وذلك من منطلق أن التعرض لمقررات في المقاولاتية والإبداع من المحتمل أن يؤدي وبشكل كبير إلى أن يغدوا الطلبة في محطات مهنية عند أي نقطة في المستقبل ويخلق لديهم قدرا من الاهتمام ببدء أعمال تجارية. ولتعمق اكثر فقد تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم التعليم المقاولاتي وأهميته وأهدافه ومتطلباته وكذلك تطرقنا فالمطلب الثاني نشأة ومفهوم دار المقاولاتية، مهامها ووظائفها أما المطلب الثالث فقد تطرقنا فيه إلى أهمية وأهداف دار المقاولاتية أما المطلب الرابع فقد استعرضنا بعض التجارب الدولية في التعليم المقاولاتي والدروس المستفادة منها.

المطلب الأول: تعريف التعليم المقاولاتي، أهميته وأهدافه،متطلباته

الفرع الأول: تعريف التعليم المقاولاتي

التعليم المقاولاتي هو امتداد للمقاولاتية، وتعدد تعاريف هذه الأخيرة أدى بشكل آلي إلى تعدد تعاريف التعليم المقاولاتي.

يرى البعض التعليم المقاولاتي كأداة لتحسين المواقف المقاولاتية لمقاولين محتملين وتطوير بعض المعتقدات والقيم، وذلك بهدف قيادة الطلاب الى اعتبار المقاولة كبديل جذاب للتوظيف أو البطالة، أما البعض الآخر فيراه كأداة لاكساب المهارات والكفاءات اللازمة لبدء مشروع.

ويعرفه Bechard and Toulouse كـ: " مجموعة من التعاليم الرسمية التي تدرب، وتعلم أي شخص مهتم بإنشاء المشاريع، أو تطوير الأعمال الصغيرة "[2].

ويمكن استخلاص تعريف شامل للتعليم المقاولاتي: هو مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة.

---

[1] - Malek Bourguiba, **De L'intention A L'Action Entrepreneuriale: Approche Comparative Auprès De TPE Français Et Tunisiennes**, Thèse de Doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion de l'Université de NANCY 2, France, 2007, p 49.

[2] – قايدي أمينة، **تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص :تسيير المؤسسات، فرع :تسيير المؤسسات، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2017/2016، ص 106.

الفرع الثاني: أهمية التعليم المقاولاتي

يمكن القول أن أهمية التعليم المقاولاتي تتمثل في ما يلي[1]:

✓ إن برنامج التعليم المقاولاتي التي تهتم بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات وللغير من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع خدمات جديدة، لذالك ونظرا لان المقاولاتية تسعي لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، فقد يكون من الأهمية للغاية أن يتم تفعيلها تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من استحداث الأفكار الريادية ويبني هذه الأفكار من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع رائدة منتجة؛

✓ يعتبر تعليم المقاولاتية خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية، كما أن تعليم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة وينتج هذا الأخير مقاولين في الإبداع والابتكار بما يمكن التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة؛

✓ يؤدي تعليم المقاولاتية إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجية العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة.

الفرع الثالث: أهداف التعليم المقاولاتي

يهدف التعلم المقاولاتي بشكل عام إلى إكساب الأفراد وهم في مراحل عمرية مختلفة سمات المقاولة وخصائصها السلوكية مثل المبادرة، المخاطرة والسيطرة الجوهرية الداخلية والإستقلالية من أجل خلق جيل جديد من المقاولين، ومن هنا فإن أهم الأهداف التعليم المقاولاتي تتمثل في مايلي:

✓ تمييز وتهيئة المقاولين المحتملين لبدء مشروعاتهم أو التقدم والنمو لمنظماتهم المبنية على التكنولوجيا

✓ تمكين الأفراد لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية؛

✓ التركيز على القضايا والموضوعات الحرجة والمهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل :أبحاث ودراسات السوق، تحليل المنافسين، تمويل المشروع، القضايا والإجراءات القانونية، وقضايا النظام الضريبي ففي البلد؛

[1]– أيمن عادل عيد، **التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جامعة القصيم سبتمبر 2014، ص154.

✓ تمكين الطلبة ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرة المقاولاتية لديهم[1].

✓ تطوير المهارات الإدارية والقدرة على حل المشاكل، القدرة على التنظيم، القدرة على التخطيط، إتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية؛

✓ تطوير المهارات المقاولاتية: القدرة على التعلم بشكل مستقل، الإبداع، القدرة على تحمل المخاطر، القدرة تجسيد الأفكار، القدرة على التسيير، تحفيز العلاقات التجارية؛

✓ تحسين قدرة متلقي التعليم المقاولاتي على تحقيق الإنجازات الشخصية والمساهمة في تقديم مجتمعاتهم؛

✓ إعداد أفراد مقاولين لتحقيق النجاح عبر مراحل مستقبلهم الوظيفي ورفع قدراتهم على التخطيط للمستقبل؛

✓ العمل على تغيير اتجاهات جميع فئات المجتمع وغرس ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته[2].

ويمكن عرض تطور أهداف تعليم أو تدريس المقاولاتية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): أهداف تدريس المقاولاتية

الكتاب	أهداف تدريس المقاولاتية
Blok&Stumpf(1992)	**العناصر المفاضلة للمقاولاتية لدى الطلبة:** ➢ كشف وهيكلة قيادة المقاولاتية؛ ➢ تحديد وتخفيض الحواجز أمام المبادرة المقاولاتية(رفض المخاطرة)؛ ➢ تنمية معرفة الغير وتطور الإدراكات والمواقف الخاصة بالتغيير في مجال المقاولاتية.
(Hills (1998	**عناصر أساسية في مسار تدريس المقاولاتية:** ➢ معرفة الروابط بين مختلف علوم التسيير؛ ➢ معرفة خصائص المقاولاتية.
Fayolle (1999)	**ثلاث عائلات من الأهداف ترتبط وضعيات مختلفة يمكن أن تهم الطلبة:** ➢ تحسين الطلبة وتنمية حسهم المقاولاتي؛ ➢ تشجيع اكتشاف الأدوات التقنيات والمؤهلات الخاصة بالمقاولاتية؛ ➢ اقتراح نقطة ارتكاز وتكوين خاص بالطلبة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: حبيبة أبو حفص، **التعلم المقاولاتي ....طريق لنشر الفكر المقاولاتي**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 02، العدد04، ديسمبر2019، ص 10.

[1]- مجدي عوض مبارك، **التربية الريادية والتعليم الريادي-مدخل نفسي سلوكي**، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2011، ص 86.

[2]- حافظ رانية، سديري سارة،" **أهمية التعلم المقاولاتي في تحقيق الابتكار**"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، يومي 19 / 18 أفريل 2017، ص 13.

الفرع الرابع: متطلبات التعليم المقاولاتي

تتمثل أهم متطلبات التعليم المقاولاتي فيما يلي[1]:

أولا: البنية التحتية: من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائح، البرمجيات التي توفر التطبيقات العلمية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي، والذي يجب أن يكون في الغالب باللغة العربية ؛

ثانيا: الموارد البشرية: وتعتبر تلك الأفراد المؤهلة والمدربة والقادرة على استخدام وتطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا هذا التعلم يتطلب تغيير جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين في جميع الدول العربية ؛

ثالثا: البيئة: وهي البيئة الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برامج التعليم المقاولاتي وخططه وأهدافه، وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات ابتداء من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي، ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجميع لإنجاح مبادرة هذا التعليم في المجتمع؛

رابعا: الاستفادة من التجارب السابقة: الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي في البيئة العربية؛

خامسا: التكييف: الاستجابة للتحديات والضغوطات الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعلم والسلوك المقاولاتي، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان.

المطلب الثاني: نشأة ومفهوم دار المقاولاتية، مهامها ووظائفها

الفرع الأول: نشأة دار المقاولاتية

إن فكرة إنشاء دار المقاولاتية بالجامعة الجزائرية كانت تعبيرا لالتزام مواطنة في البداية ثم تطورت وأصبحت تهدف إلى أن تكون قاطرة الكفاءات الجامعية التي تحقق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال تشجيع الثقافة المقاولاتية وتعزيز التوجه المقاولاتي للطالب الجامعي. ويعود ظهور دار المقاولاتية لأول مرة حسب Boissin في منطقة غرونوبل بفرنسا سنة 2002 بدعم من وزارة التعليم العالي والبحث بفرنسا، ليتم فيما بعد نقل التجربة إلى العديد من دول العالم على غرار الجزائر، كندا، البرازيل... الخ، حيث تم عرض هذه التجربة خلال العديد من الأيام الدراسية والملتقيات الدولية مثل كندا، تونس وفلندا والسويد، ثم أخذت الفكرة تتطور وتتوسع على مستوى البلد، حيث شكلت لجنة وطنية لانتقاء مشاريع

[1]– مداني بلقاسم، عادل رضوان، " **دور الأستاذ الجامعي في غرس ودعم روح المقاولاتية لد الطلبة** "، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، يومي 18– 19 أفريل 2017، ص 13.

إنشاء العديد من دور المقاولاتية على مستوى مختلف المناطق الفرنسية، تشكلت هذه اللجنة من فاعلين من وزارة التعليم العالي والبحث، والقطاع الصناعي، في بادئ الأمر تلقت اللجنة 19 مشروعا في جويلية 2004 ليتم انتقاء 06 مشاريع منها فقط تتوزع على منطقة أوفرني Auvergne وليموزان Limousin ونوريا دو كالي Nrd-pas de calais وبروفنس provence ، حيث كلفت وزارة التعليم العالي الفرنسية دار المقاولاتية بغرونوبل بمهمة التنسيق بين مختلف دور المقاولاتية من خلال خلق شبكة تجمع بينها وتنسق بينها وبين مختلف هيئات المرافقة[1].

الفرع الثاني: مفهوم دار المقاولاتية

فتعرف دار المقاولاتية على أنها: عبارة عن هيئة تم استحداثها في مختلف مؤسسات التعليم العالي نتاج شراكة ما بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتأخذ من الجامعة مقرا لها.

الفرع الثالث: مهام ووظائف دار المقاولاتية

أولا: مهام دار المقاولاتية: وتتمثل مهامها في النقاط التالية:

- ✓ تنمية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة حاملي الشهادات ؛
- ✓ إقامة دورات تكوينية وأيام إعلامية وندوات تحسيسية؛
- ✓ ضمان المرافقة لأصحاب المشاريع خلال وبعد فترة الإنشاء؛
- ✓ إرساء ثقافة المقاولاتية في صفوف الطلبة[2].

إن الدور الرئيسي لدار المقاولاتية يكمن في تنمية روح المقاولاتية والاستثمار لدى الطلبة الجامعيين وذلك من خلال:

1. **المرافقة القبلية:** ويقصد بها تحسيس وتشجيع الطالب الجامعي داخل الحرم الجامعي من أجل تحفيزهم على الخروج تدريجيا من فكرة الوظيفة العمومية نحو الأعمال، كخلق مؤسساتهم الاقتصادية خدماتية كانت أك إنتاجية خاصة بهم.
2. **التكوين:** يقصد به تنظيم دورات تكوينية.
3. **إيجاد فكرة المؤسسة:** ويقصد به تطوير ذهنية الطالب والخروج به من دائرة الأفكار الكلاسيكية نحو أفكار ابتكارية ذات طابع إبداعي.

---

[1]- جودي حنان وآخرون، **دار المقاولاتية كآلية لترقية الثقافة المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة بسكرة**، ص 10.

[2]- منشور دار المقاولاتية، جامعة أدرار، 2019/2018.

4. تسيير المؤسسة: حيث يقوم الفريق المكلف بتكوين الطلبة الجامعيين في التقنيات الحديثة في مجال تسيير المؤسسة.

5. المتابعة والمرافقة البحثية: حيث يقوم فريق دار المقاولاتية بمتابعة الطلبة حاملي الأفكار الإبداعية من أجل مساعدتهم على تجسيدها على أرض الواقع في شكل مؤسسات صغيرة ومشاريع اقتصادية عن طريق جهاز ENSEJ[1].

ثانيا: وظائف دار المقاولاتية:

لدار المقاولاتية وظيفتين مهمتين هما[2]:

التوعية: تمكين الطلاب من نية تنظيم المشاريع من خلال برامج التوعية ونشر ثقافة العمل الحر.

أما الوظيفة الثانية لدار المقاولاتية تكمن في **المصاحبة(مرافقة)** الطلاب منذ تقديم أفكار المشاريع إلى غاية تجسيدها على أرض الواقع.

الشكل التالي يمثل وظائف دار المقاولاتي:

الشكل رقم: (1-5): يوضح وظائف دار المقاولاتية

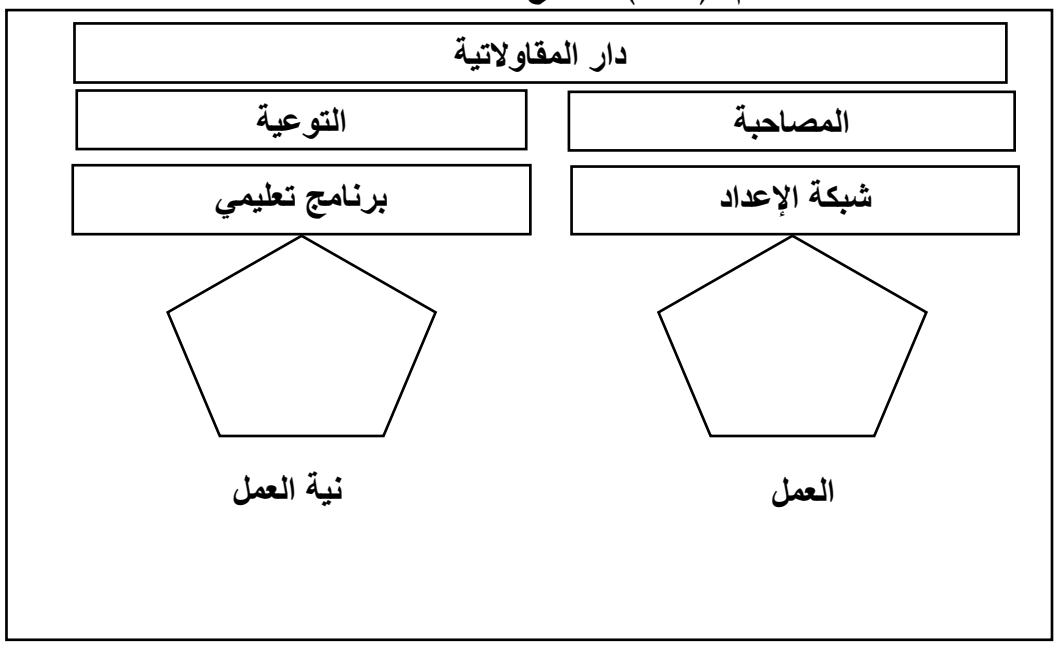

المصدر: من إعداد الطالبتين: هواري معراج، فتيحة عبيدي، **دار المقاولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي**، دراسات العدد الاقتصادي، مجلة دولية علمية محكمة، العدد25، جامعة الأغواط، جانفي 2016 م، ص117.

[1]- فضيلة بوطورة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10.
[2]- هواري معراج، وفتيحة عبيدي، مرجع سبق ذكره، 117.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف دار المقاولاتية

الفرع الأول: أهمية دار المقاولاتية: تتمثل أهمية دار المقاولاتية في ما يلي[1]:

- ✓ توفير السبل والآليات الكفيلة التي تساهم في تنمية وغرس روح المقاولاتية لدى فئة الطلبة الجامعيين.
- ✓ غرس روح المقاولاتية لديهم وإنعاش الحس المقاولاتي؛
- ✓ تفعيل فكرة إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة لمن لديهم مؤهلات وقدرات؛
- ✓ تشجيع الطلبة على النهضة والإبداع؛
- ✓ المساهمة في خلق مناصب عمل جديدة والتقليل من البطالة في صفوف طلبة الجامعات.

الفرع الثاني: أهداف دار المقاولاتية

أهداف دار المقاولاتية يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- ✓ تفعيل دور الجامعة لمرافقة الشباب والطلبة بالاستشارات والدراسات الميدانية؛
- ✓ تحسيس الطلبة بقيم ومبادئ المقاولاتية كآلية أساسية لإدماجهم في سوق الشغل؛
- ✓ ترسيخ ثقافة المقاولاتية وتطوير روح المبادرة لديهم؛
- ✓ التمكّن من بعض المؤهلات والمهارات المتعلّقة بالعقلية المقاولاتية؛
- ✓ همزة وصل بين المتخرجين حاملي الشهادات وبين المؤسسة التي ستشرف على تمويله.

المطلب الرابع: أهم التجارب العالمية في التعليم المقاولاتي والدروس المستفادة منها

الفرع الأول: أهم التجارب العالمية في التعليم المقاولاتي

سوف نقوم بذكر بعض تجارب الدول العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان، والأردن.

أولا: التجربة الأمريكية: يقام في الولايات المتحدة الأمريكية أسبوع من كل عام يسمى أسبوع المقاولاتية لحفز الشباب على ممارسة العمل المقاولاتي، حيث تقام من خلاله العديد من الأنشطة والفعاليات مثل : تمارين المحاكاة، وألعاب على الانترنت، ومسابقات خطة العمل، وبرنامج الضيف المحاضر، وورش عمل مختلفة، ومنتديات محلية لأنشطة المقاولاتية. كما أن الحكومة الأمريكية تقوم بتصميم مواقع تعليمية على الانترنت تتيح التعرف على قدرات الطلبة، والتفاعل مع المعلمين المختصين لاستكشاف قد ا رت الطلبة الريادية ومها ا رتهم .كما يوجد في الولايات المتحدة العديد من المراكز الريادية التي تقدم برامج تعليمية وتدريبية للأجيال الجديدة من الرياديين، والتي تقدم المساعدة للرجال والنساء خصوصا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذين ينوون إنشاء شركات جديدة تقنية متطورة وناجحة، والقيام بالعديد من الدراسات والأبحاث العلمية الخاصة بتطوير المشروعات الجديدة.

[1]- جودي حنان وآخرون، مرج سبق ذكره، ص 11.
[2]- هواري معراج، فتيحة عبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

كما تقوم جامعة Yale الأمريكية بمنح جوائز تصل قيمتها إلى 50 ألف دولار أمريكي من خلال منافسات خطة مشروع على مستوى الجامعة، وتقدم هذه المنحة مبلغا من المال للبدء بالمشروع، بالإضافة إلى النصح والإرشاد والمتابعة لمقاولي الجامعة[1].

ثانيا: التجربة البريطانية

لقد أبدت الحكومة البريطانية اهتماما كبيرا بالتعليم في مجال المقاولاتية، حيث قامت بإنشاء برامج لتعليم المقاولاتية في العديد من الجامعات البريطانية، والتركيز على نقل المعرفة والتكنولوجيا بشكل خاص. وهذا لم يقتصر فقط على قطاع التعليم العالي وحده، ولكن شمل أيضا التعليم الابتدائي والثانوي، حيث يتعلم الطلاب وهم في سن مبكرة دروسا عديدة في الابداع والمخاطرة، والتي تعد ضرورية لبدء وإنشاء المشاريع المقاولاتية، وتعزيز المحتوى والتوجه المقاولاتي لديهم[2].

وفي سبيل تحقيق ذلك، فقد تم تخصيص مبلغ 28.9 **غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2007.مليون جنيه استرليني عام 2000 لدعم 12 مركزا للمقاولاتية في بريطانيا، وقد كان من أهم أهداف هذا البرنامج تأسيس مراكز مقاولاتية من الطراز الأول من أجل تسويق الأبحاث وتبني الريادة العلمية ودمج ثقافة المقاولاتية في المساقات العلمية كالهندسة. وفي عام 2001 تم صرف 15 مليون جنيه استرليني إضافي من أجل تعزيز النجاحات التي حققت في العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت وزارة التربية والتعليم في المملكة المتحدة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية بتخصيص منح للمقاولاتية وذلك من أجل تمكين الشباب الفقراء من تطوير المهارات الإدارية والمقاولاتية لديهم، وتمكينهم من تحويل أفكارهم المقاولاتية إلى حقيقة وتعزيز فرص نجاحها على أرض الواقع[3].

ثالثا: التجربة اليابانية: قام كل من إ .يامان نت .إيواتا بتطوير هذا البرنامج عام 2003 في إطار مبادرة "حان وقت الدراسات المتكلمة " التي شملت المدارس الثانوية الصغيرة في اليابان، وقد تم تطبيقيه في مدرستين في محافظة ميه في العامين 2003-2004.

ووفقا للبرنامج تؤلف مجموعة من 5 إلى 10 فريقا (شركة) يخطط لتصنيع بعض السلع وإنتاجها وبيعها لأهلهم والعامة كما يقومون بإدارة الأرباح. وتتنافس الشركات في المدارس لمعرفة أي منها حصلت على

[1]- مجدي عوض مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

[2] - Global Entrepreneurship Monitor (GEM), overview of entrepreneurship in the UK 2003.

[3]- حامد مهند، ارشيد فوزي، **نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2007.

أكبر نسبة من الأرباح. ولدى إطلاق البرنامج، يعطى لكل طالب 10 دولارات كتمويل لبدء العمل. وقد شارك حوالي 160 طالبا في مدرسة واحدة في هذا البرنامج الذي استمر من أكتوبر حتى ديسمبر من العام 2003[1].

التكنولوجي المعلوماتي في العالم وبناء مجتمع المعرفة، ولدعم المبادرات الإبداعية من الرياديين في هذا المجال. وتفعيل دور التدريب والتطوير المهني في العديد من المحافظات الأردنية من قبل مؤسسة التدريب المهني[2].

الفرع الثاني: الدروس المستفادة من التجارب العالمية السابقة

من خلال التجارب المذكورة سابقا يمكن استخلاص الدروس التالية:

- ✓ أهمية تقديم برامج تعليمية متكاملة في تخصص المقاولاتية كما رأينا في الحالة الأمريكية والبريطانية، تصمم وتنفذ من خلال الجامعات والمعاهد الموجودة في البلد، وجعل المقاولاتية جزءا من النظام التربوي.
- ✓ إدراك دور الحكومة في القيام بعمل حملات إعلامية واسعة على مستوى البلد تستهدف الشباب في مختلف الأعمار لتشجيعهم على المقاولاتية والعمل الحر، ومن أجل خلق الاستعداد والتوجه للعمل المقاولاتي.
- ✓ تدريب المعلمين على مناهج المقاولاتية من خلال نقل المعرفة والخبرة للمهارات الإبداعية والابتكارية للطلبة داخل الغرفة الصفية.
- ✓ أهمية تعزيز تعليم المقاولاتية لدى جيل الشباب في برامج التعليم المهني والتقني.
- ✓ أهمية وضع وتخصيص ميزانية سنوية لتنفيذ الخطط والإستراتيجيات الخاصة بالتربية والتعليم المقاولاتي في المجتمع.
- ✓ أهمية إجراء الإصلاحات العديدة في النظام التعليمي والتربوي، بهدف تجسير الفجوة ما بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال برامج التأهيل والتدريب.

[1]- نوي طه حسين، غربي يسين سي لاخضر، الجودي محمد علي، **عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي**، ملتقى وطني حول :دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة- المناطق الجنوبية نموذجا-،المركز الجامعي تندوف، يوم 11 أفريل2016، ص ص10 11.

[2]- مجدي عوض مبارك، مرجع سبق ذكره، 127- 128.

خلاصة الفصل:

تعتبر المقاولاتية أحد مجالات الأعمال الحديثة عبر دول العالم، حيث أصبحت مركز اهتمام العديد من الدول وذلك من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي خاصية مميزة يختص بها كل الأفراد الذين لهم الرغبة في مزاولة المقاولاتية وتقديم إبداعاتهم الثقافية، ويمكن القول أن لتطوير المقاولاتية وترقيتها تتم وفق نشر الفكر المقاولاتي وتفعيله بشكل أو بآخر من أجل تعزيز الثقة في نفسية المقاول والخصائص الشخصية التي يتميز بها، كالثقة بالنفس والرغبة في الإنجاز، فهذه الخصائص تميز المقاولين في تطوير نشاطهم المقاولاتي لذا لابد من نشر أهم مبادئ العمل المقاولاتي لضمان نجاحه و استمراره عبر العالم. من خلال درستنا هذه حاولنا تقديم المفهوم العام للفكر المقاولاتي، المقاولاتية والمقاول والمتطلبات التي يجب أن يمتلكها الفرد الراغب في انتهاج الفكر المقاولاتي، كذلك أبرزنا كيفية تعلم الفكر المقاولاتي و الأدوار التي يجب أن يسلكها المقاول. سوف نتناول في الفصل الثاني ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتفصيل حتى تتضح الرؤية أكثر لدراسة هذا الموضوع ولارتباط الفكر المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من القضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، نظرا للدور الذي اصبحت تؤديه خاصة منذ نهاية القرن العشرين، باعتبارها رائدا–حقيقيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تؤدي دورا رياديا في انتاج الثروة وتعتبر فضاء حيويا لخلق فرص العمل فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية .لذا فمعظم الدول العالم اضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي توديه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن ايضا في الابتكار التكنولوجية واعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.

وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فهي اكثر اهمية في الدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصاداتها، وحاجاتها المتزايدة الى ايجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة، و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق فإن معظم الدول النامية واصلت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال .

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أربع مباحث وهي:

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

المبحث الثالث: الآليات المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطابتها نجاحها

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لاتزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المطلب الثاني فقد تطرقنا في إلى مختلف أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المطلب الثالث فقد تناولنا فيه خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود التي يتم بها الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى، وذلك بسبب تعدد المعايير التي يحددها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول والهيئات، وهذا ما دفع بكل دولة إلى تبني تعريف واحد خاص يميزها وذلك حسب درجة نموها وإمكانياتها وقدراتها اقتصادية ومستوى التقدم التقني فيها.

الفرع الأول: عوامل صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يستحيل إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أننا لا نستطيع وضع حدود فاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة فالأمر إذن يتعلق بتركيبة الإنتاج، والنشاط الصناعي، ودرجة النمو، ومعايير التصنيف، ويمكن إرجاع صعوبة إعطاء التعريف الموحد لهذه المؤسسات إلى ثلاثة عوامل أساسية هي:

أولا: العوامل الإقتصادية:

1.اختلاف درجة النمو: تفاوت في درجة النمو يقسم العالم الى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجية المستعملة في كل دولة، وايضا في وزن الهياكل الاقتصادية. من مؤسسات ووحدات اقتصادية. يترجم ذلك في اختلاف النظرة الى هذه المؤسسات والهياكل من بلد الى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الامريكية او في اي بلد مصنع أخر يمكن ينطبق نفس الأمر عند المقارنة بين المؤسسة تعتبر كبيرة في

موريتانيا أو مالي اذ يعتبر صغيرة في إيطاليا فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى أخر الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد لصالح في جميع الدول[1].

2. تنوع الأنشطة الإقتصادية:

إن اختلاف الأنشطة الإقتصادية يغير من أحجام المؤسسات، فالمؤسسات الصناعية تختلف عن المؤسسات التي تعمل في قطاع التجارة التي تختلف بدورها عن مؤسسات تابعة لقطاع الخدمات، وكذلك نجد اختلاف تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف الحاجة إلى عوامل الإنتاج خاصة رأس المال والعمالة فالمؤسسات الصناعية تحتاج الى رأس مال أكبر ويد عاملة مؤهلة وهذا الأمر يختلف عن المؤسسات التجارية[2].

3.اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى مجموعة من الفروع الاقتصادية مما يؤدي إلى اختلاف المؤسسات حسب النشاط والفرع الذي تنتمي إليه من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فالمؤسسات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة في الصناعات الاستراتيجية أو التحويلية تعتبر كبيرة الحجم بالنسبة للصناعات النسيجية أو الغذائية، كذلك بالنسبة للمؤسسات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة في تجارة الجملة يمكن تصنيفها بأنها كبيرة في تجارة التجزئة[3].

4. اختلاف الجهات التي تقوم بالأبحاث في مثل هذا النوع من المؤسسات: نظرا لاختلاف أهداف الأشخاص الذين يقومون بإجراء أبحاث على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه من الصعب إعطائها مفهوم موحدا، فالنقابات العمالية مثلا لو أرادت القيام ببحث فستهتم بعدد العمال على غرار الجهات المصرفية والمالية التي ستهتم بحجم أصول المؤسسات الثابتة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها[4].

---

[1]–سامية عزيز، **واقع المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة ميدانية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص: تنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016–2017، ص47.

[2]–حجاوي احمد، **اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقاتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،تخصص: علوم اقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010–2011، ص6.

[3]–سماح طلحي، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2014/2013، ص25.

[4]–غرز ولي إيمان، **البدائل الإستراتيجية مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة مؤسسة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص03.

ثانيا: العوامل التقنية:

ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هده الاخيرة أكثر بينما عندما تكون العملية الانتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[1].

ثالثا: العوامل السياسية:

تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم المساعدات وتذليل الصعوبات التي تعترض عن طريق ترقيته ودعمه، ويخضع هذا العامل إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع. إلا أن وضع التعريف الواضح والدقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهميته الواضحة، خاصة في الدول النامية وذلك للأسباب الاتية[2]:

- ❖ إمكانية المقارنة بين حجم ونتائج أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة وبين باقي القطاعات الاخرى؛
- ❖ التعامل بوضوح مع جهات التمويل الدولية أو المؤسسات الدولية المعنية بهذا القطاع؛
- ❖ تقييم أثر الجهود والامتيازات المقدمة لهذا القطاع واتخاذ الإجراءات التصحيحية الازمة ؛
- ❖ تسيير وضع وتنمية السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

الفرع الثاني: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق وشامل لهذا القطاع، فإن أغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هذا الشأن وأيضا أغلب المؤلفين يركزون على ضرورة الانتهاء إلى تحديد ماهية هذه المؤسسات بالاعتماد على مختلف المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية المسؤولة عن مساندة وتدعيم هذه

[1]- قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2011،2012/3، ص 22.

[2]– فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017، ص ص05–06.

المؤسسات في تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، أما النوع الثاني فيعتمد على المعايير النوعية، وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المؤسسات وتحديد الدور الكامن لكل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا: المعايير الكمية:

يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية، لقياس أحجامها ومحاولة تميزها عن باقي المؤسسات، ومن بين هذه المعايير نذكر: حجم العمالة، معيار عدد العمال، معيار رأس المال، معيار رقم الأعمال. مع العلم أن معيار حجم العمالة هو الأكثر انتشارا على المستوى العالمي لسهولة التعامل به وثباته لفترة من الزمن، و فيما يلي سنحاول أن نتعرض له بشيء من التفصيل:

1.معيار حجم العمالة: يعد هذا المعيار أكثر المعايير استخداما عند التمييز بين المؤسسات (المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة) والمؤسسات الكبيرة، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي، ويعكس عدد العمال أهم المعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة بغض النظر عن طبيعة النشاط ويتراوح عدد العمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة باختلاف كل دولة ومقاوماتها الاقتصادية والصناعية، ففي الغالب نجد عدد العمال يتراوح مابين عامل واحد إلى خمسين عامل في معظم الدول النامية، لكن استخدام التقنيات الحديثة في بعض المؤسسات جعل حجم العمالة يتضاءل مقارنة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تستخدم التكنولوجيا[1]، فعلى سبيل المثال تضم المؤسسة الصغيرة نحو 50 عاملا في بلجيكا و100 عامل في الولايات المتحدة الأمريكية و 200 عامل في كندا[2]. ويكننا أن نلاحظ التباين في الدول المختلفة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): تبيان أحجام المنظمات في البلدان المختلفة

الدول	المنظمات الصغيرة
الولايات المتحدة الأمريكية	5-200 عامل
بريطانيا	5-100 عامل
إيطاليا	1-10 عامل

[1]- بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 2010، ص206.

[2]- لوكا دير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، تخصص: قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،الجزائر، 2012، ص11.

الوكالة الأوروبية	10-99 عامل
أمريكا اللاتينية	5-49 عامل
اليابان	أقل من 300 عامل
الهند	أقل من 100 إذا كانت غير مجهزة بالآلات الكهربائية أقل من 500 عامل إذا كانت مجهزة بالآلات الكهربائية
ماليزيا	أقل من 50 عامل
سنغافورة	أقل من 100عامل

المصدر: فايز جمعة صالح نجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال المصغرة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص63.

2.معيار رأس المال: يختلف الحد الأقصى لرأس المال المستثمر من دولة إلى أخرى تبعا لدرجة نموها ومدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة،بل قد يختلف هذا الحد داخل الدولة الواحدة من قطاع إلى آخر، ويعتري هذا المعيار القصور في بعض الحالات[1]:

3.معيار رقم الأعمال: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا،حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.معيار الإنتاج: يعطي البعض أهمية لمعيار قيمة الإنتاج أو كميته ومستوى جودته للتفرقة بين المشروعات صغيرة الحجم ومتوسطة وكبيرة الحجم، وطبقا لهذا المعيار تحدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشروعات التي تتصف بصغر وتوسط إنتاجها من حيث الكمية والقيمة نظرا لارتباطها بأسواق صغيرة الحجم يتصف غالبية المستهلكين فيها بانخفاض مستويات دخولهم على العكس من المشروعات الكبيرة حيث تتصف بالإنتاج الواسع التي تتجاوز أسواقها المحلية والإقليمية[2].

5.معيار الطاقة الإنتاجية: يطبق هذا المعيار بصفة خاصة على الأنشطة الصناعية، ويكون فعلا في الصناعات التي تتخصص في منتج واحد (مثل:صناعة السكر والإسمنت) غير أنه لا يعتبر مقياسا دقيقا للحجم في حالة الصناعات التي تتعدد فيها أشكال المنتج (مثل: الصناعة النسيجية) فضلا عن

[1]- طارق محمود عبد السلام السالوس، **حاضنات الأعمال**، دار النهضة، الإسكندرية، 2005، ص41.

[2]- هيا جميل بشارات، **دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص:الاقتصاد والمصارف الإسلامية،جامعة اليرموك، أربد، الأردن، ص ص15- 16.

الاختلافات بين المعدات الفنية من حيث الميكنة والكفاءة كما قد يكون هذا المعيار مضللا عندما تكون المعدات والآلات غير مستغلة بكامل طاقتها[1].

ثانيا: المعايير النوعية:

بالرغم من أهمية المعايير الكمية السابقة إلا أن هناك من يقر بعدم كفايتها للفصل بين المؤسسات الصغيرة عن غيرها من الأحجام الأخرى ولما تتضمنه من عيوب متباينة، لذا اضطر الباحثون الى اعتماد معايير الأخرى وهي معايير نوعية أهمها:

1.معيار الملكية: فغالبا ما تكون ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص وتكون على شكل مشروعات أو شركات أموال[2]، ومعظمها فردية أو عائلية يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد[3].

2.معيار الحصة السوقية: إذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت، فالأفضل أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق وغالبا ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير والتي لها أسواق كبيرة بالحجم الكبير،وعموما نجد حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب، فإذا كان كبيرا وثابتا ويرتفع في المستقبل أو ينخفض فإن حجم المؤسسة له ما يبرره[4].

3.معيار الاستقلالية:

تعتبر المؤسسات صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة ماليا بنسبة 50% [5]، فالمدير هو المالك وهو الذي يتخذ القرارات داخل المشروع ويتحمل كامل المسؤولية فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير

---

[1]– رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والموسطة**،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014–2015، ص06.

[2]- قريشي محمد الأخضر وآخرون، **التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

[3]- بوسهيمن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص208.

[4]– محمد عجيلة وآخرون، **أبجديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر05–06 ماي 2013، ص08.

[5]- السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر2007، ص59.

ويطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، حيث إنه طبقا للشكل القانوني يتحدد حجم رأس المال المستثمر وطرق تمويله وغاليا ما تكون شركات الأموال أكبر حجما من شركات الأشخاص[1].

4.معيار محلية النشاط: ويقصد به النطاق المكاني الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها وخصوصا نشاط الإنتاج، حيث يرى البعض أن التفرقة بين المؤسسات يتوقف على درجة الانتشار وطبقا لهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تتصف بكثرتها وتواجدها في مختلف قطاعات النشاط تقريبا مع عدم تنظيمها، كما أنها في مركز ضعيف من الناحية المؤسسية وبالتالي فإن معظمها تكون ذات نشاط محلي أو جهوي وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل بها لتلبية احتياجات عملائها وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها بشكل أمثل والتقليل من مشكل البطالة[2].

5.معيار المسؤولية: نجد هذا المعيار في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وبالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط نجد أن صاحب المؤسسة بوصفه مالكاها يمثل المتصرف الوحيد[3]، فالمسؤولية مباشرة ونهائية للمالك بحيث هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة يجمع بين عدة وظائف في آن واحد[4].

الفرع الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مازال تحديد تعريف موحد ومعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثير جدلا من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في كل بلد لتبيان الإمكانيات والموارد ومستويات وظروف التطور الاقتصادي ومراحل النمو والتقدم التكنولوجي من دولة إلى أخرى، فبعض المؤسسات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في بعض الدول المتقدمة قد تقيم ضمن المشاريع كبيرة الحجم في دول نامية ضعيفة، ولهذا سوف نتطرق لمجموعة من التعاريف في بعض الدول المتقدمة والنامية وبعض المنظمات كما هو موضح فيما يلي:

أولا: التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها مايلي:

---

[1]- شوقي جبار، مصطفى قمان، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مجلة التنظيم والعمل، العدد05، ص04.

[2]– يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر، 2005/2004، ص19.

[3]– بوسهيمن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص208.

[4]– بوزيد عصام، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص:مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص97.

1.تعريف منظمة العمل الدولية: تعرف منظمة العمل الصناعات الصغيرة بأنها تضم وحدات صغيرة الحجم جدا very small scall units تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية،وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض قد يستأجر عمالا ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير جدا أو ربما بدون رأس مال ثابت وعادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة[1].

2. **تعريف لجنة الأمم المتحدة والتجارة:** حيث عرفت المؤسسات المصغرة هي التي توظف أقل من 19عامل والصغيرة بأنها تلك التي توظف 20 إلى100عامل فأقل أما المؤسسات المتوسطة فهي توظف من 100إلى 500 عامل[2].

الجدول (2-2): معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف اللجنة

عدد العمال السنوي	أصناف المؤسسات
أقل من 19 عامل	المصغرة
من 20إلى 100 عامل	الصغيرة
من 100إلى 500 عامل	المتوسطة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على البيانات السابقة

3.تعريف البنك الاحتياطي الفدرالي: يضع البنك تعريفا محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرتكز على أساس تقديم المساعدات لها، فيعرفها على أنها "المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة و يستحوذ على نصيب محدود من السوق"[3].

4.تعريف البنك الدولي: يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا بأنها "تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل

من 10 عامل بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي بها ما بين 10 و50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة[1].

---

[1]- عبد الرحمان يسرى أحمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية "تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر ونظم وضعية إسلامية**، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000، ص21.

[2]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص14.

[3]- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص23.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اعتمدت الجزائر تعريف الإتحاد الأوروبي لسنة 1996 حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ صادقت على ميثاق بولونيا (la charte Bologne) حول هذه المؤسسات سنة 2000 وبالتالي كرست هذا المفهوم وهو يعتمد ثلاث معايير أساسية: رقم الأعمال، عدد العمال، الحصة السنوية.

وبالتالي تعرف هذه المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001، مهما كان وضعها القانوني ب" هي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعماله ملياري (02) دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتتوفر فيها معايير الاستقلالية"[2].

بالإضافة إلى التعريف السابق فقد تضمن القانون التوجيهي التعاريف المفصلة التالية:

1.المؤسسة الصغيرة: هي مؤسسة تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (10) ملايين دينار[3].

2.المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 10إلى 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار[4].

3.المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها السنوي مابين مائتي (200) مليون وملياري (02) دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوي مابين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار[5]. ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنيف	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج

[1]-أيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر، ص273.

[2]- **المادة 04** من القانون رقم 18/01/ المؤرخ في 2001/12/12، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادر بتاريخ 2011/12/15، ص05.

[3]- **المادة 07** من نفس القانون رقم 18/01/، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادر بتاريخ 2011/12/15، ص06.

[4]- **المادة 06** من نفس القانون رقم 18/01/، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادر بتاريخ 2011/12/15، ص06.

[5]- **المادة 05** من نفس القانون رقم 18/01/، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادر بتاريخ 2011/12/15، ص06.

مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 م إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادر بتاريخ 2011/12/15.

ثالثا: التعريف الإجرائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"المؤسسة الصغيرة هي أي وحدة اقتصادية مهما كان نشاطها إنتاجي أو خدمي، ومهما كان شكلها القانوني و التي تستخدم عدد قليل من العمال إذ تستخدم المؤسسات المصغرة مابين (01-09)) عمال وتشغل المؤسسات الصغيرة مابين (10-49) عاملا أما المؤسسات المتوسطة فتستخدم مابين (25-50) عاملا، وتدار من قبل المالك أو الملاك وتعمل في منطقة محلية وتكون حصتها السوقية صغيرة مقارنة مع القطاع الذي تنتمي إليه".

المطلب الثاني : أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد العديد من التصنيفات التي تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتصنف حسب معايير مختلفة نذكر أهمها:

أولا :التصنيف حسب الإمكانيات الإنتاجية

يرتكز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإمكانيات الإنتاجية و

التسييرية التي تعتمدها المؤسسةخلال عملياتها الإنتاجية حسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين

ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

1.المؤسسات العائلية: تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محددا بكميات محدودة جدا، ومثال ذلك ما نجده في الدول الأسيوية وبعض الدول الأوروبية مثل: سويسرا حيث نجد أن معظم القطع الصغيرة التي تحتاجها شركة Swatch يكون مصدرها من طرف عائلات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية[1].

[1]- لخلف عثمان، **دور و مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 08.

2.المؤسسات الحرفية: إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي.

3.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع او من ناحية التنظيم الجي للعمل او من ناحية انتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس صناعة الحديثة والحاجات العصرية[1].

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اساس طبيعة منتجاتها:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها إلى:

1.المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية: تقوم بإنتاج سلع ذات إستهلاك أولي؛

2.المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطية:

المختصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة[2]؛

3.**المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز:** تتميز هذه المؤسسات عن سابقتيا بكونيا تتطلب بالإضافة إلى المعدات و الأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجيا مركبة، إذن فهي تعتمد على كثافة رأس المال ومجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق سيمثل بعض الفروع البسيطة كالإنتاج، تركيب بعض المعدات البسيطة و يكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطيا على تصنيف الآلات و المعدات خاصة وسائل النقل، السيارات و آلات الشحن و الآلات الفلاحية وأيضا تجمع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستوردة[3].

---

[1]– زيتوني صابرين، **الشراكة الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تجارة دولية ولوجستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،سنة2016–2017، ص26.

[2]– مراكشي محمد أمين، بوشلاغم عثمان، بن شهيدة، **دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي لونيسي، البليدة2 ، ص8.

[3]– أوبختي نصيرة ، **القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تنمية، جامعة تلمسان، 2010، ص19.

ثالثا:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي:

المؤسسات الصنعة والمؤسسات غير المصنعة.

الجدول رقم(2-5): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل

الانتاج العائلي	الانتاج الحرفي		النظام الصناعي المنزلي للورشة			نظام المصنع	
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصتع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على: لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة و سبل دعمها و تنميتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر2004/2003، ص 34.

1. المؤسسات غير المصنعة: تجمع بين نظام الإنتاج العائلي و الحرفي، المشار إليه في الجدول رقم(2-5)، الفئات (1، 2،3) إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل و مع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا و منتجات حسب احتياجات الزبائن.

2. المؤسسات المصنعة: يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقد العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقه[1].

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الملكية:

يمكن توزيع المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات خاصة، ومؤسسات مختلطة، ومؤسسات عامة.

1.المؤسسات العامة: يقصد بالمؤسسة العامة ذلك النوع من المؤسسات التي تملكها وتديرها سلطة عامة (مركزية أو محلية) سواء انفردت بذلك أو مشاركة فيه غيرها. من هنا فإن المؤسسات تهدف في محل

[1]- لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

الأول من الاعتبارات إلى تحقيق المصلحة العامة، وعلى ذلك فهي لا تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن[1].

2.المؤسسات الخاصة: يقصد بالمؤسسة الخاصة تلك المؤسسة التي تقوم في المقام الأول من الاعتبار على فكرة الملكية الخاصة. وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات

ذات مسؤولية محدودة، أو شركات تضامن، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، وتهدف أساسًا إلى تحقيق النفع الخاص الذي يتمثَّل في تحقيق الربح[2].

3.المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكياتها إلى مزيج من القطاع العام والخاص[3].

خامسا: التصنيف حسب الشكل القانوني:

الشكل القانونيlegal for، هو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته وعند حصوله على وجود قانوني رسمي، فهذا الشكل يحدد من يملك العمل من الناحية القانونية، وماهي حقوق وواجبات كل من " العاملين " و " العمل " والعلاقة بينهما[4].

1. مؤسسات فردية: هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى و يقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا[5].

2. الشركات: تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين و اقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها و تنقسم إلى نوعين هما: شركات الأشخاص وشركات الأموال الشركات.

---

[1]– عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص129 .

[2]– شعيب آتشي، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، كرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 13.

[3]– مراكشي محمد لمين، بوشلاغم عثمان، بن شهيدة سارة، **دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول:"**مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع**"، جامعة علي لونيسي–البليدة2–، ص 10.

[4]– سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)**، دار وائل للنشر، الاردن، 2008، ص 109.

[5]– برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2012، ص38 .

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى وهذا يتوقف على نوع كل مؤسسة واختلاف نشاطها عن الأخرى وأهداف تسعى إلى تحقيقها وسنقوم بالتطرق إلى أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم أهدافها في النقاط التالية:

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين

1.الطابع الشخصي لخدمة العميل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة عدد العاملين فيها ومحلية النشاط هذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطبيعية بين المؤسسة والعملاء، ورفع التكلفة وتجاهل الألقاب الرسمية عند الحديث، ومن المزايا الهامة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة هي العلاقات الشخصية[1]، وهذا ما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل ويرجع تفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إلى هذه الخصوصية المتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل وتقديم المنتج أو الخدمة بصورة شخصية وقد يكون هذا الأمر السبب الرئيسي في التوقيف التعامل مع هذه المؤسسات إذا أساء أصحابها أو ممثلوها التعامل مع أحد العملاء دون أن يولي أهمية لنوع و جودة المنتوج أو الخدمة واحتياجه إليها[2].

2.المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق

فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهيها، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها، أما المؤسسات الكبرى فتقوم بالتعريف على هذه العناصر بواسطة ما يسمى ببحوث السوق وهذا أمر مكلف للغاية نتيجة للتغير المستمر في أذواق المستهلكين، ولهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على متابعة التطورات التي قد تحدث غي الأسواق[3].

---

[1]– توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص26 –27.

[2]– رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 42.

[3]– قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، 2010/2009، ص60–61.

وأسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم أحيانا على اعتبارات شخصية، كما أ، قلة العاملين بهذا النوع من المؤسسات قد يؤدي إلى تشكيل روح الفريق لدى العمال فيما بينهم[1].

ثانيا: خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم

والتي سنكتشفها من خلال:

1.الجمع بين الملكية والإدارة

بحيث نجد صاحب المؤسسة مقحم في كل ميادين الإدارة والتسيير، فعلاقته المباشرة مع كل فرد في المؤسسة تجعله العنصر الأساسي غير القابل للتجاوز في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم أو إدارة وتسيير المؤسسة، وهذا يجعل عملية اتخاذ القرار أكثر سرعة وفعالية، كما أن حرية صاحب المشروع في الإدارة تمكنه من إدارة المشروع بالطريقة القانونية التي يختارها وتمكنه من التوسع أو الانكماش في العمل و إضافة أو حذف منتجات وخدمات علاوة على تشغيل أو فصل أو ترقية الموظفين[2].

2.سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي

يقوم بالإدارة شخص واحد عادة أو عدد قليل من الأشخاص لذلك تتسم هذه الإدارة بالمرونة وسهولة اتخاذ القرار، وقوة العلاقة بين أصحاب المشروع والعاملين وارتفاع مستوى الاتصال في الاتجاهين بسبب قصر الهيكل التنظيمي لقلة المستويات الإدارية[3]، وكذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ[4].

ثالثا: خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط

وهي الخصائص التي تتبع من كون هذه المؤسسات لا تتعدى حدودا معينة وفقا لبعض المعايير الكمية والكيفية ويمكن إجمالها فيما يلي:

---

[1]- زميت الخير، **مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "واقع تجربة الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014، ص23.

[2]- طالبي خالد، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص10.

[3]- قنيدرة سمية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[4]- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 08-09 أفريل، 2002، ص04.

1.سهولة التأسيس(النشأة)

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستمد في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل[1].

2.التدقيق في الإبداع والاختراع

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا فهي تلجأ إلى تفويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق الاختراعات والابتكارات الجديدة حتى تستطيع أن تنافس المؤسسات الكبرى ذات الوفرة في الإنتاج[2].

3.القدرة على تقديم منتجات وخدمات جديدة

ذلك أن قدرتها تتجلى أكثر في تقديمها لمنتجات متباينة لإشباع الرغبات المختلفة للمستهلكين وهو ما يؤكد تبنيها وتشجيعها لمجالات البحوث والتطوير[3]، مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج[4].

4.مركز التدريب الذاتي

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها وللعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطها الإنتاجي باستمرار[5]، وهذا ما يساعد على الحصول على المزيد من الخبرة والمعرفة وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة وإعداد أجيال

---

[1]– إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، **التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25–28 ماي، 2003، ص04.

[2]- زوبتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص17.

[3]–عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2007/2006، ص08.

[4]-نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص84.

[5]-عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص04.

من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان تنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها[1].

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

✓ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛

✓ استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

✓ إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

✓ استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛

✓ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛

✓ تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي[2].

---

[1]- مشعلي بلال، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2]– عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة –مع الإشارة لبعض التجارب العالمي**، مداخلة ضمن من الملتقى الدولي" استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، يومي 15– 16 نوفمبر 2011، ص 03.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية وذلك من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية من كل الجوانب هذا من جهة والتنمية الاقتصادية في جميع الدول المتقدمة منها أو النامية من جهة أخرى، هذا ما جعلها تحضى بالاهتمام الواسع مما أدى إلى زيادة انتشارها في الدول، وبالرغم من ذلك فإنها تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي تعرقل نموها، وفيما يلي سنحاول إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ثم استنباط أهم المشاكل التي تواجهها.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغة الأهمية على الصعيد الاقتصادي من خلال الأدوار التي تقوم بها على المستويات التالية:

الفرع الأول: توفير مناصب الشغل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية[1]. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكلت سنة 2004، 97 % من المؤسسات الإنتاجية للقطاع الخاص العالمي، ووفرت فرص العمل لحوالي 80 % من القوة العاملة على المستوى العالمي[2].

الفرع الثاني: رفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي

الناتج لقومي يعني قيمة مجموع السلع التي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنية معينة، نلاحظ أن هذا الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة في كافة المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية لأنها تساهم بشكل كبير وبنسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي يفوق مساهمة المؤسسات الكبيرة في ذلك الناتج للدول النامية والمتقدمة والذي يعتبر الدخل القومي الإجمالي أحد أهم عناصره أجور العمال

---

[1]– سليمان بوفاسة، موسى سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2]– بن عاشور ليلى، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص37.

وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي يعتبر أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي ما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال[1].

وتساهم المشاريع الصغيرة بنسبة 48 % من الناتج القومي الأمريكي، وبنسبة 42 % من مجمل مبيعات الأعمال، وبشكل عام غإنم المشاريع الصغيرة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حياة أكثر من 100 مليون شخص أمريكي وفي الدول الأخرى نلاحظ أن المشروعات الصغيرة توفر33 % من فرص العمل في كندا، 55.7 % في اليابان، 8.5 % في غانا، 87 % في الهند، 88 % في اندونيسيا، 74 % في الفلبين، 63 % في تنزانيا و في كوريا 65 % من فرص العمل[2].

الفرع الثالث: المساهمة في جذب المدخرات وخلق القيمة المضافة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا لجذب المدخرات الصغيرة واستخدامها استخداما منتجا نظرا لتميزها باستخدام رأس مال أقل وهذا يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين وبالتالي لا تذهب هذه المدخرات إلى مجالات غير إنتاجية[3]. كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة جوهرية في مخلرجات التصنيع وتوليد أكثر من 50 % من القيمة المضافة في عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وبشكل بارز في إيطاليا والبرتغال، واسبانيا، اليابان، نيوزلندا و النرويج وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 57 % من القيمة المضافة في اقتصاديات 25 دولة لأوروبية في المتوسط[4].

الفرع الرابع: توفر احتياجات المؤسسات الكبيرة وتحافظ على استمرارية المنافسة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير حاجيات المؤسسات الكبيرة، وهذا من خلال عقود المناولة أو التعاقد من الباطن الذي يتم بينهما، فتلعب دور المورد والموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن، فعلى سبيل المثال تعاقدت مؤسسة جنرال موتور لإنتاج السيارات مع أكثر من 26 ألف مؤسسة لإمدادها بكميات من القطع التي تحتاجها في العملية الإنتاجية، من بينها 16 ألف مؤسسة

---

[1]– توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2]– ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1422هـ/2002/م، ص23.

[3]– عمار علوني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد رقم 10، 2010، ص 175.

[4]– رامي حريد، مرجع سبق ذكره، ص24.

صغيرة يشتغل بها أقل من 100 عامل[1]. ومن الضروري جدا المحافظة على المنافسة، حيث لا يمكن إغفال أهمية المنافسة في الاقتصاد لأنها قد تكون سببا في تحقيق التغيير وهذا من خلال الإبداع وتظهر المنافسة في الوقت الحاضر بعدة أشكال منها الأسعار، تحسين المنتوج، وتعتبر المنافسة العامل الأساسي لضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة والخبرات والجهود الريادية[2].

الفرع الخامس: تقديم منتجات وخدمات جديدة وتحقق التطور الاقتصادي

هناك طريق آخر هام تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي وهو تبنيها وتشجيعها للاختراعات، وتقدر منظمة العلوم الوطنية أن نسبة حوالي 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة انطلقت من المؤسسات الصغيرة وهذه النسبة المذهلة تظهر حقيقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفق نسبة تقل عن 95 % من تكاليف البحوث والتطوير في أمريكا[3] .

بالإضافة إلى ما سبق فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التطور الاقتصادي المبني على ظهور مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المؤسس على التكنولوجيا الجديدة مثل قطاع المعلومات، الاتصالات ...الخ وهذه القطاعات هي سمة الاقتصاد الجديد، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك لهذا النمو الاقتصادي نظرا لإعطائها أهمية قصوى لتكنولوجيا المستقبل والاهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصهم وسر نجاحها. وبذلك فهي تساهم بشكل واضح في تحقيق التطور الاقتصادي[4].

الفرع السابع: الرفع من مستوى الصادرات وقدرتها على مقاومة الاضطرابات

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية و وفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجات مباشرة، حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة أيضا[5]. ففي فرنسا مثلا بلغ رقم الأعمال المحقق من التصدير ما يقارب 36 %، وقد عرفت معدلات التصدير تطورا ملحوظا ما بين سنتي 2010 و2011 حيث بلغ معدل نمو الصادرات 8.5 % مقارنة

---

[1]- شوقي جبار، **فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 18– 19 أفريل2012، ص05.

[2]- ماجدة عطية، مرجع سبق ذكره، ص25.

[3]- غالم عبد الله، سبع حنان، مرجع سبق ذكره، ص08.

[4]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص52.

[5]- نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص94.

بسنة 2010، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتشير الاحصائيات الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تضم أقل من 500 عامل والتي تمارس النشاط التصديري تمثل ما يقارب 98 % من إجمالي المؤسسات الممارسة للتصدير في الولايات المتحدة الأمريكية أي 293100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حققت هذه الأخيرة 34 % من حجم الصادرات الكلية وهذه النسبة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى[1].

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية، وتختلف مساهمتها من نظام إلى آخر وسنحاول إبرازها في مطلبنا هذا.

الفرع الأول: تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني

تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، كما أنها تجدب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع من الحرفيين[2].

الفرع الثاني: تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا، والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات. إن ربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة ربط بين المنتج والمستهلك ويعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك وهذا ما نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة[3].

الفرع الثالث: المساهمة في التوزيع العادل للدخول

---

[1]– موسى سهام، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص15.

[2]– فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص76.

[3]– سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2011، ص89.

في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة تشغل أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية، كما أن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق النائية يساعد على توزيع الدخل على هذه الأقاليم[1].

الفرع الرابع: زيادة إحساس الأفراد بالحرية و الاستقلالية

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعظيم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية وذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشوط والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها[2].

الفرع الخامس: تساهم وبشكل فعال بتوفير فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة

ثمة حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أن عدد سكان العالم يتزايد وبمعدلات مرتفعة، وأن النسبة الأكبر من هذه الزيادة تحدث من الدول النامية و الشعوب الفقيرة وبالتالي فإن المفرزات الطبيعية لهذه الزيادة في عدد السكان هو تفاقم مشكلة البطالة، وأمام تفاقم هذه المشكلة العالمية من جهة وعجز حكومات الدول عن معالجتها من جهة أخرى، فإن المسألة تبدو صعبة ومعقدة جدا وذلك في ظل عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الوافدين إلى سوق العمل، وعلى اعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي في حل مشكلة البطالة والفقر[3].

الفرع السادس: زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال عمل مضاعف الاستثمار والعمل، ومن المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بمؤسسات الأعمال الكبيرة حيث أن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب

---

[1]–عبد الرحمن يسرى، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص27.

[2]– طلبي خالد، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3]- قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص ص26 27.

الدخول المنخفضة، حيث الميل الحدي للاستهلاك وهو مقدار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة[1].

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد والاهتمام الكبير بها من طرف القطاعات الاقتصادية، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من المشاكل التي تكون عائقا نحو تطورها ودفع عجلتها نحو التنمية ونلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: المشاكل التمويلية

تعتبر مشكلة التمويل من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول[2]. وذلك لعدم توفر التمويل اللازم لبدء نشاطها أو توسعها، بسبب ضعف التمويل الداخل نتيجة عدم كفاية الموارد الخاصة، وصعوبة الحصول على التمويل الخارجي[3]، سواء كان من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى ويعود ذلك للأسباب التالية[4]:

- ✓ ضعف الضمانات اللازم تقديمها للبنوك للحصول على التمويل.
- ✓ ارتفاع نسبة المخاطر لعدم القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية، مما يعيق تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع، كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في القطاعات غير الرسمية وهذا ما يزيد درجة المخاطر لديها.

الفرع الثاني: المشاكل المتعلقة بالعقار لصناعي

---

[1]- بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05- 06 2013، ص10.

[2]- قاسم كريم، مريزق عدنان، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17- 18 أفريل 2006، ص546.

[3]- طارق محمود عبد السلام السالوس، مرجع سبق ذكره، ص47.

[4]- فريدة لرقط وآخرون، الدورة التدريبية حول: **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، 25- 28 ماي 2003، ص ص122 123.

غالبًا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملائمته[1].

ففي البلدان النامية لا تتولى الحكومات إقامة مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية بالخدمات الأساسية لإقامة المؤسسات المعنية، ومن ثم العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية يقع على عاتق المستثمر نفسه مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى:

- ✓ طول مدة منح الأراضي (العقار) لمخصصة للاستثمار؛
- ✓ الرفض دون مبرر في كثير من الأحيان لعدد من الطلبات؛
- ✓ ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمته.

وكذلك عدم توفر مناطق صناعية مجهزة بالمستلزمات الأساسية المطلوبة لتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقليل تكاليف الإنتاج مثل الطاقة الكهربائية والطرق ووسائل الاتصال، حيث لا تلبي مثل هذه القضايا الحد الأدنى المطلوب للمؤسسة، ناهيك عن ارتفاع التكاليف التأسيسية وعلى وجه الخصوص أسعار الأراضي في المناطق الصناعي[2].

الفرع الثالث: مشاكل متعلقة بضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية

تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات و المهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلى والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلى محدودية مجالات التدريب[3].

الفرع الرابع: مشاكل متعلقة بالتكنولوجيا

---

[1]- محمد يعقوبي، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العربية**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17– 18 أفريل 2006، ص 48.

[2]- شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص28–29.

[3]– مشري عبد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2008، ص ص35–36.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية في هذا المجال كما أنها تجد صعوبة في نقل التكنولوجيا والاستفادة منها مما يحرمها من دخول أسواق جديدة ومبتكرة[1].

الفرع الخامس: مشاكل مرتبطة بالجباية:

فبرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح من الاشتراكات المفروضة على أرباب الأعمال[2].

الفرع السادس: مشاكل الضرائب

على الرغم من الدور الذي تلعبه التحفيزات الضريبية في تنمية وتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم الإسهام في تحقيق السياسات التنموية، فإن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية، لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، هذا بالإضافة إلى مشكلات التأمينات الاجتماعية التي تمثل هي الأخرى التزامات وأعباء ثابتة بالنسبة لهذه المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي. وعلى الرغم من أن المؤسسات الكبيرة تستفيد من اقتصاديات الحجم في مواجهة هذا العائق على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن هذه الأخيرة الأكثر التزاما بتسديد التزاماتها الجبائية، فحسب دراسة قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فيما يتعلق بالضريبة على الدخل والأرباح وجدت أنها تسدد من طرف 92% من المؤسسات الصغيرة بالجزائر و63% في الإكوادور و60% في تايلاند[3].

[1]- أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص32.

[2]- زهواني رضا، **تحسين تخطيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007/2006، ص15.

[3]-شاوي صباح، مرجع سبق ذكره، ص165.

المبحث الثالث: الآليات المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات نجاحها

ليس هناك شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج لتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة يشكل مفتاحا مهما لتحقيق التنمية المتكافئة، و خصوصا بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظا. لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيسها وانطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية وتحتاج المؤسسات المتوسطة والصغيرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الانتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث استثنائي، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الاول: الآليات التقليدية(الكلاسيكية) لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تعريف مصادر التمويل على أنها مجموعة من الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطها الاستثمارية والجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق المالية وكلفة المصدر المقترح مقارنة بالمصادر البديلة، وكذلك مع العائد على الاستثمار، ومدى ملائمة مصادر التمويل للاستثمارات المقترحة فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مصادر للتمويل وتنقسم إلى مصادر تمويل داخلية وخارجي.

الفرع الاول: مصادر التمويل الداخلية

نقصد بالتمويل الدّ اخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، وتتمثل مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

أولا: التمويل الذاتي: يعرف بأنه الأموال المتولدة عن العمليات الجارية أو من مصادر ثانوية في المؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية، ويشمل الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية وكذلك ثمن الأصول غير المستخدمة اللذان يشكلان المقدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل. ويعرف أيضا على

أنه الفائض الذي حققته المؤسسة من أموال، فالتمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع التي تتمثل في تكوين السيولة وبين مرحلة التوظيف وهي استخدام السيولة[1]. ومن أبرز مكوناته ومصادره:الادخارات الشخصية، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة، مخصصات الإهتلاكات والمؤونات

ويمكن حساب التمويل الذاتي وفق العلاقة التالية :

التمويل الذاتي = الاهتلاكات + المؤونات + الأرباح الصافية غير الموزع

ثانيا: مصادر التمويل الخارجي:

من الممكن للمؤسسة أن لا تتمكن من تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية ، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

أولا: مصادر التمويل قصيرة الأجل: ويعتبر هذا النوع من التمويل القصير الأجل الأنسب في التمويل وتلجأ معظم المؤسسات إلى هذا التمويل بغض النظر عن حجمها نظرا لتكلفة الحصول عليه أقل من تكلفة الحصول على التمويل طويل الأجل ومن أبرز مصادره: الائتمان التجاري، الائتمان المصرفي،

ثانيا: مصادر التمويل متوسطة الأجل: التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة، وينقسم إلى قسمين:التمويل بالقروض المباشرة متوسطة الأجل،التمويل بالإستئجار،

المطلب الثاني: الآليات الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل التحولات العميقة التي يعرفها الاقتصاد نتيجة الضغوطات الداخلية و الخارجية المفروضة على المؤسسات ومحدودية القدرات التمويلية للآليات الكلاسيكية عجّ لت بظهور بدائل وآليات تمويل مستحدثة لتحل محل الآليات التقليدية ولتتماشى مع المتطلبات والاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل هذا سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض أهم البدائل التمويلية المستحدثة.

الفرع الأول: التمويل عن طريق الإستئجار

الاستئجار هو عقد يلتزم بموجبه المستاجر بدفع مبالغ محددة بواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستاجر لفترة معينة يتفق عليها.

ويكن استئجار الأصول المختلفة والحصول على خدماتها دون امتلاك ه الأصول ويشمل ذلك العديد من الأصول ومنها استئجار الأراضي، الأبنية، السفن، أجهزة التنقيب، معامل توليد الطاقة والتعدين، الرافعات، العملاقة، أنظمة الكمبيوتر....الخ[1].

[1]– هالم سليمة، **هيئات الدعم المالي ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص 75.

الفرع الثاني: التمويل عن طريق تحويل عقد الفاتورة

عملية تحويل الفواتير نموذج أو صورة من صور التمويل، الذي يتحمل بمقتضاه متخصصون ماليون يدعون وسطاء "factors"، مسؤولية تحصيل فواتير وقروض ممنوحة للعملاء، وتعد عملية تحويل الفواتير، عملية اقتصادية ومالية، حيث يسعى الذي يتخذ شكل مؤسسة مالية – بتكلفة بتحصيل فواتير وقروض عملائه– إلى الاستفادة من العمولات والفوائد، والتي تعد عماد قيام المؤسسات المالية[2].

الفرع الثالث: التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر

تقوم هذه التقنية على تمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات أطلق عليها تسمية شركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشاركة بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله ولهذا نرى بأنها تساعد اكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال[3].

الفرع الرابع: التمويل الإسلامي (البنوك الاسلامية)

يعد نظام التمويل في البنوك الاسلامية نظاما مستقرا ومرن، يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية، حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف عل حساب الآخر، ويعتبر التمويل الاسلامي بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساسا على سعر الفائدة، وعلى سبيل المثال نذكر من الصيغ التمويلية ما يلي[4]:

- ✓ الاستثمار أو التمويل بالمضاربة: (البنك هو الممول والمستثمر صاحب الفكرة).
- ✓ التمويل بالمشاركة: (البنك يساهم في التمويل).
- ✓ التمويل بالمرابحة: (البنك يتكفل بشراء التجهيزات ووسائل الإنتاج).

---

[1]– دريد كمال آلا شيب، مرجع سبق ذكره، ص 410.

[2]– ماديو ليلى، **دور تحويل الفواتير في تنمية التجارة الدولية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2018، ص 12.

[3]– عمر جنينة، أمينة بلغيث، **استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر – تجربة الجزائر والتجربة الايطالية (دراسة مقارنة)**، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تطويل القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونيسي على، البليدة، يومي 06– 07 نوفمبر 2018، ص11.

[4]– ريحان الشريف، ريم بونوالة، **حاضنات الاعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات)**، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، يومي 18 –19 أفريل 2012، ص05.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أعطت مكانة اولى للاستعدادات الشخصية لمسيري المؤسسات وما يمتلكونه من معارف ومهارات إدارية لقيادة مؤسساتهم إلى النجاح، ويمكن ذكر بعض متطلبات النجاح فيما يلي[1]:

1.القدرة على امتلاك رؤية كلية لتفاصيل سير العمل: امتلاك مسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة صورة كاملة على مختلف جوانب نشاط المؤسسة سواء الفنية، المالية، التسويقية، البشرية، البيئة الخارجية خاصة التنافسية منها.

2.الحساسية للتغيير والقدرة على التكييف: ليس على المسيرين رصد التغيرات التي تحصل فقط إنما أيضا القدرة على التكيف لذا فهم يحتاجون قدرات عقلية لتشخيص وتحليل المؤشرات التي تحصل في بيئتها وإدراك آثارها المحتملة وكيفية التأقلم معها.

3.القدرة على جدب عمال أكفاء والمحافظة عليهم: أن المسيرين يحتاجون إلى مهارات واستعدادات نفسية لإدراك المؤهلات التي تشتط في مستخدمي المؤسسة، فضلا عن امتلاك قدرات قيادية، وتواصل لحسن استخدامهم وتوجيههم والمحافظة عليهم.

[1]– أحميدة مالكية، **محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص12.

خلاصة الفصل:

خلال تطرقنا لهذا الفصل ودراسة مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم ظهر لنا بوضوح الغموض الذي لا يزال يكتنف تعريفها، فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما، لوضع برامج وسياسات الدعم لها. وذلك نظرا لأهميتها البالغة ونسبة للدول الفعال الذي تلعبه في اقتصاديات مختلف دول العالم والمكانة الجيدة التي تحظى بها لما لديها من خصائص تجعلها بمثابة الرائد في حل الكثير من المشاكل كالبطالة وتحقيق التوازن الإقليمي والاجتماعي كونها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا تكنولوجيا عالية، وإنما تحتاج إلى أدوات بسيطة نسبيا ورأس مال قليل. فهي تقدم الدعم اللازم للمؤسسات الكبيرة في كل ما تحتاجه هذه الأخيرة من دعم وخدمات ومنتجات جانبية أو ثانوية وتعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فاعل رئيسي في قطاع الأعمال والشركات، كما تبرز أهميتها في تشغيل الطاقات الكامنة في المجتمع والغير مستغلة في كفاءات وموارد لا تجد الاهتمام المناسب من طرف الشركات الكبرى التي تجد نطاق نشاطها يخرج عن نطاق الجزيئات.

الفصل الثالث:

تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة ولاية ميلة)

تمهيد:

لم تأخد المقاولاتية أهمية كبيرة في الجزائر إلا بعد تخليها عن نظام الاقتصاد الموجه وانتقالها إلى نظام اقتصاد السوق، حيث رأت فيها السلطات حلا يمكنها الاعتماد عليه للخروج من الأزمة التي عرفها الاقتصاد الوطني ومؤسساته العمومية انطلاقا من منتصف الثمانينات من القرن العشرين نتيجة ضعف مردودية هذه المؤسسات من جهة، والانخفاض الحاد في أسعار المحروقات من جهة ثانية. ولأن المقاولاتية ليست بالظاهرة المنعزلة، إنما توفر مناخ الاستثمار المناسب لها يعتبر شرطا أساسيا لتطورها، قامت الجزائر بتطبيق مجموعة من الاصلاحات على المستوى التشريعي من أجل تهيئة الأرضية القانونية الملائمة لنشاط المقاولين ومؤسساتهم الخاصة. كما قامت أيضا باستحداث مجموعة من الآليات التي تسعى من ورائها إلى ترقية المقاولاتية كإنشاء وزراة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعديد من الأجهزة التي تعمل على دعم المقاولاتية وذلك بتقديم مزيج من الخدمات المتنوعة الكفيلة بمساعدة المقاول من اجل التغلب على مختلف الصعوبات التي قد تواجهه عند غنشاء مؤسسته، بالإضافة إلى الإعتماد على أحدث التقنيات المطبقة من طرف الدول الرائدة في المقاولاتية والمتمثلة في الأجهزة المختصة في المرافقة، وكذلك صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقصد التفصيل أكثر في هذه النقاط قمنا بتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع الفكر المقاولاتي في الجزائر

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لقياس الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة

المبحث الأول: واقع الفكر المقاولاتي في الجزائر

أصبح التوجه إلى المقاولاتية ضرورة حتمية يمكن من خلال حل العديد من المعضلات الاقتصادية وعلى رأسها التبعية إلى قطاع المحروقات، البطالة، ارتفاع فاتورة الاستيراد وغيرها، الأمر الذي يستدعي اهتمام من الدولة لتشجيع إنشاء المقاولات ومرافقتها، وفي هذا الصدد قامت الجزائر كغيرها من الدول بإنشاء العديد من الهيئات التي تقوم بمرافقة المقاولين الناشئين، ومن خلال هذا المبحث نسعى إلى التعرف على مختلف هيئات المرافقة المتمثلة خصوصا في الحاضنات ومشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز التسهيل.

المطلب الأول: مفهوم عملية المرافقة المقاولاتية وخصائصها

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية محفوفة بالمخاطر نظرا لارتفاع نسبة الفشل التي تصاحبها، سواء الفشل في إنشاء المؤسسة في حد ذاتها، أو في عدة قدرة المؤسسة المقامة حديثا على الاستمرار والبقاء في السوق خاصة في السنواتها الأولى من نشاطها، هذا الأمر الذي أدى إلى إزدياد الوعي حول اهمية المرافقة المقاولاتية نظرا للخدمات التي تقدمها للمقاول خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، والتي تستمر حتى بعدها لتشمل السنوات الأولى من حياتها.

الفرع الأول: مفهوم عملية المرافقة المقاولاتية

نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها المرافقة سنحاول فيما يلي توضيح مفهوم المرافقة المقاولاتية:

✓ المرافقة مصطلح غامض و جديد يتم استعماله في مجال المقاولاتية فالباحث في هذا المجال يجد أن هنالك تداخل كبير بينه و بن مصطلحات أخرى كالإستشارة و التدريب و التوجيه و الرعاية فبالتالي فإن إعطاء تعريف دقيق للمرافقة هو أمر صعب و معقد للغاية، ويرجع ذلك إلى:

- تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم.
- تنوع أشكال المرافقة، وإجراءات تنفيذها[1].

✓ هي إجراء منظم في شكل قواعد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به[2].

---

[1]– عبد الفاتح بوخمخم وصندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة : واقع التجربة الجزائرية**، المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الجامعة الأردنية، 2009 ، ص03.

[2]– مولاي أمينة وآخرون، **دور هيئات المرافقة المقاولاتية في أنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة لإقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد01، المركز الجامعي نور البشير البيض، 2020، ص07.

✓ وتعرف كذلك على أنها: "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو وبصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط **star-up period** ، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة"[1].

إذن نستنتج أن عملية المرافقة المقاولاتية تهدف إلى مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته وعلى ضمان استمرارها وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة التي تختلف باختلاف احتياجات كل مقاول، كما تأخذ صفة علاقة شخصية تربط المقاول مع المرافق الذي يساعده في حل المشاكل التي تواجهه.

الفرع الثاني: خصائص المرافقة الجيدة

تتمثل هذه العناصر فيما يلي[2]:

1.المرافقة تستلزم الإرتباط (فرد- مشروع): وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح بـ**" تأمين"** المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل.

2.المرافقة ترتكز على الشخص: لا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل.

3.المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص: حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة الأعمال مثلا) والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، إهتلاك الاستثما ت... وغيرها.

4.الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة: هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية منها اقتصادية، إلا أنه حتى وأن المقاولين على إجتماعية أكثر وإن كان المقاول يعتمد في تعامله مع الاستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول (خاصة فئة البطالين)، يجب على المرافق إظهار جميع عناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في الطريق الصحيح.

---

[1]– محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة**، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18–19 أفريل 2011، ص ص04–05.

[2] - Livre blanc sur les structures D'accompagnement à la création D'entreprises en France **,panorama des structures d'accompagnement en terme de management et de performance** ,Labex entreprendre, université de Montpellier,Mars 2014 ,p40.

5.المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين،(التصور) التخطيط والتنفيذ: فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع (فترة الإنشاء).

المطلب الثاني: أجهزة المرافقة المقاولاتية في الجزائر

نظرا لتفطنها بأهمية شبكات مرافقة المقاول ودورها الكبير في زيادة عدد المؤسسات المقامة، بالإضافة إلى ضمان بقائها استمرارها في السوق، قامت الجزائر في هذا الصدد بإنشاء العديد من الهيئات المختصة تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: مشاتل المؤسسات أو حاضنات الأعمال les pépinières d'entreprises

نظرا للأهمية البالغة التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور البارز الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية ونظرا إلى النسبة المرتفعة لفشل هذه المؤسسات وانسحابها من السوق، استلزم على العديد من الدول متابعة عمل هذه المؤسسات و توفير المناخ المثالي المساعد على خلقها و تطويربها من خلال هيئة تتكفل بدعم ومساعدة أصحاب المشاريع أطلق عليها اسم مشاتل المؤسسات أو حاضنات الأعمال.

لم يتمكن الباحثون لحد اليوم من التوصل إلى اتفاق حول تعريف دقيق لمشاتل المؤسسات، حيث يمكن تعريفها بأنها منظمات تعمل على مساعدة المقاول من أجل تطوير مشروعه وإنشاء مؤسسته[1].

عرفتها المنظمة ESCWA : " بأنها حزمة متكاملة من الخدمات و التسهيلات وآليات المساعدة و الاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن، مؤسسة قائمة لها خبرتها و علاقاتها مع المقاولين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة مؤسسة مصغرة بهدف مرافقتهم خصوصا في مرحلة الإنطلاق".

وفي هذا السياق تعرف الجمعية الأوروبية المشتلة كالتالي " مشتلة المؤسسات هي مكان أو فضاء يتم من خلاله استقبال المؤسسات الحديثة النشأة، يهدف من خلاله إلى زيادة فرص نمو و هذه المؤسسات من خلال توفير حزمة من المساعدات".

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال حاضنات الأعمال بأنه: " هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة و رجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل و الدعم اللازمين

[1] -Caboud Ehlinger, **L'incubation d'entreprise : la nouvelle frontière européenne**, 17 journées nationales des IAE-Lyon, France, 2004, p 03.

(الخبرات، الحيز المكاني، التمويل) لتخطي أعباء مراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات"[1].

أما Bruyat فقدعرف مشاتل المؤسسات من خلال تقسيمها إلى نوعين:

1.مشاتل المشاريع: هي تلك الهيئات المتخصصة في استقبال المقاولين قبل إنشاء مؤسساتهم، وتقوم بتوفير جملة من المساعدات(كالحيز المكاني، وسائل الإعلام الآلي) بالإضافة إلى التكوين الذي تقدمه للمقاولين من أجل تحسين نوعية مشروعه وتدارك نقص المهارات التي يعاني منه.

2.مشاتل المؤسسات: تقوم باستقبال المؤسسات بعد إنشاءها الفعلي، وتتكفل بتنمية وتطوير هذه المؤسسات ورعايتها لمدة محدودة، بما يضمن لها البقاء والاستمرارية و النمو وتقليل احتمالات الفشل التي يمكن أن تصادفها بعد بداية نشاطها من خلال مساعدات لوجيستية وخدمات استشارية في مجال التسيير[2].

أما المشرع الجزائري فقد عرف مشاتل المؤسسات من المرسوم التنفيذي رقم 03-078 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات على أنها:" مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغير والمتوسطة و يمكن أن تأخذ الأشكال التالية:

- ✓ المحضنة: تتكفل بدعم و متابعة و إرشاد الم.ص.م الناشطة في القطاع الخدمي.
- ✓ الورشة: وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية.
- ✓ نزل المؤسسات: هو هيكل دعم يتكفل بمساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمين إلى ميدان البحث[3].

نستخلص من هذا التعريف، تقسيم المشرع أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمشاريع التي تنتمي إلى قطاع الخدمات خصت بالمحاضن، أما ورشات الربط فقد تخصصت بالمؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة في ميادين البحث.

و في هذا الإطار تقوم بمجموعة من المهام منها[1]:

---

[1]- مصطفى يوسف كافي، **بيئة و تكنولوجيا إدارة المشروعات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة**، سلسلة جسر التنمية، لمعهد العربي للتخطيط، العدد 132، مصر، 2017 ، ص ص 06-07.

[2]- قنون أمين، **إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2020/2019، ص 81.

[3]- صالح صالحي، "**أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 03 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص31.

✓ استقبال و احتضان أصحاب المشاريع و المؤسسات حديثة النشأة و مرافقتها لمدة معينة من الزمن.

✓ تسيير و تأجير محلات لأصحاب المشاريع، تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات ونشاطات المشروع.

✓ تقديم إرشادات و استشارات خاصة تمس عدة جوانب (قانونية، محاسبية، تجارية، مالية، تسويقية...).

✓ دراسة كل أشكال الدعم و المتابعة لمساعدة الم.ص.م على تجاوز الصعوبات و العراقيل التي تواجهها.

البواقي، غرداية، برج بوعريريج، بشار، سيدي بلعباس، تيارت، وهران، ورقلة.

بخصوص حصيلة هذه المشاتل ودرجة نشاطها، الجدول التالي يبين نشاط هذه المشاتل:

الجدول رقم (3-1): حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات على المستوى الوطني

الولاية	عدد المشاريع المحضونة	عدد المشاريع المنشئة	مناصب العمل المستحدثة	عدد المحلات	عدد المحلات المشغولة	نسبة المحلات المشغولة
أدرار	07	01	05	07	07	%100
باتنة	12	04	04	12	12	%100
ميلة	06	04	34	18	06	%33
البيض	15	03	04	09	09	%100
بسكرة	14	11	53	29	14	%48
البويرة	02	02	35	20	02	%10
عنابة	15	02	35	10	10	%100
خنشلة	11	04	63	11	11	%100
أم البواقي	12	02	26	12	12	%100
غرداية	02	02	40	13	02	%15
برج بوعريريج	03	03	09	08	03	%37
بشار	–	–	–	10	–	-

[1]- **المرسوم التنفيذي رقم 03-079**، المؤرخ في 25 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري2003، ص14.

سيدي بلعباس	03	01	05	10	03	%30
تيارت	06	04	10	12	10	%83
وهران	09	–	–	16	09	%56
وقلة	10	09	14	10	10	%100
المجموع	127	50	297	207	120	%57

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم 33 والمؤرخة في نوفمبر 2018، ص22.

من خلال الجدول السابق، يمكن استخلاص بأن عدد المشاريع المحضونة بواسطة المشاتل لا يزال قليلا مقارنة بعدد المحلات المتوفرة (207 محل) في حين عدد مناصب العمل المستحدثة لم يتعدى 297 منصب، أما نسبة التشغيل لا تكاد تتجاوز النصف (57%) بعد 15 سنة من إنشائها ويرجع ذلك إلى حداثة التجربة الجزائرية في مجال المشاتل ومشكل التمويل بحكم أن المشتلة ليست هيئة تمويلية.

الفرع الثاني: مراكز التسهيل les Centers de Facilitation

تعرف مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم ". 79/03 تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة وكذا حاملي المشاريع واعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها"[1].

أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف هذه المراكز إلى خلق و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العديد من الإجراءات كخلق شباك مهمته التكفل باحتياجات المقاولين وتقليص آجال إنشاء المؤسسات، ويعتبر مركز التسهيل كنقطة وصل يتم الالتقاء فيه بين مختلف الهيئات الفاعلة في الممارسة للمقاولاتية (الإدارات، الجامعات، مخابر البحث، مؤسسات التمويل المختلفة) والمقاول لتطوير وتثمين البحوث وإيجاد أرضية لتجسيدها على أرض الواقع. كما تتكفل أيضا بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل اندماجها في السوق المحلي والوطني. أما وظائف والمهام التي تقوم بها مراكز التسهيل فيمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- ✓ دراسة الملفات والاشراف على متابعتها و تجسيد اهتمام المقاولين حسب مسارهم المهني.
- ✓ توفير المساعدة لأصحاب المؤسسات لتخطي العقبات التي تصادفهم في مرحلة التأسيس.

[1]- **المرسوم التنفيذي رقم 03-079**، المؤرخ في 25 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري2003، ص18.

[2] **المرسوم التنفيذي رقم 03-79**، المرجع نفسه،10 ص22.

✓ مرافقة المقاولين من خلال إقامة دورات تكوينية والمساعدة على نشر المعلومة المتعلقة بالفرص الاستثمارية المتاحة.

✓ دعم القدرة التنافسية ونشر التكنولوجيات الجديدة في أوساط المؤسسات الصغيرة.

وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من مراكز التسهيل على المستوى الوطني وعددها 26 مركزا في كل من: وهران، سيدي بلعباس، الشلف، الأغواط ، بجاية، البليدة، الوادي، تيبازة، جيجل، أدرار، برج بوعريريج، إليزي، تمنراست، النعامة، تندوف، الجلفة، بسكرة، البيض، خنشلة، بشار، ورقلة، سوق أهراس، أم البواقي، باتنة، البويرة، ميلة. والجدول التالي يمثل حصيلة نشاط هذه المراكز خلال سنة 2018:

الجدول رقم (3-2): يمثل حصيلة نشاط مراكز التسهيل على المستوى الوطني

الولاية	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المرافقة	عدد مخططات الأعمال المعدة	عدد المؤسسات المنشئة	مناصب العمل المستحدثة
تيبازة	66	42	29	05	598
وهران	184	57	03	24	60
أدرار	51	29	07	07	65
برج بوعريريج	95	86	16	05	399
إليزي	38	26	01	-	08
جيجل	60	05	06	-	08
تمنراست	10	10	01	-	14
النعامة	107	28	26	-	14
تندوف	38	06	-	05	11
الجلفة	61	06	06	04	09
سيدي بلعباس	139	10	10	01	436

البليدة	92	67	04	03	264
بسكرة	93	13	02	–	53
البيض	92	08	03	02	115
خنشلة	452	09	02	–	61
الأغواط	11	04	02	02	12
بشار	90	–	–	–	–
بجاية	130	20	–	–	–
ورقلة	21	21	–	17	54
الشلف	39	20	03	11	70
سوق أهراس	95	52	06	01	114
أم البواقي	–	–	–	–	–
باتنة	04	04	–	–	–
لبويرة	23	10	02	01	33
ميلة	13	04	–	02	–
واد سوف	10	06	–	–	–
المجموع	2014	543	105	90	2470

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجمنت رقم33 والمؤرخة في نوفمبر 2018، ص 20.

من خلال الجدول السابق نستخلص الدور الدور المهم التي تقوم به مختلف هذه المراكز، فبالرغم من عدم تغطيتها لكل التراب الوطني (متواجدة فقط في 26 ولاية) إلا أنها قامت بإستقبال 2014 مؤسسة مساعدة في خلق 2470 منصب عمل. قام المركز بمرافقة 543 مؤسسة وساعد في إعداد 105مخطط أعمال كلل بإنشاء 90 مؤسسة.

أما مجال نشاط هذه المؤسسات، احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى وفقًا لعدد مروجي المشاريع المرافقة بمراكز التسهيل(27.26%) ، يليهم قطاع الخدمات (26.34%) ، والأنشطة الزراعية

في المركز الثالث والحرف في المركز الرابع، والأنشطة التجارية تمثل حصة الحد الأدنى من 2.39% من إجمالي المشاريع. والجدول التالي يوضح مجال نشاط المؤسسات المرافقة في مراكز التسهيل على المستوى الوطني:

الجدول رقم (3-3): مجال نشاط المؤسسات المرافقة في مراكز التسهيل على المستوى الوطني

عدد المشاريع المستقبلة	مجال النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
543	الصناعة	148	% 27.26
	الخدمات	143	% 26.34
	الملاحة	85	%15.65
	الحرف	61	%11.23
	الأشغال العمومية	40	%07.37
	تجارة	13	%02.39
	مجالات أخرى	53	% 09.76

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم 33 والمؤرخ في نوفمبر 2018، ص21.

وعلى العموم فإن مراكز التسهيل تهتم بصنفين من المستثمرين[1]:

الصنف الأول: يكون فيه المستثمر صاحب الفكرة و لا يملك رأس المال (الإنشاء من العدم)، أو يتوفر لديه رأس المال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في الميدان الذي ينشط فيه، أو أن يكون مالكا لفكرة و رأس المال معا ويحتاج إلى مرافقة ومساعدة و توجيه.

الصنف الثاني: يكون فيه المستثمر مالك لمؤسسة و يبحث عن معرفة الإرشادات في ما يخص التكنولوجيا الجديدة أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتج، حيث تتولى مراكز التسهيل مساعدته في التعاقد مع مراكز ومخابر البحث وتقدم له الدعم المادي.

الفرع الثالث: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتها المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه:

[1]– أحمد حميدوش، **مراكز التسهيل :فضاء جديد لبعث الاستثمار و مرافقة المؤسسة**، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد 02 ، مارس 2003 ، ص12.

- ضمان الحوار والتشاور الدائم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل المتعلقة بالتطور الاقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.
- جمع المعلومات من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل من أجل إعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع[1].
- يتشكل المجلس الاستشاري من[2]:

✓ **الجمعية العامة:** تتكون من 100 عضو على الأكثر.

✓ **الرئيس:** ينتخب بناء على النظام الداخلي للمجلس لمدة ثلاثة سنوات.

✓ **المكتب:** للمجلس مكتب يتكون من 10 أعضاء، ينتخب من قبل الجمعية العامة لعهدة مدتها ثلاثة سنوات.

✓ **اللجان الدائمة:** يتكون من أربعة لجان دائمة، تهتم بتنظيم و برمجة الملفات و التقارير المتعلقة بمجال نشاطها في ظل برنامج عمل المجلس.

و للمجلس أمانة إدارية و تقنية يديرها الأمين العام.

المطلب الثالث: هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر:

سنتطرق في المطلب إلى مختلف هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر

أولا:الهياكل المتعمقة بتوسيع دائرة الاستثمار: تضم هذه الهياكل كل من:

1.الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر بتاريخ 1996/09/08 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 الصادر بتاريخ 1998/07/13 وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وفي نوفمبر سنة 2020 تم تغيير اسم الوكالة ليصبح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، حيث توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها[3]، وتضطلع هذه الوكالة بتقديم الدعم المعنوي والمالي والفني وكذا كل المعلومات الاقتصادية والتقنية لأصحاب هذه المؤسسات[4]، كذلك من مهامها:

✓ السهر على عون المؤسسات المستحدثة التي تعمل في مجالات مربحة ومستمرة، لضمان التشغيل وتحقيق المداخيل لأصحابها من جهة واسترداد الديون خلال الآجال المحددة من جهة أخرى.

---

[1]- زلاسي رياض وآخرون، **تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013، ص13.

[2]- **المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-80**، المؤرخ في 25 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد13، الصادرة في 26 فيفري 2003، ص 24.

[3]- محمد رشدي سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص89.

[4]- عبد اللاوي مفيد وجميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص04.

✓ تزويد المستثمرين بكل المعلومات المتعلقة بممارسة نشاطهم في كل الجوانب.

✓ ومن أجل تحقيق أهدافها، والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة بين فئة الشباب والاستفادة من كفاءتهم وخبرتهم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عملت الوكالة على استحداث مجموعة من المزايا الموجهة للشباب المقاول. في شكل إعانات مالية وجبائية، لكن النتائج المحققة لم تكن كما كان مسطر لها[1].

2.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، وتهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوم بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة التي حلت محلها، وجاء إنشاء هذه الوكالة نظرا للصعوبات التي يتعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية، ومحاولة من الدول لتجاوز هذه الصعوبات واستقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية، وتجسيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومرافقة إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها التي تتمثل في تسهيل الاستثمار، وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمرين[2]، وتتمثل مهامها فيما يلي[3]:

✓ ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومتابعتها واستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛

✓ تسهل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد؛

✓ تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول بيه؛

✓ التأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء لكل الالتزامات التي تعهدوا بها؛

✓ تسيير صندوق الاستثمار.

3.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): استحدثت هذه الوكالة سنة 2004، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها:

✓ تقديم قروض بدون فائدة وتقديم الاستثمارات والإعانات للمستفيدين من قروض الصندوق الوطني للقرض المصغر؛

---

[1]– زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2]– آتشي شعيب، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص77.

[3]– ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة، شعبة علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص127.

- ✓ توطيد العلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم لمشاريع استثمارية[1]،
- ✓ إدارة وتسيير القروض التي تمنح للمواطنين ذوي الدخل الضعيف ومنعدمي الدخل والتي تكون في حدود 50.000 دج ولا يزيد عن 4.000.000 دج؛
- ✓ تسدد القروض الممنوحة بين سنة و 5 سنوات؛
- ✓ إبرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من أجل الإعلام والتحسيس والتوعية والمرافقة للمستفدين من القروض المصغرة؛
- ✓ تتابع الأنشطة للمستفيدين في إطار التزامهم بدفتر الشروط[2].

4.الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME): في إطار مواصلة السعي لتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 2005/05/23، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[3]، وتقوم بالمهام التالية[4]:

- ✓ تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة؛
- ✓ تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة دمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة؛
- ✓ ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة؛
- ✓ جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة؛
- ✓ التنسيق بين الهيئات المعنية بين مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة؛
- ✓ إنجاز دراسات حول الفروع وتوفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطـة،
- ✓ وضع إستراتيجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطـة؛

---

[1]- عبد اللاوي مفيد وآخرون، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي و المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013 ، ص04.

[2]- مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، 101.

[3]- عواطف محسن، **تقنية الاستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي لاقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات، جامعة المسيلة،يومي 28-29 أكتوبر 2014، ص18.

[4]- قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص06.

✓ ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ مرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج؛

✓ منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الايجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي؛

✓ بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة؛

✓ توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن يستفاد منها في تطوير مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها إلى جانب الاستعانة بمجموعة من الخبرات المتخصصين لتقديم النصح والمساعدة.

الفرع الثاني:أجهزة الدعم المالي: وضعت الدولة آليات متنوعة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

أولا: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم03-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، ويتولى الصندوق ما يلي[2]:

✓ التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ المساهمات؛

✓ تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة ؛

✓ نسبة الضمان تتراوح مابين 10 % و80 % من القرض البنكي، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 04 ملايين دينار جزائري والأقصى يساوي 50 مليون دينار جزائري، يغطي الضمان الممنوح 80 % من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة.

✓ يمنح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية :

- إنشاء المؤسسات؛

---

[1]– محمد زيدان، "**الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد:07، جامعة الشلف، الجزائر، ص126.

[2]– محمد براق، حمزة غربي، **آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 05–06 ماي2003، ص06.

- تجديد التجهيزات؛
- توسيع المؤسسة.

ثانيا:صندوق ضمان قروض الاستثمار(CGCI): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي في 2004/04/19 من أجل تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تمويل استثماراتها الإنتاجية من خلال مراحل نشأتها وتوسعها أو تجديد تجهيزاتها، تتكون مخصصاته من مساهمات الخزينة العمومية والبنوك العمومية، ويقدر رأس ماله ب 30 مليار دينار جزائري 60 % منها مقدمة من طرف الخزينة والباقي مقسم بين البنوك والمؤسسات المالية، وبذلك فإن الصندوق لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع المستثمرين بل تكون علاقته مع البنوك، وقد تم الانطلاق الفعلي لهذا الصندوق في سنة 2005 ويبلغ الحد الأقصى للقرض البنكي من طرفه 50 مليون دينار جزائري[1].

ثالثا: صندوق رأس المال المخاطر: وهو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس مال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغ، وبذلك فهو يخاطر بأمواله. هذه التقنية تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات. وهي مستحدثة لنظام التمويل التقليدي الذي يتميز بمحدودية الاستفادة منه. وقد اتبعت الجزائر هذه التقنية نظرا للدور الذي تلعبه في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر قامت الجزائر بإنشاء صندوق رأس المال المخاطر الذي يحمل الدول جزء من هذه المخاطر[2].

المطلب الرابع: معوقات المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لا تزال وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني تباطؤا كبيرا، بالرغم من الآليات والقوانين الكثيرة التي وضعتها الدولة لدفع هذا القطاع، ومن هنا وجب البحث في أسباب هذا التباطؤ ومحاولة التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه منشئي المؤسسات في الجزائر وتحد من فعالية هذا النوع من المؤسسات في القضاء على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وبالرغم من التداخل الكبير بين هاته المعوقات فانه يمكن أن نجملها فيما يلي:

[1]– زلاسي رياض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2]– بن خيرة سامية وبوخاوة باديس، مرجع سبق ذكره، ص10.

الفرع الأول: مشكل محدودية روح المقاولاتية

1.المشكلة الثقافية: حيث أن العوامل الثقافية لها تأثير كبير على نمو الإبداع ومستوى الانجاز ونوعه لدى الفرد، وأبناء الثقافات المتقدمة يظهرون مؤشرات إبداعية أعلى من أبناء الثقافـات الأقل تقدمـــا، لذلك فان النماذج الاجتماعية تحدد نوع ومستوى الإبداع الذي ينتجه الفرد، وبالنسبة لمجتمعاتنا فان الثقافة المقاولاتية محدودة جدا، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها الاتكالية المتوارثة في المجتمع والناتجة عن العيش في كنف حماية الدولة أو الأسرة، اللتان لا توفران بيئات منمية للإبداع والمخاطرة[1].

2.غياب استراتيجية واضحة لخلق الروح المقاولاتية لدى الشباب، حيث أن كل التركيز موجه نحو توفيررالاحتياجات المادية والتقنية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إهمال دور المقاول واستعداداته لإنشاء مؤسسته الخاصة وإنجاحها، في ضل ضعف بل غياب دور المجتمع في كثير من الأحيان في تعبئة الفرد الجزائري ونشر ثقافة المقاولة.

3.مشكل النظام التعليمي الذي لا يعد داعما للإبداع والابتكار أو حاضنة لنشر الثقافة المقاولاتية مما يجعل مخرجاته غير مهيأة للتوجه نحو العمل المقاولاتي الذي يحتاج قدرا كبيرا من روح المبادرة وتحمل المخاطر، بالإضافة للهوة الكبيرة بين الجامعات والواقع الاقتصادي ومتطلبات سوق العمل[2].

الفرع الثاني: معوقات البيئة الخارجية

عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة: حيث خلقت هته الظاهرة مناخا يقف كأحد أهم معوقات النمو أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في الجزائر، ومن أهم مظاهره:

- ✓ الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها بأقل من أسعار مثيلاتها المصنعة محليا.
- ✓ التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بالرغم من أن هته الأخيرة.
- ✓ تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية، تشجيعا للصناعات الناشئة التي يهددها الاستراد.
- ✓ غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية، الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطين المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات وإجراءات لحمايتها.

[1]– محمد حمد الطيطي، **تنمية قدرات التفكير الإبداعي**، دار المسيرة، عمان، ص 58.
[2]- حمزة لفقير، مرجع سبق ذكره، 147.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أدركت جميع دول العالم وخاصة النامية منها أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان الصناعية قياسا بوضعيتها في البلدان النامية من حيث رأس المال، وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميته الكبيرة في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث أدت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى، وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهملا، مكونا في أساسه من صناعات استخراجية، ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى، وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر، وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة ويمكن تقسيم مراحل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى:

الفرع الأول: المرحلة الأولى (1963-1982)

يتكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا من مؤسسات صغيرة عند الاستقلال، والتي كانت تحت وصاية لجان التسيير[1]، حيث كان ظهورها بعد فترة الاستقلال وكانت أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الاستقلال تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين، وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين تتميز بالمحدودية من حيث إعدادها ومستوى مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال ونتيجة الهجرة الجماعية للفرنسيين مالكي المؤسسات فقدت معظمها حركتيها الاقتصادية، وهو ما يجعل الدولة الجزائرية تسند عمليات الإشراف على تسييرها إلى لجان التسيير الذاتي (الأمر رقم 62-20 الصادر بتاريخ 21-08-1962) والمتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، و(المرسوم رقم 62-02 الصادر بتاريخ 22-10-1962) والمتعلق بالتسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، و(المرسوم رقم 62-38 الصادر بتاريخ 22-11-1962) والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة[2].

---

[1]- ضو نصر وعلي العيسى، **التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص08.

[2]- عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، ناجية صالحي، مرجع سبق ذكره، ص02.

وفي عام 1963، قد صدر قانون الاستثمارات من أجل معالجة استقرار المحيط الذي صاحب الاستقلال، إلا أنه كان أثر ضعيف حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص تسخير رأسمال الوطني والأجنبي وهذا رغم الامتيازات والضمانات المصادق عليها لهذا الأخير التي تعتبر مهمة.

وفي عام 1996، جاء قانون الاستثمارات الجديدة الذي كان يصبوا لتحديد قانون الاستثمارات الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية، هذا القانون قد احتاط باحتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد وأن منح الرخص أو الإعتمادات للمشاريع الخاصة كان بالضرورة يمر عبر اللجنة الوطنية للاستثمار "CNI" على أساس معايير اختيارية[1].

ثم صدر قانون التسيير الاشتراكي في سنة 1971، الذي جعل من تلك المؤسسات تابعة للدولة في ظل رؤية واضحة نحو تكريس مبادئ النظام الاشتراكي المؤسس على النظام الاقتصادي المخطط، والذي يمثل فيه القطاع العام المحرك الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتركيز على المؤسسات الكبيرة للصناعات المصنعة والمنتجات الوسيطية.

وبصفة عامة تم من خلال هذه المرحلة التقيد الكلي بالقطاع الخاص وبالتالي منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميزت بضعف كبير ومحدودية تلك المؤسسات التابعة للقطاع الخاص ولم تحقق إلا تنمية طفيفة من هامش المخططات الوطنية وقاد هذا الوضع بطبيعة الحال لسلوك حذر لرأس المال للمستثمر الخاص على ضوء الظروف أو التوجهات السياسية[2].

الفرع الثاني: المرحلة الثانية(1982 إلى ما قبل 1993)

بعدما أثبتت الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر(إستراتيجية الصناعات الثقيلة) إلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي فشلها في تحقيق الأهداف المنشودة بالإضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية مند سنة 1986 بسبب التغيرات في الاقتصاد العالمي من اقتصاد ثنائي القطب إلى اقتصاد أحادي القطب يمتاز بهيمنة النظام الرأسمالي المعبر عنه باقتصاد السوق، وكذا عولمة الاقتصاد أصبح من الضروري إعادة النظر في طريقة تسيير الاقتصاد الوطني[3].

---

[1]– بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 25–28 ماي 2003، ص05.

[2]– عبد اللاوي مفيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص02.

[3]– عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص35.

من خلال إحداث إصلاحات وتغيرات على السياسة الاقتصادية الوطنية وفتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص والمتمثل أساسا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطائه اكبر حرية من النشاط، ورفع القيود والعوائق التي كانت تعيق وتحد من نشاطه وتوسعه وقد رافق ذلك صدور عدة قوانين ومراسيم تشجع على تنمية هذا القطاع ودفعه أكثر للمشاركة في الحياة الاقتصادية من أهمها:

✓ **سنة 1982**، صدور قانون الاستثمار الجديد، متعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني (قانون 82-11 المؤرخ في 08-08-1982) والذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات التحفيزية تمثلت خاصة في:

- حق التمويل الضروري على التجهيزات وفي بعض الحالات على المواد الأولية.
- القبول المحدد بالتراخيص الشاملة للاستيراد، وكذا بالنسبة لنظام الاستيراد[1].
- تسقيف الاستثمار الخاص ب3 مليون دينار للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة و10 مليون دينار للمؤسسات الفردية[2].

✓ **سنة 1983**، إنشاء ديوان توجيه، المتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص والذي أسندت مهامه إلى الغرفة الوطنية للتجارة ومن بينها ما يلي:

- توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات ومناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وضمان تكاملها مع القطاع العمومي.
- ضمان تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط[3].
- أدى ذلك إلى إقبال على الاستثمار حيث تم تسجيل 10000 مشروع إلا أن عدد المشاريع التي تم تجسيدها يمثل 15% من المشاريع التي وافق عليها ديوان التوجيه والمتابعة[4].

✓ **سنة 1988**، وفي إطار التحضير للانتقال من الاقتصاد نحو اقتصاد السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية وفتح المجال للقطاع الخاص ضمن الإطار القانوني المناسب لتطوير الاستثمار الخاص حيث تم إصدار القانون (88-25 المؤرخ في 19-07-1988) والذي حرر سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمر الخاص في مجالات جديدة، على أن تكون هذه المشاريع تدخل في إطار النشاطات التي

---

[1]- محمد بوهزة، الطاهر بن يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 237 238.

[2]- بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة الجزائر،2012/2011، ص24.

[3]- الصديق بوقرة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص59.

[4]- بن نعمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص24.

تعتبرها الدولة ذات أولوية كما وضع حدا لاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتحها في وجه القطاع الخاص[1].

وشرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية وهيكلية تهدف أساسا إلى:

- إحلال اقتصاد السوق محل اقتصاد مسير إداريا.
- البحث عن أكبر قدر من الاستقلالية للمؤسسات العمومية، والإخضاع للقواعد التجارية.
- تحرير التجارة الخارجية والصرف.
- استقلالية البنوك التجارية، وبنك الجزائر.

✓ **في سنة 1990**، صدر قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 والذي ينظم حركات رؤوس الأموال ويشجع كل أشكال الشراكة دون أي استثناء كدعم حرية الإستثماار الأجنبي حيث سمح للقطاع الخاص بإنشاء المؤسسات المشتركة والتي كانت حكرا على القطاع العمومي.

✓ **سنة 1991**، صدور المرسوم التشريعي رقم 91-37 المؤرخ في 19-02-1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية وفي إطاره تم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في ظل توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق.

وعليه فهذه المرحلة عرفت تحضير الإطار القانوني والتشريعي ومباشرة الإصلاحات الاقتصادية بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق وترك المجال أكثر للقطاع الخاص للمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية[2].

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (1993إلى2009)

أمام تفاقم الأزمة البترولية قررت الجزائر الانتقال نحو اقتصاد السوق لذا تم وضع إطار تشريعي جديد وشرع في إصلاحات هيكلية[3]، وقد أولى هذا البرنامج أهمية كبيرة للقطاع الخاص وترقية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4].

وشهدت هذه الفترة اتخاذ عدة إجراءات وصدور العديد من التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما ساهم في تطوره أهمها:

---

[1]- الصديق بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2]- عبد الحكيم عمران، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة شهادة الماجستير، تخصص :علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة،2007/2006، ص207.

[3]- حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي05-06 ماي 2013، ص05.

[4]- بوقرة الصديق، مرجع سبق ذكره، ص61.

✓**سنة 1993**، تم اتخاذ مجموعة من التدابير تمثلت في:

- إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في شهر جويلية عام 1993 بكافة الصلاحيات والتي حددت لها المهام التالية[1]:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبني سياسة ترقية القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار، وفي هذا الإطار تم تكريس حرية الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، بمنح إمتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسماح لها بالنشاط والاستثمار في كثير من المجالات على غرار مثيلاتها من الدول في الاقتصاديات المتقدمة ويمكن تلخيص أهم ما تضمنه هذا المرسوم فيما يلي:

- حق الاستثمار بكل حرية.
- ضمان المساواة بين القطاع الوطني والأجنبي.
- إنشاء وكالة خاصة بترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته.
- تقليص آجال دراسة الملفات إلى (60 يوما) كحد أقصى.

✓سنة 1994: تم اعتماد الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية ليتم الشروع فيها ابتداءا من سنة 1995: إنشاء الشباك الوحيد لوكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات في سنة 1994، من أجل مساعدة المستثمرين على إتمام الإجراءات الإدارية في أقل مدة ممكنة[2].

✓سنة 2001: تم إصدار قانون استثمارات جديدة لدعم وإعطاء التعديلات السابقة ويتضمن ما يلي[3]:

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، مع ضمان لا مركزية نشاطات هذه الوكالة مما يسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ القرار وهذا من خلال إنشاء المكاتب الجهوية.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي من مهامه اقتراح إستراتيجية وآليات تطوير الاستثمار.

---

[1]- سعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص ص28 29.

[2]- الأمين حلموس، **دراسة استشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق إدارة المعرفة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011/2010، ص ص23 24.

[3]- الصديق بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص62.

✓سنة 2002: صدور المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي ويهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض للاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓سنة 2003: في هذه السنة صدرت عدة مراسيم تنفيذية خاصة بالقطاع أهمها:

- المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25-02-2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاكل المؤسسات وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25-02-2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تهدف المراكز إلى تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم[1].

المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا في تعدادها وذلك راجع لتسهيل الإجراءات أمام إنشائها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى ولملاحظة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام والخاص ندرج الجدول الموالي خلال الفترة 2008 إلى 2017/06/30:

الجدول رقم (3-4): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2008-2017/06/30)

السنوات	المؤسسات الخاصة	النسبة %	المؤسسات العامة	النسبة %	المجموع	النسبة %
2008	392013	99.90	626	0.1	392639	100
2009	455398	99.87	591	0.13	455989	100
2010	618519	99.91	557	0.09	619076	100
2011	658737	99.91	572	0.09	659309	100

[1]- الصديق بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص ص62 63.

100	711832	0.08	557	99.92	711275	**2012**
100	748491	0.07	557	99.93	747934	**2013**
100	852053	0.06	542	99.94	851511	**2014**
100	934569	0.06	532	99.94	934037	**2015**
100	1022621	0.04	930	99.96	1022231	**2016**
100	1060289	0.04	264	99.96	1060025	**/06/30 2017**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: رزيق كمال، عوالي بلال، **بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة لونيسي علي العفرون، البليدة 2، يومي 14-15 نوفمبر 2016، ص11. Ministère de l'industrie ~et de la PME: les Bulletins des informations statistique de la PME N°18(2010) N°31(2017).

- http://www.mipmepi.gov.dz-statistique.PME le 12/05/2021

والشكل الموالي يوضح ماهو وارد في الجدول أعلاه:

الشكل رقم (3-1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2008-2017/06/30)

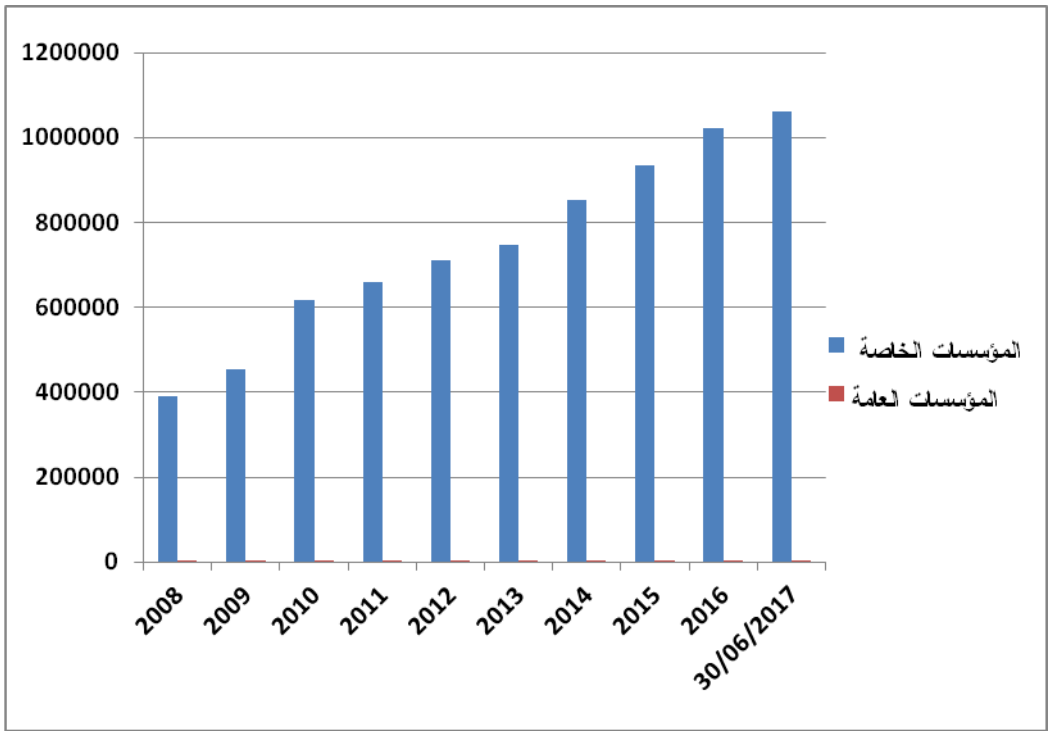

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول (3-1)

من خلال الجدول رقم (3-1) والشكل البياني (3-1): نلاحظ أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتشكل من المؤسسات الخاصة إذ شهد عددها تطورا بالغ الأهمية، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد ملحوظ حيث بلغ عددها في سنة 2008، 392013 مؤسسة لتصل في السداسي الأول من سنة 2017 إلى 1060025 ويعود ذلك إلى تزايد أهمية مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بفعل جهود الدولة المقدمة لهذا القطاع كالتحفيزات الضريبية وغيرها من الآليات الداعمة نذكر منها: صندوق ضمان قروض الاستثمار(PMECGCI) وصندوق ضمان القرض (FGAR).

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد اهتمت الجزائر منذ التسعينات بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح إبتداءا من سنوات التسعينيات مع تعاقب الإصلاح الاقتصادي حيث ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي تلعبه في مجال الاقتصادي والاجتماعي وتتمثل في:

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

تعتبر البطالة من المشاكل الاجتماعية في اقتصاديات الدول، وفي هذا الإطار ومن أجل التخفيف من حدتها سعت السلطات العمومية الجزائرية إلى إيجاد حلول مناسبة لها بجميع الطرق الممكنة[1]، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة والموفرة لمناصب الشغل فهي تتميز بديناميكية متفوقة، وفي مجال دوران مناصب العمل وامتصاص البطالة بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة ناجحة، تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم والتموين[2].

ولتوضيح أكثر لمدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل نتعرض إلى الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2008-2016/06/30)

السنوات / المؤسسات	المؤسسات الخاصة	النسبة %	المؤسسات العامة	النسبة %	المجموع	النسبة %
2008	1233073	95.90	52786	4.10	1285859	100
2009	1494949	96.66	51635	3.34	1546584	100
2010	1577030	97.00	48656	3.00	1625686	100
2011	1676111	97.21	48086	2.79	1724197	100
2012	1800742	97.43	47375	2.57	1848117	100

[1]- عوادي مصطفى، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 06-07 ديسمبر 2018/2017، ص08.

[2]- أتشي شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 75.

2013	1953636	97.58	48256	2.42	2001892	100
2014	2110665	97.84	46567	2.16	2157232	100
2015	2327293	98.15	43727	1.85	2371020	100
/06/30 2016	2452216	98.57	35698	1.43	2487914	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: 1- المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، ص23 26 28 29.

2- مراد إسماعيل، لحسن جديدن، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة والإدارة، العدد:02، ديسمبر 2014، ص122.

والشكل الموالي يوضح ماهو وارد في الجدول أعلاه:

الشكل رقم (3-2): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2016/06/30-2008)

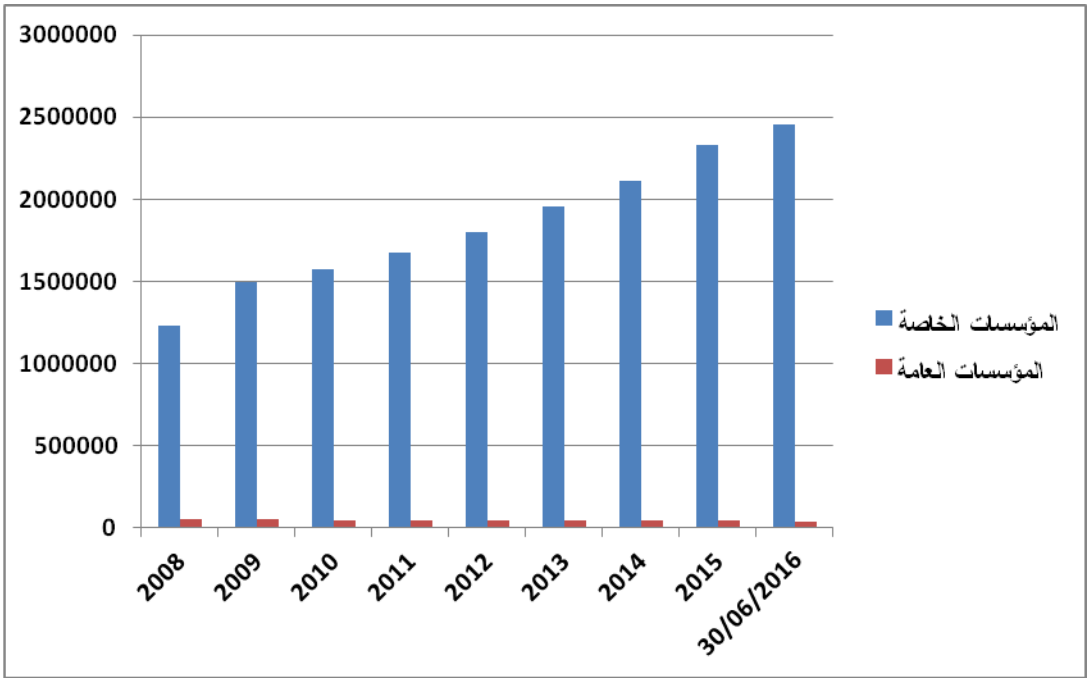

المصدر: من إعدادا الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول رقم (3-2).

من خلال الجدول رقم (3-5) الشكل البياني رقم(3-2) نلاحظ أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في خلق مناصب العمل حيث ارتفع عددها من 1285859 منصب شغل خلال سنة 2008 إلى 2487914 في نهاية السداسي الأول لسنة 2016 ما يعادل 1202055 منصب جديد، وهذا راجع إلى عملية الإنشاء واستقرار عمليات الشطب في القطاع لدى المؤسسات الخاصة عكس ما يحصل في المؤسسات العامة التي تسجل انخفاضا سنة بعد سنة.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2018/06/30)

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في توفير العملة الأجنبية وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال غزو الأسواق الخارجية كذلك إحداث الفائض في ميزان المدفوعات للدول وهذا يتحقق من خلال وجود تنافسية مابين مختلف المؤسسات فالجزائر تحتل المرتبة 86 ضمن الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لإنتاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة لشعوب العالم. حيث تقدر الصادرات خارج المحروقات بنسبة 6.45 % من القيمة الإجمالية للصادرات.

الجدول رقم (3-6): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الصادرات خارج المحروقات (2010-2016/06/30)

الصادرات خارج المحروقات	القيمة	نسبة التغير	إجمالي الصادرات الكلية
2010	1619	-	2.86
2011	2149	24.6	2.93
2012	2187	1.73	2.96
2013	2014	-8.58	3.91
2014	2810	28.3	4.46
2015	2063	-36.20	5.46
2016 السداسي 1	818	-29.58	6.45

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على كشف المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم 18-29.

والشكل التالي يوضح ماهو وارد في الجدول أعلاه:

الشكل رقم (3-3): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الصادرات خارج المحروقات (2016/06/30-2010)

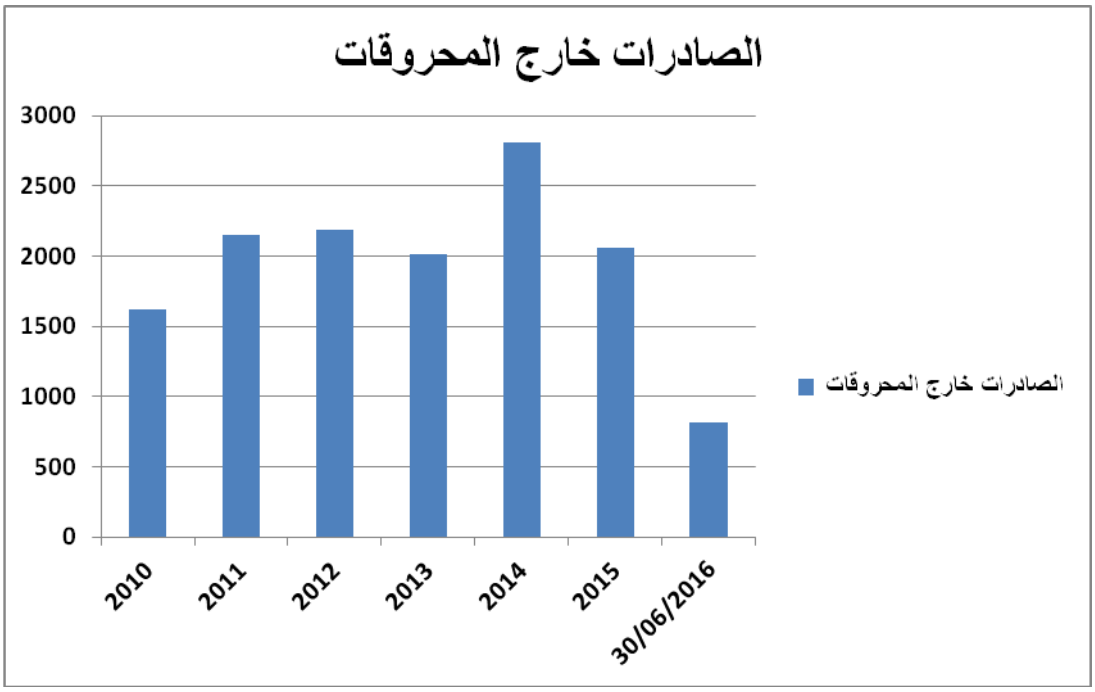

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول رقم (3-3).

من خلال الجدول رقم (3-6) والشكل رقم(3-3) نستنتج أنه وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن مجال التصدير في هذا القطاع يبقى ضعيف مما يستوجب بذل جهد كبير للوصول إلى دول العالم. حيث أنه بالرغم من الإنجازات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أن مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تظل ضعيفة وهذا راجع إلى استحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات حيث قدرت نسبتها ب93.55 % خلال السداسي الأول من سنة 2016 في حين الصادرات غير النفطية مهمشة.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

ساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وصلت إلى 91.08 % نهاية سنة 2014 وبالرغم من تسجيل انخفاض طفيف سنة 2016 قدر ب5.45 % إلا أنه

تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-7): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (2008-2016)

الطابع القانوني		نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام
2008	القيمة	760.92	3574.07
	النسبة	17.55	82.45
2009	القيمة	816.80	4162.02
	النسبة	16.41	83.59
2010	القيمة	827.53	4681.68
	النسبة	15.02	84.98
2011	القيمة	923.34	5137.46
	النسبة	15.23	84.77
2012	القيمة	923.34	5137.46
	النسبة	15.23	84.77
2013	القيمة	844.02	6784.02
	النسبة	11.06	88.94
2014	القيمة	640.39	6393.95
	النسبة	8.92	91.08
2015	القيمة	716.10	4932.80
	النسبة	12.67	87.33
2016	القيمة	831.32	4950.72

	النسبة	14.37	85.63

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: **1.** سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014، ص09.

2. عوادي مصطفى، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 067/06 ديسمبر 2018/2017، ص09.

الشكل رقم (3-4): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام (2016-2008)

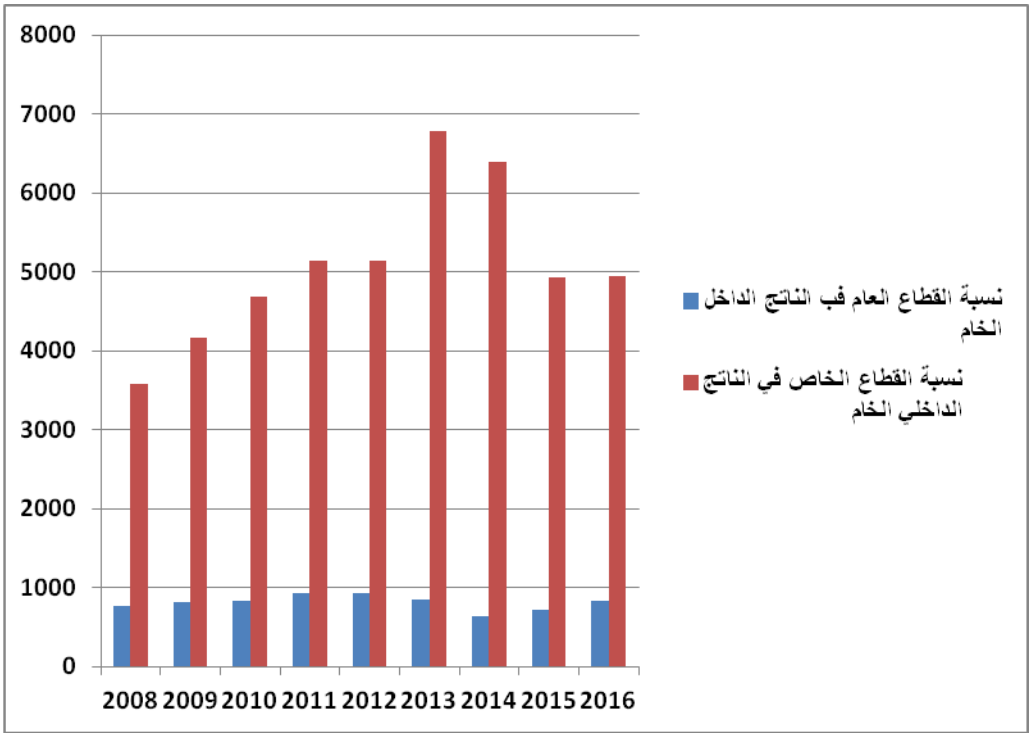

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (3-4).

من خلال الجدول رقم (3-7) والشكل رقم (3-4) نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص كانت مساهمة كبيرة بالنسبة للقطاع العام وهي في تزايد ملحوظ من سنة 2008 إلى غاية سنة 2014 في حين عرفت تراجع في سنة 2015 و2016 كانت نسبتها من مجموع الناتج الداخلي الخام على التوالي 87.33 % و 85.63 %. في المقابل أن المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في القطاع العام فهي تعرف تراجع في نسبتها من 2008 إلى 2014 أما في سنتي 2015 2016 عرفت ارتفاع طفيف قدر بنسبة 12.67 % و14.37 % على التوالي، وهذا راجع إلى انخفاض سعر النفط.

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص (2008-2015)

يسيطر القطاع الخاص بشكل كبير على بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري وصناعة الجلود، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في المجال الفلاحي 1918.67 مليار دج، وفي قطاع البناء و الأشغال العمومية 1513.60 مليار دج، أما في قطاع النقل والمواصلات بلغت مساهمته 1401.42 مليار دج، بينما لا يزال القطاع الصناعي في نمو بطيء نوعا ما مقارنة ببعض القطاعات فلم تتعدى مساهمة القطاع الخاص 309.86 مليار دج، في حين سجلنا أكبر مساهمة في قطاع التجارة حيث تمثل مساهمة القطاع الخاص بـ278096 مليار دج، وهي نتيجة حتمية نظرا لتخلي الدولة الشبه الكلي عن قطاع التجارة من بداية التسعينات وتوجه الكثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته الدواوين المختصة في مجال التجارة[1]. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة للقطاعين الخاص والعام (2008-2015)

القطاع		مساهمة القطاع العام في خلق القيمة المضافة	مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة
2008	القيمة	458.9	3363.06
	النسبة	13.27	86.73
2009	القيمة	432.05	3954.54681
	النسبة	9.84	90.16
2010	القيمة	827.53	4681.68
	النسبة	15.02	84.98

[1]- عوادي مصطفى، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص10.

2011	القيمة	923.34	5137.46
	النسبة	15.23	84.77
2012	القيمة	793.38	5813.02
	النسبة	12.01	87.99
2013	القيمة	839.24	6741.19
	النسبة	11.70	88.30
2014	القيمة	1187.93	7338.65
	النسبة	13.90	86.10
2015	القيمة	1313.36	7924.51
	النسبة	14.22	85.78

المصدر:1. عوادي مصطفى، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص12.

2. عوادي مصطفى، **ترقية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر–** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 06–07 ديسمبر 2018/2017، ص09.

والشكل الموالي يوضح ماهو وارد في الجدول أعلاه:

الشكل رقم (3-5): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة للقطاعين الخاص والعام (2008-2015)

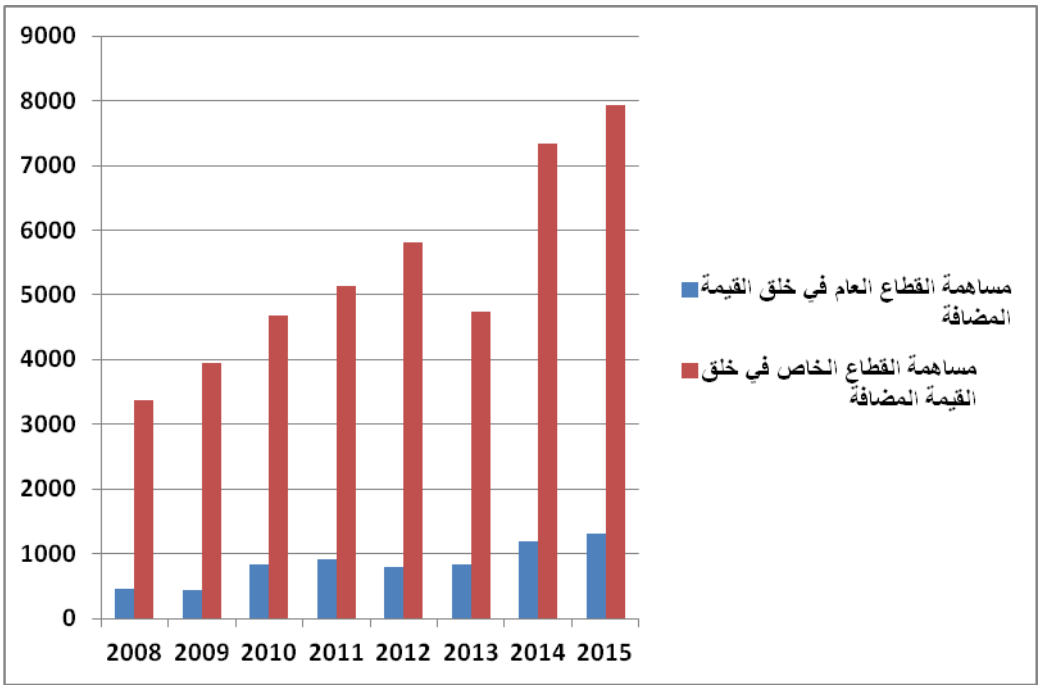

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (3-5).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) والشكل رقم (3-5) أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في القطاع الخاص في تزايد مستمر مند سنة 2008 حيث قدرت ب86.73 % ثم عرفت تراجعا طفيفا إلى غاية 2013 حيث زادت نسبتها لتصل إلى 88.30 % ثم تراجع سنة 2014 و2015 لتصل إلى 86.10 % و85.78 % على التوالي، وفيما يخص القطاع العام فنلاحظ أن مساهمته في خلق القيمة المضافة بلغت مابين 11.70 % و15.23 % من سنة 2010 إلى 2015. وبالتالي نجد أن الجزائر بحاجة ماسة لتقوية القطاع الخاص لكي يمتص الفراغات التي تركها القطاع العام.

المطلب الرابع: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من عدة مشاكل وصعوبات على عدة مستويات، مما يجعل منه قطاعا هشا بحيث قد تؤدي تلك العقبات إلى زوال العديد من المؤسسات الصغيرة وخاصة التي هي في طور الإنشاء ويمكن تلخيص هذه المشاكل فيما يلي:

الفرع الأول: المشاكل الإدارية: يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة عراقيل إدارية والمتمثلة في:

- ✓ تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية.
- ✓ قلة الإحاطة بالقوانين السارية.
- ✓ عدم الشفافية وعدم احترام النصوص القانونية، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:

البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطئ العمليات ونقص الإعلام وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، مثال: " يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا مع تقديم أكثر من 18 وثيقة والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن 3 أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 5 سنوات "، وهذا ما يؤكد النتيجة التي توصل إليها المجلس الوطني والاجتماعي بأن المشاكل البيروقراطية تشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

الفرع الثاني: المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي: يعد الحصول على العقار المناسب من أبرز المشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا راجع أساسا إلى[2]:

- ✓ صعوبة الحصول على عقد الملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى كالامتيازات والقرض البنكي.
- ✓ التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام وهو ما يتناقص مع النصوص التشريعية.
- ✓ عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على عقار.
- ✓ التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأرض الصناعية.
- ✓ أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكر لمؤسسات عمومية مفلسة أو أملاك خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة.

---

[1]– صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2]- صالح صالحي، المرجع نفسه، ص ص41 42.

الفرع الثالث: المشاكل المرتبطة بالتسويق والتخزين: من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق نذكر[1]:

✓ ضعف القوة الشرائية للمستهلكين نتيجة انخفاض الدخول مما يجعل المؤسسات تبيع بأسعار رخيسة نسبيا.

✓ تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة وهذا لاعتبارات كثيرة التي توفرها هذه المؤسسات منها الجودة والسعر.

✓ صعوبة التسويق في السوقين المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء من جانب المؤسسات الكبيرة المحلية أو من جانب المؤسسات التجارية الخارجية.

الفرع الرابع: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي الكلي: وتتمثل في استقرار المحيط الاقتصادي الكلي، مع عدم الاستقرار الهيكلي لأسعار البترول، والتأخر في تسوية وضبط الاقتصاد الجزئي خاصة فيما يتعلق بعمليات الخوصصة وتكوين الإدارة العمومية[2].

الفرع الخامس: مشاكل الائتمان: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل أي حصولها على الموارد المالية اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها ويرجع السبب في ذلك إلى[3]:

✓ البحث عن الاستقلالية المالية: حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية الاستقلالية في اتخاذ القرار وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار.

✓ ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط: فعلى الرغم من الحديث عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها: غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل، المركزية في منح القروض وغياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض، محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس.

---

[1]- عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2]– الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص82.

[3]– شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، يومي 17–18 أفريل 2006، ص ص137 138.

الفرع السادس: مشكل ضعف التموين: إن التمويل يعتبر الوقود المحرك لتحريك عجلة مردودية المؤسسة، وأن أي اضطراب أو عجز في التموين سواء بالمواد الأولية أو بقطع الغيار أو التموين بالتجهيزات سيؤدي حتما إلى عدم قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها.

إن المتتبع لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجدها تعاني من هذا المشكل خاصة فيما يخص

التموين بالمواد المستوردة وهذا رغم انفتاح الجزائر على السوق العالمية والتموين نوعان[1]: التموين بالمواد الأولية وقطع الغيار،التموين بالتجهيزات

الفرع السابع: مشاكل مختلفة: تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة مشاكل مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، نلخص أهم هذه المشاكل في[2]:

- نقص تمويل الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي: خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي: حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الإقتصادي، فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري.
- مشاكل البنية التحتية: حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من مناطق البلاد إلى غاية يومنا هذا في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب.
- عدم فعالية أساليب التكوين: وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق، إدارة الأعمال وتسيير المنتوج وكذا تقنيات البيع والتصدير.

[1]- عائشة سعدون، حميد قرومي، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تطويرها**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: تقييم دور الأجهزة و البرامج المتخصصة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، المركز الجامعي تامنراست، يومي 3-4 مارس 2015، ص21.

[2]- سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات والحلول**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 29/28 أكتوبر 2014، ص 13.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية لقياس الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة

بعد ما تم استعراض الجانب النظري من النصوص السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة والتي سيتم قياسها في هذا الفصل كدراسة تطبيقية، حيث تم من خلال المبحث انجاز دراسة ميدانية حاولنا من خلالها دراسة الفكر المقاولاتي باستبيان موزع على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قمنا بمعالجته باستخدام برنامج SPSS الذي من خلال نتائجه تم إختيار فرضيات الدراسة و بتالي الحكم على صحتها من عدمهاا و وبهذا قمنا بتقسيم المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان

المطلب الأول: الإطار المنهجية للدراسة الميدانية

يتضمن هذا المطلب وصفا للمنهجية التي قامنا باستخدامها أثناء إجراء هذه الدراسة، إذا يشتمل على المنهج المستخدم في هذه الدراسة، ووصف لمجتمع وعينة الدراسة، و تصميم أداة الدراسة ، كما تضمن أساليب المعالجة إحصائيا.

الفرع الأول: مجالات الدراسة

كأخذ الخطوات المنهجية الرئيسية في دراسة أي موضوع للبحث كان لزاما علينا تحديد مجالات الدراسة وهي:

أولا: المجال المكاني:

تمت الدراسة الميدانية في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية ميلة

ثانيا: المجال الزمني: من خلاله حاولنا تحديد مختلف الخطوات التي استدلينا عليها في إنجاز هذه الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-9): المجال الزمني

الزمن	العمل المنجز
2021-02-17	اختيار موضوع البحث
2021-02-20/2021-05-25	إنجاز الجانب النظري
2021-05-30/2021-06-07	جمع المعلومات الميدانية
2021-06-08/2021-06-20	تحليل المعطيات الميدانية وتفسيرها

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

استنادا إلى فرضيات الدراسة تبين لنا جليا أن هناك متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع:

أولا: المتغير المستقل: يسمى في بعض الأحيان بالمتغير التجريبي، وهو الذي يحدد المتغيرات ذات الأهمية، أي لما يقوم الباحث بتثبيتها يتأكد من تأثير حدث معين، وتعتبر ذات أهمية خاصة وأنها تساهم على التحكم في المعالجة والمقارنة، والمتغير المستقل عبارة عن المتغير الذي يفترض الباحث أنه السبب او الأسباب لنتيجة معينة ودراسة تؤدي إلى معرفة تأثير متغير على متغير.

ومن خلال موضوع دراستنا فقد تم تحديد المتغير المستقل على أنه: **الفكر المقاولاتي.**

ثانيا: المتغير التابع: هي المغيرات الناتجة من العمليات التي تعكس الأداء أو السلوك، وعلى ذلك فإن المثير هو المتغير المستقل بينما الاستجابة تمثل التابع والذي يلاحظه الباحث من خلال معالجته للظروف المحيطة بالتجربة.

ومن خلال موضوع دراستنا فقد تم تحديد المتغير التابع على أنه: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الفرع الثالث منهج ومجتمع الدراسة

أولا : المنهج المستخدم في الدراسة : من أجل معالجة موضوع بحثنا والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختبار الفرضيات المتبناة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وهذا لملائمتها لطبيعة الدراسة، ونقصد به مجموع الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها و معالجتها و تحليلها تحليلا دقيقا، لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع قيد الدراسة، ولقد تم اختيار هذا المنهج لأنه يساعدنا في توفير معلومات نظرية عن الفكر المقاولاتي ومحاولة تفسيرها بمعطيات كمية

والخروج باستنتاجات تساعدنا على إدراك العلاقة بين الفكر المقاولاتي ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة: استهدفت هذه الدراسة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة، أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد اعتمدنا على أسلوب" العينة العشوائية البسيطة " في اختيار المؤسسات التي وزع عليها الاستبيان وكان عددهم 30 مؤسسة، وبعد التوزيع تم استرجاع 20 استبيانه قابلة لدراسة و هذا لضيق الوقت.

الفرع الرابع: التحليل الوصفي لنتائج الإستبيان

أولا: تحليل أداة الاستبيان: اختيار أي بحث ينبغي أولا توضيح ماهية مشكلة البحث، معرفة مجتمع الدراسة واختيار العينة الممثلة قبل الشروع في تصميم أداة البحث التي يجب أن تتناسب وطبيعة المشكلة والمنهج المستخدم ومن أهم الأدوات المتعارف عليها في البحث العلمي : المقابلة و الاستبيان، فكل موضوع لديه أداته التي ينفرد بها.

ففي البحث الذي بين أيدينا تم استعمال والاستبيان questionnaire كأداة رئيسية والاستبيان هو مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية، التي يتطلب من المبحوث الإجابة عليها بطريقة يحددها الباحث، حسب أغراض البحث. حيث تم تقسيم هذا الاستبيان إلى ثلاث محاور مقسمة كما يلي:

- ✓ **المحور الأول:** يتعلق بالخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، و يشتمل كل من الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية.
- ✓ **المحور الثاني:** فيتعلق ببيانات المؤسسة المقاولة ويشمل تصنيف المؤسسة حسب الملكية، تصنيف المؤسسة حسب الحجم، تصنيف المؤسسة حسب القطاع ، تصنيف المؤسسة حسب العمر، مكان إقامة المؤسسة المقاولة.
- ✓ **المحور الثالث:** تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل 24 عبارة.

صمم هذا الاستبيان حسب سلم ليكارت الخماسي إذا يقابل كل عبارة من عبارات المحور قائمة تحمل الخيارات التالية: "موافق بشدة "،" موافق "،" محايد"، " غير موافق "،"غير موافق بشدة "، وقد تم إعطاء كل خيار من الخيارات درجات لتتم معالجتها على النحو التالي كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-10): مقياس ليكارت (Likert) الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
05	04	03	02	01

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الاستبيان

وبعد أن تم استكمال الشكل الأولي من الاستمارة تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين من أجل تصحيحها وتم بناء الاستبيان بعد إجراء التعديلات التي اقترحها المحكمون على العبارات حيث قاموا بإبداء آراءهم و ملاحظاتهم حول مناسبة عبارات الاستبيان كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): قائمة الأساتذة المحكمين

الأساتذة	الجامعة	الملاحظات
طارق بلحاج	المركز الجامعي ميلة	تصحيح أخطاء
بوريحان فاروق	المركز الجامعي ميلة	تعديل بعض العبارات
جمال لطرش	المركز الجامعي ميلة	تصحيح أخطاء
عاشوري ابراهيم	المركز الجامعي ميلة	حذف بعض العبارات
خميسي الواعر	المركز الجامعي ميلة	تعديل بعض العبارات

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: أساليب المعالجة الإحصائية: قبل التطرق إلى الأساليب الإحصائية نقوم أولا بالتوزيع الطبيعي حتى نتمكن من معرفة الأساليب الإحصائية التي نستعملها من أجل المعالجة.

1. اختبار التوزيع الطبيعي:

حيث نقوم باستخدام الاختبار (KOL MOGRO) لاختبار إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-12): إختبار التوزيع الطبيعي (k.s)

الاستبيان ككل	مستوى الدلالة
تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.882

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

يوضح الجدول أعلاه نتائج الاختبارات حيث أن قيمة مستوى الدلالة لإجمالي المحاور أكبر من(0.05) و هذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

2. أساليب المعالجة الإحصائية

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات تم استخدام برنامج SPSS وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإطار الوصفي مثل التكرار، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .....الخ.

وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معادلات الارتباط، التباين الأحادي ....الخ.

وللإجابة على فرضيات الدراسة تم معالجة البيانات باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية التالية:

أ.المتوسط الحسابي: وذلك من أجل ترتيب بنود المحاور ومعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات الأفراد بحيث:

- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من 1 إلى اقل من 1.80 فهذا يعني أن درجة الموافقة ضعيف جدا.
- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من 1.8 إلى أقل من 2.60 فهذا يعني أن درجة الموافقة ضعيف.
- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من 2.6 إلى أقل من 3.40 فهذا يعني أن درجة الموافقة متوسط
- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من 3.40 إلى أقل من 4.20 فهذا يعني أن درجة الموافقة مرتفع.

إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي 4.20 إلى أقل من 5 فهذا يعني أن درجة الموافقة مرتفع جدا.

ب.الانحراف المعياري: للتعرف على مدى انحراف استجابت مفردات مجتمع الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من محاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات مفردات الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسية فكلما اقتربت قيمة من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

ج.ألفا كرو مباخ: وذلك لقياس ثبات أداة الدراسة، وذلك لكل محور من محاور الدراسة و الثبات العام لمحاور الاستبيان.

د.معامل ارتباط بورسون: استخدام هذا المعيار لمعرفة مدى ارتباط درجة كل عبارة من عبارات الاستمارة مع الدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي إليه(الاتساق الداخلي لأداة الدراسة).

هالإنحدار الخطي البسيط: لاختبار الفرضيات.

✓ تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتمثيل البيانات الشخصية لمفردات العينة.

وسيتم تحديد فئات المقياس كما يلي:

✓ **المدى:** الفرق بين أعلى وأقل درجة بالقياس 5−1= 4.

✓ **طول الفئة:** المدى/ عدد الفئات 4/5= 0.8.

وعليه فإن فئات المقياس يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3−13): يوضح فئات المقياس

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الفترة	من01 إلى 1.80	من1.81 إلى 2.60	من 2.61 إلى 3.40	من3.41 إلى4.20	من 4.21 إلى 5
مستوى القبول	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على المعطيات أعلاه

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختيار الفرضيات

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة الميدانية التعرف على أهم البيانات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة ومعرفة تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوكالة الوطنية لولاية ميلة، ومن أجل ذلك ينبغي تفريغ وتحليل إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول العبارات التي تتضمنها المحاور الثلاثة للاستمارة المتمثلة في عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحور البيانات الشخصية وكذا البيانات الخاصة بمحور تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكدا البيانات الخاصة بمحور بيانات المؤسسة المقاولة، وكذلك دراسة درجة الارتباط، واختيار الفرضيات.

الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

أولا:عرض وتحليل محور البيانات الشخصية: للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة، تم توزيعها حسب المتغيرات التالية(الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية قبل دخول عالم المقاولة) وهذا ما ستنطرق إليه في الجدول الموالي:

1−توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس: وسنوضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3−14): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

البيان	التكرار	النسبة المئوية

أنثى	6	%30
ذكر	14	%70
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

والشكل التالي يوضح ما هو وارد في الجدول أعلاه:

الشكل رقم (3-6): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس

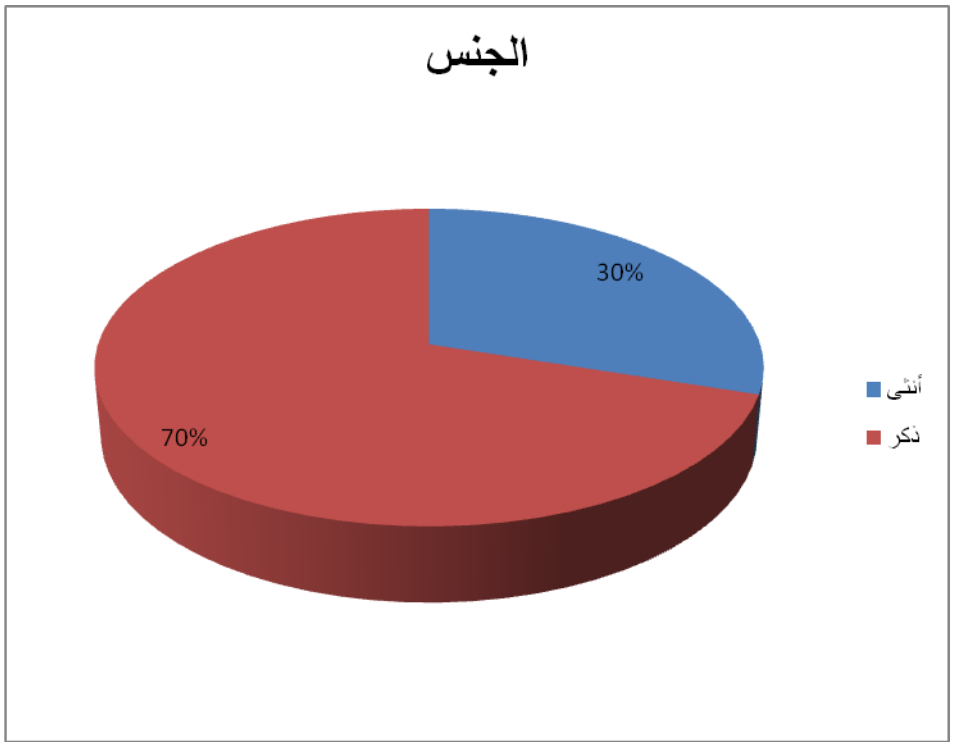

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من الجدول رقم(3-13) والشكل البياني رقم(3-6) أن أغلبية عينة الدراسة هم ذكور إذا يشكلون نسبة 70% من مجموع عينة الدراسة، في حين قدرت نسبة الإناث بـ30% وهذا بسبب سيطرة الجنس الذكري على مزاولة مجال المقاولة أكثر من الجنس النسوي.

2. توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير السن: وسنوضح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم (3-15): توزيع أفراد المجتمع حسب متغير السن

البيان	التكرار	النسبة المئوية
من 20 إلى 29 سنة	4	% 40
من 30 إلى 39 سنة	8	% 40
من 40 إلى 49 سنة	8	%20
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

الشكل رقم (3-7): توزيع أفراد المجتمع حسب متغير السن

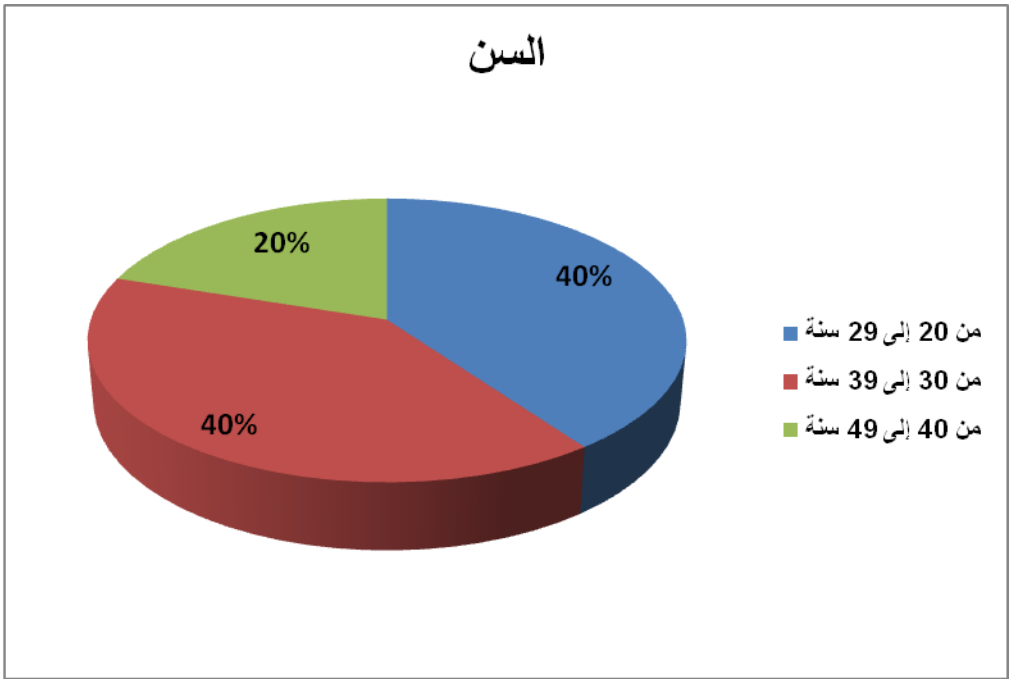

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

خلال الجدول رقم (3-17) والشكل البياني رقم(3-7) نلاحظ ان أغلبية المقاولين يتراوح سنهم ما بين 20 سنة إلى 39 سنة بنسبة 80 % و ذلك لأن هذا هو العمر الذي يستطيع فيه المقاول التحكم في مؤسستته وتحمل المسؤولية وتقديم مالديه.

3. توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي: وسنوضح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم(3-16): توزيع مستوى أفراد المجتمع حسب متغير المستوى التعليمي

البيان	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	3	% 15
ثانوي	4	% 20
تكوين مهني	4	% 20
جامعي	9	% 45
المجموع	**20**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات SPSS

الشكل رقم(3-8): توزيع مستوى أفراد المجتمع حسب متغير المستوى التعليمي

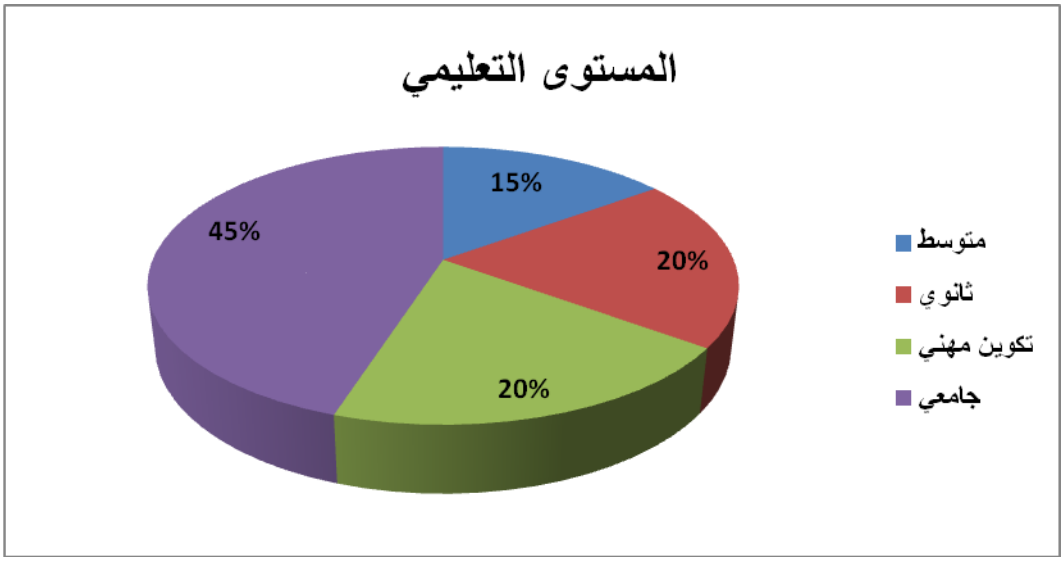

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-9) والشكل البياني رقم (3-8) أن معظم حاملي المشاريع المقاولاتية ذو مستوى جامعي بنسبة45%، وأن ما نسبته 20% مستواهم التعليمي تكوين مهني وثانوي ، أما ما نسبته 15% فإن مستواهم التعليمي متوسط.

4. توزيع أفراد المجتمع حسب متغير الوضعية قبل دخول عالم المقاولة: وسنوضح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم(3-17): توزيع أفراد المجتمع حسب متغير الوضعية قبل دخول عالم المقاولة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
بطال	11	% 55
أجير	2	%10
عامل حر	7	% 35
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

الشكل رقم (3-9): توزيع أفراد المجتمع حسب متغير الوضعية قبل دخول عالم المقاولة

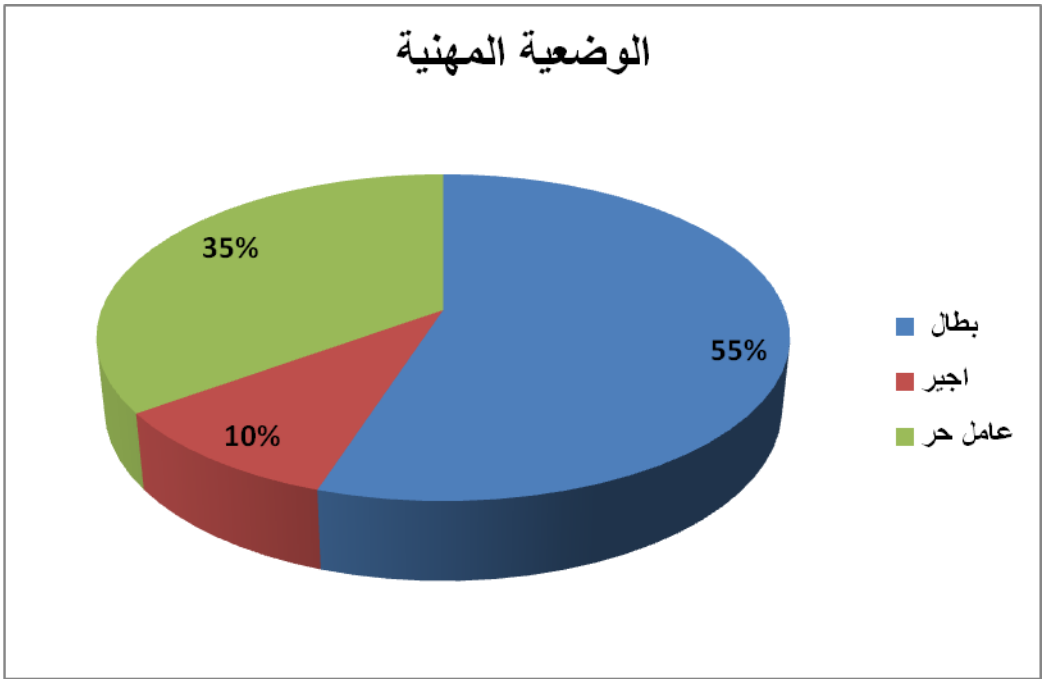

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-17) والشكل رقم (3-9) أن الوضعية المهنية لأغلب المقاولين قبل إنشاء مؤسساتهم هي في حالة بطالة وهذا بنسبة 55% ثم بعدها أعمال حرة بنسبة 35% وأخيرا الأجراء بنسبة 10%

من خلال هذا نستنتج أن عالم المقاولة هو الحل الوحيد أمام الشباب للقضاء على كبوس البطالة

ثانيا: صدق وثبات أداة الدراسة (الاستمارة):

1. صدق اداة الدراسة: صدق الاستمارة يعني التأكد من أنه يصلح لقياس ما وضع لأجل قياسه، أما ثبات الاستمارة فيقصد بها الاستقرار في نتائج الاستمارة، وقد تم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة كما يلي:

✓ **الصدق الظاهري للأداة:** للتعرف على مدى صدق أداة الدراسية، ثم عرضها على م جموعة من المحكمين، وقد تمت الاستجابة لآرائهم وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة وبذلك خرجت الاستمارة في صورتها النهائية والملحق رقم(02) يوضح أسماء الأساتذة المحكمين للاستمارة.

✓ **صدق الاتساق الداخلي للأداة:** بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، قمنا بالتأكد من الاتساق الداخلي من خلال حساب معامل الارتباط(بيرسون) وذلك بقصد معرفة مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستمارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه، انظر الملحق رقم() وذلك من خلال

الجدول رقم(3-18): معامل الارتباط بيرسون لعبارات بعد (بيانات المؤسسة المقاولة) بالدرجة الكلية للبعد

رقم العبارة	العبارة	درجة الارتباط بالبعد
01	حسب الملكية	*0.561
02	حسب الحجم	*0.561
03	حسب القطاع	-0.210

*الارتباط دال احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه، أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد" بيانات المؤسسة المقاولة" مع الدرجة الكلية للبعد متباينة فهناك عبارات موجبة ودالة إحصائيا، كالعبارات(01) و(02) حيث قدرت درجة ارتباطهما بالدرجة الكلية للبعد(0.561*) مما يدل على صدق اتساقها في حين العبارة (03) جاءت سالبة هذا يدل على عدم اتساقها مع المحور وهي غير دالة احصائيا وهذا راجع إلى عدم صدق إجابات المبحوثين في حد ذاتهم.

الجدول رقم(3-19): معامل الارتباط بيرسون لعبارات محورتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بالدرجة الكلية للبعد:

العبارة	*الدرجة بالارتباط بالبعد
01	0.048
02	**-0.139**
03	**-0.195**
04	**-0.625**
05	**-0.251**
06	**-0.007**
07	**-0.053**
08	**0.006**
09	**-0.151**
10	**-0.510**
11	**-0.126**

12	-0.178
13	-0.028
14	-0.082
15	-0.018
16	0.035
17	0.245
18	-0.200
19	-0.229
20	0.038
21	-0.044
22	0.100
23	0.148
24	0.003

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معاملا الارتباط بين عبارات تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (01، 08، 16، 17، 20،22، 23، 24) موجبة وبمعامل ارتباط على التوالي(0.048، 0.006، 0.035، 0.245، 0.100، 0.148، 0.003) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) وهي غير دالة إحصائيا وغير مرتبطة بالمحور ومن المفروض نقوم بحذف هذه العبارات، إلا أننا ارتأينا ضرورة الحفاظ عليها، على إعتبار المحكمين على أداة الدراسة لم يشيروا إليها ولم تكن لديهم أي ملاحظات أخرى حولها، أما العبارات (02، 03،04،05، 06، 08، 09، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 18، 19، 21،) فجاءت سالبة وهذا يدل على عدم اتساقها مع المحور وهي غير دالة احصائيا وهذا راجع إلى عدم صدق اجابات المبحوثين في حد ذاتهم.

1. ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (استمارة) والتأكد من ثبات أو تجانس أداة الدراسة، معامل الفا كرومباخ كلما كان يساوي (0.6) فاكثر كلما دل على ثبات الثبات الاستمارة، والجدول التالي يوضح قيمة معامل الثبات لأداة الدراسة

الجدول رقم(3-20): قيمة الثبات (الفا كرومباخ) لأداة الدراسة:

معامل الثبات (ألفا كرومباخ)	المؤسسة المقاولة	تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الاستمارة ككل
	0.056	0.892	0.882

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه واعتمادا على مخرجات spss نلاحظ أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مقبولة وهي أكبر من النسبة المعيارية (0.6)، حيث بلغ كرومباخ ألفا للاستمارة ككل (0.882) وعند المؤسسة المقاولة بلغ (0.056) أما عند تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(0.892).

ومنه فالاستمارة تتمتع بالثبات ومناسبة لأغراض الدراسة وصالحة للتحليل.

ثالثا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بإجابات أفراد المجتمع الخاصة بمحور واقع تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة:

من خلا هذا العنصر يتم عرض و تحليل أبعاد الفكر المقاولاتي والذي يمثل المتغير المستقل للدراسة وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

1. عرض وتحليل بعد المؤسسة المقاولة: سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-21): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد المجتمع حول بعد المؤسسة المقاولة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	مستوى القبول
حسب الملكية	1.85	0.366	3	ضعيف
حسب الحجم	2.75	0.55	2	متوسط
حسب القطاع	4	1.33	1	مرتفع جدا
حسب العمر	1.85	0.74	3	ضعيف
حسب مكان الإقامة	1.3	0.47	4	ضعيف جدا
أبعاد المؤسسة المقاولة	2.35	0.691	-	متوسط

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى القبول بالنسبة للبعد الأول من المؤسسة المقاولة كان متوسطه الحسابي قدر ب2.35 حيث أن العبارة التي جاءت في الترتيب الأول هي تلك المتعلقة قطاع المؤسسة المقاولة بمتوسط حسابي قدر(4) وانحراف معياري قدر بـ (1.33) حيث أن مستوى أفراد مجتمع الدراسة كان مرتفع جدا ، حيث جاءت في الترتيب الأخير العبارة

المتعلقة بـ" حسب مكان الإقامة" بمتوسط حسابي قدر ب(1.3) وانحراف معياري قدر ب (0.47) حيث أن مستوى قبوله لدى الأفراد كان ضعيف جدا.

وبصفة عامة نجد أن معظم أفراد المجتمع منتشرة لديهم أفكار بعد " المؤسسة المقاولة" بمستوى متوسط وبمتوسط حسابي (2.35).

2. عرض وتحليل بعد تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-22): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات أفراد المجتمع حول محور تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياريSIG	رتبة العبارة	مستوى القبول
01	أعتقد أن أفضل طريقة لتحسين المعيشة هي إنشاء مؤسسة	4.25	0.91	05	مرتفع جدا
02	أعتقد أن إنشاء مؤسسة فكرة جيدة	4.2	0.41	06	مرتفع
03	لدي رصيد معرفي في مجال تسيير المؤسسة	4.15	0.58	07	مرتفع
04	أفكر جيدا قبل اتخاذ قرار ما	4.45	0.60	02	مرتفع جدا
05	لا أخاف من الوقوع في الأخطاء لأن لدي مكتسبات علمية في مجال المقاولة	3.75	1.2	15	مرتفع
06	أنا أطلع بشكل دائم على القوانين في مجال المؤسسات	4.3	0.47	04	مرتفع جدا
07	لدي إمكانيات كبيرة في تسيير مشروعي والتحكم في جميع خطوات العمل على المدى الطويل	4	0.97	10	مرتفع
08	لقد قمت بدراسة سبل التخطيط لنمو مشروعي من	3.9	1.07	12	مرتفع

	البداية إلى مرحلة التنفيذ				
09	لدي حس بالمسؤولية من أجل زيادة إنتاجية مؤسستي بهدف الرفع من الاقتصاد الوطني	4.1	1.02	08	مرتفع
10	أفكر دائما في تطوير وتحسين مشروعي الخاص	4.4	0.59	03	مرتفع جدا
11	لدي روح المخاطرة في مجال عملي	3.8	1.19	14	مرتفع
12	ساهمت عائلتي في دعمي لتحقيق نجاح مشروعي	3.3	1.49	17	متوسط
13	لدي علم بأدوات تحليل البيئة(تحديد الفرص والتهديدات، نقاط القوة ونقاط الضعف) والقدرة على التعامل مع أعمال المؤسسات الصغيرة	3.7	0.80	16	مرتفع
14	أتحكم في الجوانب الأساسية في إدارة الموارد البشرية	3.85	0.93	13	مرتفع
15	لدي القدرة على التحين المستمر في وظائف مؤسستي	3.85	0.87	13	مرتفع
16	لدي استراتيجية عمل كاملة ومتكاملة لتجسيد الفكرة	4.05	0.88	09	مرتفع
17	ساهم التعليم المقاولاتي الذي تلقيته في تكوين فكرة حول مؤسستي الخاصة	3.85	1.34	13	مرتفع
18	إذا كان تغيير مقر مؤسستي يحسن أعمالي فأنا مستعد للقيام بذلك	4.1	1.29	08	مرتفع
19	حفز الفكر المقاولاتي رغبتي في تحقيق أهدافي الخاصة(المالية، الإجتماعية....إلخ)	3.8	1.15	14	مرتفع

20	أوائم وظيفي وطريقتي في العمل مع متطلبات السوق	4.6	0.50	01	مرتفع جدا
21	أثار الفكر المقاولاتي روح المقاولاتية لدي	4	0.79	10	مرتفع
22	شجعني الفكر المقاولاتي على تنمية روح الإبداع والابتكار لدي	3.8	1.00	14	مرتفع
23	أحاول دائما إيجاد شيء مختلف لا أحب التكرار	3.95	1.10	11	مرتفع
24	أثار في الفكر المقاولاتي دفعا على إنشاء مؤسسة خاصة نظير تجارب عالمية سابقة ناجحة	3.95	1.23	11	مرتفع
تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		3.67	0.93	-	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى القبول بالنسبة للبعد الثاني تقييم الفكر المقاولالتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة، كان مرتفع حيث قدر متوسطها الحسابي (3.67)،حيث أن العبارة التي جاءت في الترتيب الأول هي العبارة (20) ، حيث كان مستوى قبولها لدى أفراد المجتمع مرتفع جدا وقدر متوسط حسابها (4.6) وبإنحراف معياري (0.50)، فيما جاء في الترتيب الأخير العبارة (12) حيث أن كان مستوى قبولها لدى أفراد الدراسة "متوسط" وقدر متوسطها الحسابي بـ(3.3) وانحرافها المعياري(1.49).

وبصفة عامة نجد أن أفراد المجتمع منتشرة لديهم أفكار بعد "تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" بالنسبة لعبارة "**أوائم وظيفي وطرقتي في العمل مع متطلبات السوق**" التي قدر متوسطها الحسابي بـ (4.6).

<u>الفرع الثاني: تحليل واختبار فرضيات الدراسة</u>

من أجل اختبار الفرضيات الدراسة اعتمدنا على قيمة المتوسطات الحسابية وكذا T-TEST للعينة الواحدة مع العلم أن التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة سوف يعتمد على قاعدة قرار مفادها " ترفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة ($\alpha \leq 0,05$) وتقبل البديلة، بينما تقبل الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة ($\alpha > 0,05$) وترفض الفرضية البديلة.

أولا: إختبار الفرضية الفرعية الأولى: على ضوء التحليل السابق في الجدول رقم (3-20) يمكن اختبار صحة الفرضية والتي تنص على" أن الفكر المقاولاتي يؤثر على مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) حيث تبين لنا أن تأثير الفكر المقاولاتي على مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة محل الدراسة مرتفع فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام لكل العبارات محور تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (3.67).

كما بين الجدول السابق أيضا(0.93 SIG) وهي اكبر من مستوي الدلالة المعتمدة($\alpha \leq 0,05$) ، وهذا ما يؤكد عدم معنوية عبارات تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة وهذا راجع لعدم صدق المبحوثين .

ثانيا: إختبار الفرضية الفرعية الثانية: من أجل فحص هذه الفرضية الفرعية ارتأينا تقسيمها إلى فرضيات جزئية كما يلي:

- **اختبار الفرضية الجزئية(01):** للتحقق من صحة الفرضية الجزئية الأولى لا بد من اختبار الفرضيتين الإحصائيتين الآتيين:

فرضية العدمH0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تصنيف ملكية المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

فرضية العدمH1): توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تصنيف ملكية المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لاختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من وجود علاقة بين تصنيف ملكية المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي

الجدول رقم(3-23): نتائج علاقة الارتباط بين تصنيف الملكية وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اسم المتغير	معامل ارتباط ثنائي(R)	معامل التحديد (R-DEUX)	معامل الانحدارA	محسوبةF	*مستوى دلالة SIG
تصنيف الملكية	0.561a	0.086	3.276	6.624	0.124b

*يكون الارتباط بدلالة إحصائية عن مستوى ($\alpha \leq 0,05$)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين" تصنيف ملكية المؤسسة المقاولة" وتقييم الفكر المقاولاتي، إذ بلغ معامل الارتباط(0.561)عند مستوى معنوية($0,05 \geq \alpha$) وبمعامل تحديد بلغ 0.086، كما بلغت قيمة معامل الانحدار (3.276).

وبمـــــا أن مستوى الدلالـــــة(0.124 SIG) وهي أكبر من مستوى الدلالـــــة المـــعتمدة (α) $0,05 \geq$ مما ستوجب رفض فرضية العدمH0 القائلة لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تصنيف ملكية المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة وقبول الفرضية البديلةH1 القائلة" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تصنيف ملكية المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

ومنه نقول انه هناك تأثير بين ابعاد تقييم الفكر المقاولاتي لدي مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تصنيف ملكية المؤسسة المقاولة

- **اختبار الفرضية الجزئية(02):** للتحقق من صحة هذه الفرضية الجزئية والثانية لابد من اختبار الفرضيتين الإحصائيتين الآتيين:

فرضية العدم(H0):لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حجم المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

الفرضية البديلة (H1):توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حجم المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

لاختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من وجود علاقة بين حجم المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(3-24): نتائج علاقة الارتباط حسب الحجم وتقييم الفكر المقاولاتي:

اسم المتغير	معامل ارتباط ثنائي(R)	معامل التحديد(R-DEUX)	معامل انحدارA	المحسوبيةF	*مستوى الدلالة SIG
حسب الحم	0.561a	0.315	2.85	1.378	0.325b

*يكون الارتباط بدلالة احصائية عن مستوى ($0,05 \geq \alpha$)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين "حجم المؤسسة المقاولة" تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بلغ معامل الإرتباط 0.561 عند مستوى معنوية وبمعامل تحديد بلغ 0.315 كما بلغت قيمة معامل الإنحدار (2.85) وهي قيمة موجبة.

وبما أن مستوى الدلالة SIG 0.325 هو أقل من مستوى المعنوية($\alpha \leq 0,05$) مما ستوجب رفض فرضية العدم H0 القائلة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة، وقبول الفرضية البديلة ألقائلة توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

وهذا يدل على ان تقييم الفكر المقاولاتي لدي مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤثر في حجم المؤسسة المقاولة.

- **اختبار الفرضية الجزئية (3):** للتحقق من صحة هذه الفرضية الجزئية الثالثة، لابد من اختبار الفرضين الإحصائيتين الأتيتين:

فرضية العدم(H0): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية حسب قطاع المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

الفرضية البديلة(H1): توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية حسب قطاع المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

لاختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من وجود علاقة بين قطاع المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي معرفة هل هناك دورا أو لا ، كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-25) : نتائج علاقة الارتباط حسب القطاع وتقييم الفكر المقاولاتي

اسم المتغير	معامل ارتباط ثنائي(R)	معامل التحديد R-DEUX	معامل انحدار A	المحسوبيةF	مستوى الدلالة SIG
حسب القطاع	0.210a	0.044	2.333	0.139	0.734b

*يكون الارتباط بدلالة إحصائية عن مستوى(α=0.05)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة احصائية حسب قطاع المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بلغ معامل الارتباط (0.210) أكبر من مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)، وبمعامل تحديد(0.044)، كما بلغت قيمة معامل الانحدار(2.333).

وبما أن مستوى الدلالة (0.734_SIG) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد($\alpha \leq 0,05$)، مما يستوجب رفض الفرضية البديلة(H1) القائلة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية حسب قطاع المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة. وقبول الفرضية العدم (H0): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية حسب قطاع المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

- **اختبار الفرضية الجزئية (4):** للتحقق من صحة هذه الفرضية الجزئية الرابعة، لابد من اختبار الفرضين الإحصائيتين الأتيتين:

✓ **فرضية العدم(H0):** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية حسب عمر المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

✓ **الفرضية البديلة(H1):** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية حسب عمر المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

لإختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من وجود علاقة بين عمر المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي معرفة هل هناك دورا أو لا، كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-26): نتائج علاقة الارتباط بين عمر المؤسسة المقاولة والفكر المقاولاتي

اسم المتغير	معامل الارتباط R	معامل التحديد-R (DEUX)	معامل الانحدار A	محسوبة F	*مستوى دلالة SIG
حسب العمر	0.247	0.061	32.87	0.195	0.689

* يكون الارتباط بدلالة إحصائية عن مستوى($\alpha \leq 0,05$)

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة احصائية حسب عمر المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بلغ معامل الارتباط (0.247) أكبر من مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) وبمعامل تحديد(0.066)، كما بلغت قيمة معامل الانحدار(32.87).

وبما أن مستوى الدلالة (SIG_ 0.689) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد($\alpha \leq 0,05$)، مما يستوجب رفض الفرضية البديلة(H1) القائلة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية حسب عمر المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة. وقبول الفرضية العدم (H0): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية حسب عمر المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

- **اختبار الفرضية الجزئية (5):** للتحقق من صحة هذه الفرضية الجزئية الخامسة، لابد من اختبار الفرضين الإحصائيتين الأتيتين:

✓ **فرضية العدم(H0):** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية حسب مكان إقامة المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

✓ **الفرضية البديلة(H1):** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية حسب مكان إقامة المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

لإختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من وجود علاقة بين مكان إقامة المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي معرفة هل هناك دورا أولا، كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم(3-27): نتائج علاقة الارتباط بين مكان إقامة المؤسسة المقاولة والفكر المقاولاتي

اسم المتغير	معامل الارتباطR	معامل (التحديد-R DEUX)	معامل الانحدارA	محسوبةF	*مستوى الدلالةSIG
مكان الإقامة	0.256a	0.066	43.333	0.211	0.677b

* يكون الارتباط بدلالة إحصائية عن مستوى ($\alpha \leq 0,05$).

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجـــدول أعلاه إلى وجود علاقة ارتباط إيجـابية ذات دلالة احصائية حسب مكان إقامة المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بلغ معامل الارتباط (0.256) أكبر من مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0,05 وبمعامل تحديد(0.066)، كما بلغت قيمة معامل الانحدار(43.33).

وبمـــا أن مستوى الدلالة (SIG_ 0.677) أكبر مـــن مستوى الدلالة المعتمـــد($\alpha \leq$ 0,05)، مما يستوجب رفض الفرضية البديلة(H1) القائلة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية حسب مكان إقامة المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة. وقبول الفرضية العدم (H0): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية حسب مكان اقامة المؤسسة المقاولة وتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسة : من أجل الوقوف على معنوية علاقة الارتباط بصورة عامة بين الفكر المقاولاتي كمتغير مستقل ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع لابد من اختبار الفرضيتين الآتيتين:

- **فرضية العدم H0:** لايؤثر الفكر المقاولاتي على مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.
- **الفرضية البديلة H1:** يؤثر الفكر المقاولاتي على مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

لاختيار هذه الفرضية استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحقق من وجود علاقة تأثير بين الفكر المقاولاتي على مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة، وبالتالي لمعرفة هل هنالك تأثير أم لا، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-28): نتائج علاقة الارتباط بين الفكر المقاولاتي ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اسم المتغير	معامل الارتباطR	معامل التحديد (R-DEUX)	معامل الانحدارA	Fالمحسوبة	*مستوى الدلالةSIG
الفكر المقاولاتي	0.876a	0.768	327.639	6.624	0.124b

* يكون الارتباط بدلالة إحصائية عن مستوى ($\alpha \leq 0,05$)

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا عل مخرجات spss

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة احصائية بين الفكر المقاولاتي ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة عند مستوى دلالة(0.05)، إذ بلغ معامل الارتباط (0.876) أكبر من مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) وبمعامل تحديد(0.768)، كما بلغت قيمة معامل الانحدار(327.639).

وبما أن مستوى الدلالة (SIG_ 0.124) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد($\alpha \leq 0,05$)، مما يستوجب رفض الفرضية البديلة(H1) القائلة: يؤثر الفكر المقاولاتي على مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة. وقبول الفرضية العدم (H0): لا يؤثر الفكر المقاولاتي على مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

وذلك راجع إلى نقص نشاطات دار المقاولاتية لدى مقاولي ولاية ميلة المثمثلين في خريجي الجامعات والمعاهد وكذا نقص وعي الشباب المقاول بأهمية هذا الموضوع.

خلاصة الفصل:

يمكننا أن نستنتج من خلال هذه الدراسة التطبيقية التي قمنا في هذا الفصل والتي كانت في شكل تحليل استبيان وزع على عدد من مقاولي ولاية ميلة وأن مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ككل "هم أغلبهم ذكور بنسبة 70% أما الإناث بنسبة أقل بـ30% وهذا يدل على أن الفكر المقاولاتي والاندفاع إلى إنشاء المشاريع المقاولاتية من خلال عينة الدراسة هم الشباب وأن الذين تتراوح أعمارهم بين 30 سنة و39 سنة وأن أغلبهم خريجي جامعات بنسبة 45% ثم تليها خريجي المعاهد بنسبة 15% وهذا راجع إلى الدور الذي تلعبه دار المقاولاتية والشراكة التي بينها وبين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حيث تقوم بدور جبار وفعال في نشر الفكر المقاولاتي لدى هذه الفئة من المجتمع.

إن نتائج هذه الدراسة تفتح لنا بابا واسعا أمام دراسات أخرى تبحث ابتداء في مفهوم المقاولة لأننا وجدنا هناك خلط في هذا المفهوم من خلال إحتكاكنا بهذا المجال في الجزائر ثم بعدها البحث في السبل الكفيلة لخلق الفكر والثقافة المقاولاتية في المجتمع ككل.

الخاتمــة

الخاتمة

- من خلال دراستنا لموضوع تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة ولمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في" **ما مدى تبني مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفكر المقاولاتي؟** "

لقد قمنا في هذا البحث بالتعرف على كل من الفكر المقاولاتي و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطرقنا إلى المفاهيم المتعلقة بكل من الفكر المقاولاتي والمقاولاتية والمقاول والتعرف عل الطرق المختلفة لنشر الفكر المقاولاتي عن طريق التعليم المقاولاتية بواسطة دار المقاولاتية

ثم حاولنا التعرف على المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى تعاريف مختلف الدول المتقدمة والنامية، وبالرغم من الصعوبات التي واجهتنا نظرا للاختلاف الكبير لوجهة نظر كل دولة، وقد تطرقنا أيضا إلى مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وبالرغم من الأهمية إلا أنه وجب علينا تدليل المشاكل التي تعرقلها وتعيق تطورها.

وفي خاتمة مذكرتنا قمنا بعرض أهم النتائج المتحصل عليها وحاولنا الإجابة على الإشكالية الموضوعة واختبار الفرضيات التي تم اقتراحها اعتمادا على الجانبين النظري والتطبيقي المعتمدين من أجل الوصول إلى الهدف المتمثل في دراستنا لتقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة ليتم الخروج ببعض الأفكار التي من شأنها تطوير الاقتصاد الذي يعترف بمساهمة القطاع الخاص المسؤول في التنمية جنبا إلى جنب مع القطاع العام.

أولا: نتائج الدراسة:

1. توجد علاقة تأثير إيجابية بين الفكر المقاولاتي البيانات الشخصية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة عند الدراسة، **وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى.**

2. للفكر المقاولاتي تأثير إيجابي على بيانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة عند الدراسة، **وهذا مايثبث صحة الفرضية الثانية.**

3. للفكر المقاولاتي تأثير ايجابي على مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة عند الدراسة، **وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.**

4. البيئة الاجتماعية والجانب المالي من أكبر الحواجز في طريق التوجه نحو المقاولة.

5. الفكر المقاولاتي يتأثر كثيرا بالعوامل البيئية سواء الاجتماعية او الاقتصادية والجامعة رغم دورها المهم في ربط هذه العلاقة إلا انها لا تساهم بالقدر الكافي لتحريك الفكر المقاولاتي لدلى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6. رغم تعدد واختلاف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها مختلف الدول والهيئات حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات، فإنها تتفق في مجملها على الدور الاقتصادي وفي جميع المجالات.

7. تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى زيادة مشاكلها من بينيا مشكل التمويل والمشاكل القانونية والإدارية إلى جانب مشكل العقار.

ثانيا: آفاق الدراسة:

من خلال هذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي يلعبه الفكر المقاولاتي في زيادة وعي تشجيع الشباب سواء من خريجي الجامعات او المعاهد نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة.

في الأخير وبالنظر إلى ما جاء في هذه الدراسة نجد أن مجال البحث لازال مفتوحا بالنظر إلى اتساع موضوع المقاولاتي وما يرتبط به من متغيرات وبالتالي هناك مجموعة من الآفاق البحثية في هذا الموضوع ترتكز على محاور أساسية منها,

- ✓ ما مدى تنويع برامج المرافقة المقاولاتية ورضا المقاول.
- ✓ التكوين المقاولاتي ودوره في نجاح المشاريع المقاولاتية.
- ✓ دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر.
- ✓ دور حاضنات الأعمال في تحقيق جودة مخرجات التعليم العالي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

✓ **الكتب:**

1. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.

2. بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة**، عمان، الأردن، 2008.

3. بلال خلف السكارنة، **المشاريع الصغيرة والريادة**، 2006.

4. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5. جمال الدين المرسي، احمد عبد الله اللحلح، **الادارة المالية(مدخل اتخاذ القرارات)**، الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية،2006.

6. دريد كامل آل شيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، 2007.

7. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

8. سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)**، دار وائل للنشر، الاردن، 2008.

9. سمير محمد عبد العزيز، **التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997.

10. طارق محمود عبد السلام السالوس، **حاضنات الأعمال**، دار النهضة، الإسكندرية، 2005.

11. عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

12. عاطف وليم اندراوس، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

13. عاطف وليم اندرواس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

14. عبد الرحمان يسرى أحمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية "تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر ونظم وضعية إسلامية**، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000.

15. عبد الرحمن يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، مصر، 1996.

16. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002 .

17. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلى، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة** ، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2008.

18. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

19. فتحي السيد عبد السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

20. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

21. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1422هـ/2002/م.

22. مجدي عوض مبارك، **التربية الريادية والتعليم الريادي– مدخل نفسي سلوكي–**، الطبعة01، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011.

23. محمد ابراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

24. محمد حمد الطيطي، **تنمية قدرات التفكير الإبداعي**، دار المسيرة، عمان.

25. محمد صالح الحناوي، **أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية**، دار الجامعات المصرية، مصر، 2007.

26. منير ابراهيم هندي،**الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**، المكتب العربي الحديث، الطبعة السادسة، الإسكندرية، 2011.

27. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006.

28. وفاء بنت ناصر وآخرون، **ريادة الأعمال**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة 02، الرياض، السعودية، 2011 .

29. يوسف حسين يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية** ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2012.

✓ **المقالات (المجلات) الدوريات:**

1. أحمد حميدوش، **مراكز التسهيل :فضاء جديد لبعث الاستثمار و مرافقة المؤسسة**، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد 02 ، مارس 2003 .

2. إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، **التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003.

3. أشواق بن قدور ومحمد بالخير، **أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد11، 2017.

4. أنين خالد سيف الدين وسلامي منيرة، **دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية – دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي (ورقلة، تقرت، حاسي مسعود)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة ورقلة، 2012.

5. أيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر.

6. بن جمعة أمينة، جرمان الربيعي، **دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الطلبة الجامعات – دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجا-**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جامعة عباس لغروز، خنشلة، جوان 2017.

7. بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 2010.

8. بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 25-28 ماي 2003.

9. توفيق تمار، **آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في القطاع الفلاحي والنشاط غير الزراعي في المناطق الريفية– القروض الفلاحية في ولاية المسيلة نموذجا** .مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد ، المجلد 02، العدد 02، 2018.

10. توفيق خدري وعماري علي، **المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة– دراسحة حالة لطلبة جامعة باتنة-**، المركز الجامعي خنشلة.

11. جودي حنان وآخرون، **دار المقاولاتية كآلية لترقية الثقافة المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة بسكرة**.

12. حامد مهند، ارشيد فوزي، **نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2007.

13. سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2011.

14. السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر2007.

15. سفيان فنيط، هشام بورمة، **ثقافة وروح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي في ولاية جيجل " دراسة ميدانية: لعينة من الشباب الجامعي بجامعة جيجل"**، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد01، جيجل، أفريل 2018.

16. سلامي منيرة، قريشي يوسف، **التوجه المقاولاتي للمراة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد08، جامعة ورقلة، 2010.

17. شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد رقم 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2008.

18. شوقي جبار، مصطفى قمان، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مجلة التنظيم والعمل، العدد05.

19. صالح صالحي، "**أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 03 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

20. صندرة سايبي، **سيرورة إنشاء المؤسسة وأساليب المرافقة**، دار المقاولاتية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010 .

21. صندرة سايبي، **مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولي**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 40، 2013.

22. عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 08-09 أفريل، 2002.

23. عمار علوني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد رقم 10، 2010.

24. عمر علي إسماعيل، **خصائص الريادي في منظمات الصناعات وأثرها على الإبداع التقني**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد، العدد4 ، الموصل، العراق، 2010 .

25. عيسى بن ناصر، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2010.

26. فريد القواسمة، محمد المومني، **الممارسات الأخلاقية في بيئة الأعمال الأكاديمية وعلاقتها ببيئة الأعمال**، دراسة تطبيقية على طلبةالجامعات الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 21 ، ديسمبر 2011.

27. فريدة لرقط وآخرون، الدورة التدريبية حول: **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، 25- 28 ماي 2003.

28. مباركي محمد الهادي، **المؤسسات الصغيرة** ، المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد11، 1999.

29. محمد المرسي لاشين، **تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، جامعة الأزهر، 2004.

30. محمد زيدان، "**الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد:07، جامعة الشلف، الجزائر.

31. محمد قوجيل، **مقياس المقاولاتية**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2017 .

32. مراد إسماعيل، لحسن جديدن، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة والإدارة، العدد:02، ديسمبر2014.

33. مصطفى يوسف كافي، **بيئة و تكنولوجيا إدارة المشروعات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة**، سلسلة جسر التنمية، لمعهد العربي للتخطيط، العدد 132، مصر،2017 .

34. منشور دار المقاولاتية، جامعة أدرار، 2019/2018.

35. مولاي أمينة وآخرون، **دور هيئات المرافقة المقاولاتية في أنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة لإقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد01، المركز الجامعي نور البشير البيض، 2020.

36. هاملي عبد القادر، حوحو مصطفى، **إشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية : دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد01، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.

37. هاملي عبد القادر، حوحو مصطفى، **إشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية : دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد01، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.

38. هواري معراج، فتيحة عبيدي، **دار المقاولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال "جامعة الجلفة أنموذجاً"**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد01، جامعة غرداية، جانفي2016.

✓ **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

1. آتشي شعيب، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007.

2. أحلام قزال، **المقاولة كأداة لإنشاء المؤسسات الابتكارية في القطاع البترولي بحاسي مسعود**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: التسويق الاستراتيجي والابتكار، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2017.

3. أحمد حجاوي، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية ،تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

4. أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.

5. أحميدة مالكية، **محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.

6. الأمين حلموس، **دراسة استشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق إدارة المعرفة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011/2010.

7. أوبختي نصيرة ، **القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تنمية، جامعة تلمسان، 2010.

8. بادة فاروق، **واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة الجزائر–**، مدكرة مقدمة لنل شهادة الماجيسترفي العلوم التجارية والمالية، تخصص تسيير استراتيجي وأداء المؤسسة، المدرسة العليا للتجارة، 2016/2015.

9. برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2012 .

10. بشير إبراهيم، "**دور الاختيارات للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية**"، دراسة مقارنة للمقاولين الشباب بالجزائر **Ansej** ومعهد **Ife** جزر موريس، مذكرة مقدمة شهادة الماجستير، قسم علوم الإعلا م والإتصال، جامعة باجي مختار، عنابة ، 2011.

11. بعيط آمال، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2017/2016.

12. بن حكوم علي، **المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة – دراسة حالة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص: مقاولاتية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020-2021.

13. بن عاشور ليلى، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

14. بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة الجزائر،2012/2011.

15. بوزيد عصام، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص:مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009.

16. بوشويط ابتسام، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

17. بيان خليفة، **المشروعات الصغيرة ودور المدير المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010/2009.

18. الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

19. حجاوي احمد، **اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقاتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،تخصص: علوم اقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

20. حياة مراح، **المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة و الإبداع**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الجزائر، 2003.

21. خديجة لدرع، **الاعتماد التجاري كأحد بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير علوم تجارية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة مستغانم، الجزائر، 2008/2007.

22. دباح نادية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

23. رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والموسطة**،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

24. ريغي سارة، **إستعمال آلية التسويق الإبداعي لتوجيه خريجي الجامعات نحو المقاولاتية " الجزائر نموذجا**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الذكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تسويق ابداعي، جامعة غرداية، 2019.

25. زميت الخير، **مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "واقع تجربة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة آكلي محند أوالحاج، البويرة، 2015/2014.

26. زهواني رضا، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت–** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، وقلة، الجزائر، 2008.

27. زهواني رضا، **تحسين تخطيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007/2006.

28. زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

29. زيتوني صابرين، **الشراكة الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تجارة دولية ولوجستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016-2017.

30. سامية عزيز، **واقع المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة ميدانية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص: تنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

31. سليمة عزيرو، **بورصة المناولة والشراكة وعلاقتها بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة "حالة البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2009/2008.

32. سماح طلحي، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2014/2013.

33. سيد علي بلحمدي ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2006 .

34. شعيب آتشي، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، كرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007.

35. شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007.

36. شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علم إجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة الجزائر،2009/2008.

37. شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع تخصص تنمية وتسيير مواردالبشرية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 12.

38. الصديق بوقرة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

39. طالبي خالد، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

40. طلاس سامية، **محددات التوجه المقاولاتي لخريجي الجامعات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الذكتوراه، تخصص، تسيير المؤسسات، فرع، تسييير المؤسسات، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2021/2020.

41. العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

42. عبد الحكيم عمران، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة شهادة الماجستير، تخصص :علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة،2007/2006.

43. عبد الكريم اللطيف، **واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2002.

44. عزيز أحمد عكاشة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.

45. عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع نقود تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

46. عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2007/2006.

47. غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تقييمية لبرنامج ميدا "**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2007.

48. غرز ولي إيمان، **البدائل الإستراتيجية مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة مؤسسة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009.

49. فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017.

50. فضيلة فني ، **دور تكنولوجيا والإعلام والاتصال في تسيير المعارف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مؤسسة فتح لصناعة الإسفنج"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

51. قارة ابتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص: تسويق دولي، 2012/2011.

52. قايدي أمينة، **تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تسيير المؤسسات، فرع :تسيير المؤسسات، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2017/2016.

53. قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2011،2012/3.

54. قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

55. قنون أمين، **إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2020/2019.

56. قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، 2010/2009.

57. قويقع نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص20.

58. لخلف عثمان، **دور و مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

59. لفقير حمزة، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.

60. لفقير حمزة، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعريريج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2017/2016.

61. لونيسي، ريم، **المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2، 2014-2015.

62. ماديو ليلى، **دور تحويل الفواتير في تنمية التجارة الدولية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2018.

63. مالحة لوكا دير، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، تخصص: قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،الجزائر، 2012.

64. محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في – الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

65. مشري عبد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق االتنمية المحلية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2008.

66. مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف،2011 .

67. مشعلي بلال، **دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.

68. موسى سهام، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

69. ميسون محمد القواسمة، **واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم إدارة الأعمال، جامعة الخليل، 2010.

70. ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة، شعبة علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.

71. هالم سليمة، **هيئات الدعم المالي ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.

72. هربان سمير، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015/2014.

73. هيا جميل بشارات، **دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص:الاقتصاد والمصارف الإسلامية،جامعة اليرموك، أربد، الأردن، ص ص15- 16.

74. يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر، 2005/2004.

✓ **المداخلات في المؤتمرات والملتقيات:**

1. أحمد قداري وآخرون، **المرافقة المقاولاتية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثالث حول المقاولاتية، مركز الجامعي غليزان، 23-24-25 أفريل2017.

2. أيمن عادل عيد، **التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جامعة القصيم سبتمبر 2014.

3. بريبش السعيد وآخرون، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 16-17 أفريل 2006.

4. بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05- 06 /2013.

5. بن خيرة سامي، بوخاوة باديس، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013.

6. بوخمخم عبد الفتاح وصندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة : واقع التجربة الجزائرية**، المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الجامعة الأردنية، 2009 .

7. بوشنوفة أحمد، بوسمهين أحمد، "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية**"، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهل و تفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المركز الجامعي بشار، أيام 17-18 أفريل 2006.

8. تعرورة بوبكر، مفيدة يحياوي، **المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013.

9. توفيق خذري، وحسين بن الطاهر،" **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- المسارات والمحددات**"، الملتقى الوطني حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

10. جبار بوكثير، سعيدة حركات، **المقاولة في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، يومي 18- 19 أفريل 2017.

11. حافظ رانية، سديري سارة،" **أهمية التعلم المقاولاتي في تحقيق الابتكار**"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، يومي 19 / 18 أفريل 2017.

12. حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي05-06 ماي 2013.

13. حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 08-09 أفريل، 2002.

14. رزيق كمال، عوالي بلال، **بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة لونيسي علي العفرون، البليدة 2، يومي 14-15 نوفمبر 2016.

15. رياض تومي، "**أهمية الفكر المقاولاتي والمقاولاتية كعامل لإبداع وتحقيق التنمية المحلية**"- **القطاع السياحي نموذجا**-، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، قسم العلوم التجارية، يومي 24- 25 أكتوبر2017، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

16. ريحان الشريف، ريم بونوالة، **حاضنات الاعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات)**، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، يومي 18 -19 أفريل 2012.

17. زلاسي رياض وآخرون، **تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013.

18. سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 23- 24 فيفري 2011.

19. سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات والحلول**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 29/28 أكتوبر 2014.

20. ســـــــــناء عبد الكريم الخناق، **المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حـــــول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بجامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

21. شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، يومي 17-18 أفريل 2006.

22. شوقي جبار، **فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 18- 19 أفريل2012.

23. ضو نصر وعلي العيسى، **التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

24. عائشة سعدون، حميد قرومي، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تطويرها**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: تقييم دور الأجهزة و البرامج المتخصصة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، المركز الجامعي تامنراست، يومي 3-4 مارس 2015.

25. عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة -مع الإشارة لبعض التجارب العالمي**، مداخلة ضمن من الملتقى الدولي" استراتيجية الحكومة في

القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، يومي 15- 16 نوفمبر 2011.

26. عبد اللاوي مفيد وآخرون، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي و المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

27. عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغير ة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، مجمع الأعمال، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 08-09 أفريل، 2002.

28. عرقوب وعلي، بطاهر بختة، **واقع المقاولاتي في الجزائر بين غياب الفكر المقاولاتي وضعف آليات المرافقة**، الملتقى العلمي الدولي الاقتصادي حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الاقتصاديات العربية – حالة الجزائر-، جامعة بومرداس.

29. عمر جنينة، أمينة بلغيث، **استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر- تجربة الجزائر والتجربة الايطالية (دراسة مقارنة)**، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تطويل القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونيسي على، البليدة، يومي 06- 07 نوفمبر 2018.

30. عوادي مصطفى، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 06-07 ديسمبر 2018/2017.

31. عواطف محسن، **تقنية الاستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي لاقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات، جامعة المسيلة،يومي 28-29 أكتوبر 2014.

32. غالم عبد الله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013.

33. غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، يومي 17- 18 أفريل 2006.

34. فضيلة بوطورة، بوطورة فاطمة الزهراء، هواري أحلام، **أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية –دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني: ملتقى وطني: الجامعة المقاولاتية :التعليم المقاولاتي والابتكار، جامعة مصطفي اسطمبولي – معسكر–، أيام 10–11 ديسمبر 2018.

35. قاسم كريم، مريزق عدنان، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17– 18 أفريل 2006.

36. قريشي محمد الأخضر وآخرون، **التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

37. قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 17–18 أفريل 2006.

38. محمد براق، حمزة غربي، **آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 05–06 ماي2003.

39. محمد عجيلة وآخرون، **أبجديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر05–06 ماي 2013.

40. محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة**، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18– 19 أفريل 2011.

41. محمد يعقوبي، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العربية**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17– 18 أفريل 2006.

42. مداني بلقاسم، عادل رضوان، "**دور الأستاذ الجامعي في غرس ودعم روح المقاولاتية لد الطلبة** "، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، يومي 18– 19 أفريل 2017.

43. مراكشي محمد أمين، بوشلاغم عثمان، بن شهيدة، **دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي لونيسي، البليدة2.

44. مراكشي محمد لمين، بوشلاغم عثمان، بن شهيدة سارة، **دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول:"**مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع**"، جامعة علي لونيسي، البليدة2.

45. معمر قرية، رشا بن لحبيب، **العوامل المساهمة في تحقيق الاستدامة للمشاريع الصغيرة**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول– اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي ، يومي 06 و07 ديسمبر217 .

46. مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17–18 أفريل 2006.

47. منصور الزين، **آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية**، الملتقى العالمي الدولي حول: الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 08/07/06 أفريل 2010.

48. منصوري رقية خبيزة أنفال، **دعم وتنمية المقاولاتية الشبابية في أوروبا التجربة الفرنسية نموذجا**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية الشبابية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013

✓ **القوانين والمراسيم:**

1. القانون رقم 18/01/ المؤرخ في 2001/12/12، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادر بتاريخ 2011/12/15.

2. المرسوم التنفيدي رقم 03–079، المؤرخ في 25 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري2003.

✓ **المواقع الإلكترونية:**

1. **http://www.mipmepi.gov.dz–statistique.PME** تاريخ الإطلاع 2021 /05/12

2. **Ministère de l'industrie et de la PME**: les Bulletins des informations statistique de la PME N°18(2010) ~N°31(2017.

✓ **مراجع باللغة الأجنبية:**

1. Ajzen Icek. **The theory of planned behavior**. Organizational behavior and humandecision processes, (1991).
2. Alain Fayolle, **Devenir entrepreneur**,Pearson Education, France, Paris, 2006.
3. Caboud Ehlinger, **L'incubation d'entreprise : la nouvelle frontière européenne**, 17 journées nationales des IAE-Lyon, France, 2004.
4. CATHERINE LEGER-JARNIOU. **Développer la culture entrepreneuriale chez les jeunes- Théorie(s) et pratique(s)-**. Revue française de gestion –N°185. Lavoisier, Paris.2008.
5. Drucker Peter **, Les entrepreneur** , traduit de l'américain par hoffman Patrice , éditions Jean – Claude Lattes , 1985.
6. Eric Michael Laviolette et Christophe Loue, **Les compétences entrepreneuriales. Définition et construction d'un référentiel**, communication au séminaire l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, Suisse,25,26,27 octobre 2006**.**
7. François FCCAHINI, **L'entrepreneur comme un homme prudent**, La Revue des Sciences de Gestion, N° 226-227 juillet octobre 2007.
8. G .Pendel iau, **Le profil du créateur d'entreprise**, Editions L'Harmattan, Canada, 1997.
9. Global Entrepreneurship Monitor (GEM), overview of entrepreneurship in the UK 2003.
10. K. Messeghem, L'entrepreneuriat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne, **Le congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, L'internalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales**, Haute école de gestion Fribourg, suisse, 25-27 octobre, 2006.
11. L. J. Filion, **Typologies d'entrepreneur est-ce vraiment utile,** Cahier de recherche № 2000-14, HEC Montréal- Canada,Octobre 2000.
12. Livre blanc sur les structures D'accompagnement à la création D'entreprises en France **,panorama des structures d'accompagnement en terme de management et de performance** ,Labex entreprendre, université de Montpellier,Mars 2014.
13. M. Marchesnay et C. Fourcade, **Gestion de la PME/PMI,** Nathan, France, 1997.
14. MARK CASSON**, L'entrepreneur, édition d'economica**, paris, 1991, p 21.
15. Michel Adam, **Réinventer l'entrepreneuriat :pour soi ,pour nous ,pour eux** ,edition l'Harmattan ,Paris, 2009,p21,22
16. R. Wtterwulghe, **La P.M.E Une entreprise humaine,** De Boeck Université, Paris, 1998.

17. R. Wtterwulghe, **La P.M.E Une entreprise humaine**, De Boeck Université, Paris, 1998.
18. SAFA,AHABDERHAMANE KOVNTA :**Caracté Rl'SQUES DE L'Eentrepreneurship fémimn au mali** , mémoire magister université de QUEBEC ,canada 1997.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–
معهد اعلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
التخصص: إدارة أعمال

تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استبيان بحث مقدمة لنيل شهادة ماستر ل.م.د في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال

من إعداد الطالبتين:

- قيطاتني زينة
- بوقروري إيمان

تحت اشراف الأستاذة:

بوبحة سعاد

السنة الجامعية 2021/2020

الموضوع: استبيان لبحث علمي

أخي/ أختي أصحاب المؤسسات المقاولاتية

تحية طيبة وبعد:

في إطار تحضيرنا لمذكرة الماستر تخصص إدارة أعمال تحت عنوان : "**تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة ولاية ميلة**– "، ونظرا لأهمية هذه الشريحة(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خريجي الجامعات والمعاهد ومكانتها في المجتمع وبالأخص في الاقتصاد الجزائري وتنميته، اخترتكم كعينة لهذه الدراسة الميدانية آملين أن تتفضلوا باستيفاء هذا الاستبيان للإجابة على الأسئلة المطروحة عليكم ونحن على ثقة من أن إجابتكم تخدم هدف الدراسة

الاجابة تكون بوضع علامة x في الخانة المناسبة، وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير ولكم منا جزيل الشكر والعرفان على مساهمتكم الفعالة في إعداد هذه الدراسة.

نحيطكم علما بأن كافة المعلومات التي ستقدمونها ستكون لغرض البحث العلمي لا غير

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. نوع الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. السن: من 20–29 سنة ☐ من 30–39 سنة ☐
   من 40–49 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر ☐
3. المستوى التعليمي؟ متوسط ☐ ثانوي ☐ تكوين مهني ☐ جامعي ☐
4. الوضعية المهنية قبل دخول عالم المقاولة: بطال ☐ أجير ☐ عامل حر ☐

المحور الثاني: بينات المؤسسة المقاولة

5. تصنيف المؤسسة المقاولة حسب الملكية: ملكية فردية ☐ ملكية جماعية ☐
6. تصنيف المؤسسة المقاولة حسب الحجم: مصغرة (01–09 عمال) ☐
   صغيرة (10–49 عامل) ☐
   متوسطة (50–250 عامل) ☐

7. تصنيف المؤسسة المقاولة حسب القطاع:

قطاع الصناعة والحرف ☐ قطاع الفلاحة ☐ بناء وأشغال عمومية ☐

قطاع الخدمات ☐ قطاع النقل ☐ قطاع الطاقة ☐

8. تصنيف المؤسسة المقاولة حسب العمر: من سنة إلى 05 سنوات ☐

من 05 إلى 10 سنوات ☐

10 سنوات فأكثر ☐

9. مكان إقامة المؤسسة المقاولة: الريف ☐ المدينة ☐

المحور الثالث: واقع الفكر المقاولاتي

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	أعتقد أن افضل طريقة للحصول على المال هي إنشاء مؤسسة					
02	أعتقد أن انشاء مؤسسة فكرة جيدة					
03	لدي رصيد معرفي في مجال إنشاء وتسيير مؤسسة					
04	أفكر جيدا قبل اتخاد قرارا ما وأخد بعين الاعتبار كل الاحتمالات					
05	لا اخاف من الوقوع في الأخطاء لان لدي مكتسبات علمية في مجال المقاولة					
06	ساهمت الدورات التكوينية التي شاركت فيها في دار المقاولاتية في زيادة دافعتي نحو إنشاء مؤسستي الخاصة					
07	تعرف التحديثات والمستجدات المتعلقة بالقوانين والتشريعات المشجعة على المشاريع الصغيرة					

08	دراسة الكيفية التي يدار بها المشروع					
09	دراسة سبل التخطيط لنمو المشروع من البداية إلى مرحلة التنفيذ					
10	لدي حس بالمسؤولية من أجل زيادة إنتاجية مؤسستي بهدف الرفع من الاقتصاد الوطني					

المحور الرابع: تقييم الفكر المقاولاتي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تستلهمني فكرة أن تكون لي مؤسسة خاصة					
02	لديك روح المخاطرة وقبول الفشل والتعرف على ثقافات جديدة والتجوال					
03	لديك علم بالقواعد والقوانين التي تحكم الاستثمار في المشاريع الخاصة					
04	لديك علم بأدوات التحليل البيئة(تحديد الفرص والتهديدات، نقاط القوة ونقاط الضعف) والقدرة على التعامل مع أعمال المؤسسات الصغيرة					
05	أتحكم في الجوانب الأساسية في إدارة الموارد البشرية					

06	لدي القدرة على التحسين المستمر في وظائف مؤسستي					
07	لدي إستراتجية عمل كاملة ومتكاملة لتجسيد الفكرة					
08	ساهم التعليم المقاولاتي الذي تلقيته في تكوين فكرة حول مؤسستي الخاصة					
09	ساهم التعليم المقاولاتي الذي تلقيته في تشجيعي لإنشاء مؤسستي الخاصة					
10	حفز الفكر المقاولاتي رغبتي في تحقيق أهدافي الخاصة (المالية، الاجتماعية....الخ)					
11	حفزك الفكر المقاولاتي على أن تبتكر منصبك المهني					
12	أثار الفكر المقاولاتي روح المقاولاتية لدي					
13	شجعني الفكر المقاولاتي على تنمية روح الإبداع والابتكار لدي					
14	ساهم الفكر المقاولاتي في توضيح غموض إنشاء مؤسسة خاصة					
15	ساهم الفكر المقاولاتي في استثارة مهاراتي الشخصية والتعليمة والإدارية					
16	شجع الفكر المقاولاتي على إنشاء مؤسسة خاصة نظير تجارب عالمية سابقة ناجحة					

قائمة الأساتذة المحكمين:

الأستاذة	الجامعة	الملاحظات
طارق بلحاج	المركز الجامعي ميلة	تصحيح أخطاء
بوريحان فاروق	المركز الجامعي ميلة	تعديل بعض العبارات
جمال لطرش	المركز الجامعي ميلة	تصحيح اخطاء
عاشوري ابراهيم	المركز الجامعي ميلة	حذف بعض العبارات
خميسي الواعر	المركز الجامعي ميلة	تعديل بعض العبارات

Graphique circulaire

المحور الثاني

عدد العناصر	αكرونباخ
5	.056

المحور الثالث

عدد العناصر	α كرونباخ
24	.892

الاستمارة ككل

عدد العناصر	αكرونباخ
29	.882

المحور الثاني:

التصنيف حسب الملكية

	ملكية فردية		ملكية جماعية		المتوسط	الانحراف المعياري
	17	%85	3	15%	1.85	0.366

التصنيف حسب الحجم

	متوسط من 50الى 250 عامل		صغيرة من 10الى 49 عامل		مصغرة من 01 الى 09 عامل		المتوسط	الانحراف المعياري
	1	%5	3	15%	16	80%	2.75	0.55

التصنيف حسب القطاع:

	قطاع النقل	قطاع الخدمات	قطاع البناء والاشغال	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة والحرف	قطاع الطاقة	المتوسط	الانحراف المعياري

	2	7	4	3	4	0	4	1.33
	10%	35%	20%	15%	20%	0		

تصنيف المؤسسة حسب العمر

	من سنة الى 05 سنوات		من 05 الى 10سنوات		10 سنوات فأكثر		المتوسط	الانحراف المعياري
	4	16.7%	9	37.5%	7	29.7%	1.85	0.74

مكان إقامة المؤسسة:

	الريف		المدينة		المتوسط	الانحراف المعياري
	6	%30	14	70%	1.3	0.47

المحور الثالث:

رقم العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
01	18	%40	11	55%	0	0	0	0	1	5%	4.25	0.91	موافق
02	4	20%	16	80%	0	0	0	0	0	0	4.2	0.41	موافق
03	5	25%	13	65%	2	10%	0	0	0	0	4.15	0.58	موافق
04	10	50%	9	45%	1	5%	0	0	0	0	4.45	0.60	موافق بشدة
05	6	30%	8	40%	2	10%	3	15%	1	5%	3.75	1.2	موافق
06	6	30%	14	70%	0	0	0	0	0	0	4.3	0.47	موافق بشدة
07	6	30%	11	55%	0	0	3	15%	0	0	4	0.97	موافق
08	6	30%	10	50%	0	0	4	20%	0	0	3.9	1.07	موافق
09	8	40%	9	45%	0	0	3	15%	0	0	4.1	1.02	موافق
10	9	45%	10	50%	1	5%	0	0	0	0	4.4	0.59	موافق بشدة
11	6	30%	9	45%	1	5%	3	15%	1	5%	3.8	1.19	موافق
12	5	25%	6	30%	3	15%	2	10%	4	20%	3.3	1.49	محايد
13	2	10%	12	60%	4	20%	2	10%	0	0	3.7	0.80	موافق
14	4	20%	12	60%	1	5%	3	15%	0	0	3.85	0.93	موافق
15	3	15%	14	70%	3	15%	0	0	0	0	3.85	0.87	موافق
16	6	30%	11	55%	1	5%	2	10%	0	0	4.05	0.88	موافق
17	6	30%	8	40%	2	10%	3	15%	1	5%	3.85	1.34	موافق
18	11	55%	5	25%	0	0	3	15%	1	5%	4.1	1.29	موافق
19	4	20%	13	65%	0	0	1	5%	2	10%	3.8	1.15	موافق
20	12	60%	8	40%	0	0	0	0	0	0	4.6	0.50	موافق بشدة

21	4	20%	14	70%	0	0	2	10%	0	0	4	0.79	موافق
22	4	20%	12	60%	0	0	4	20%	0	0	3.8	1.00	موافق
23	9	45%	5	25%	2	10%	4	20%	0	0	3.95	1.10	موافق
24	8	40%	8	40%	0	0	3	15%	1	5%	3.95	1.23	موافق
المجموع											3.67	0.93	موافق

Corrélations معامل الارتبا بيرسون

المحور الثالث :تقييم الفكر المقاولاتي	المحور الثاني		
-.876-	1	معامل الارتباط بيرسون	المحور الثاني
.124		Sig.الدلالة	
4	4	N	
1	-.876-	Corrélation de Pearson معامل الارتباط بيرسون	المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي
	.124	) .Sigدلالة (	
24	4	N	

معامل الانحدار البسيط:

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites متغيرات المعرفة	Variables éliminées متغيرات غيرمعرفة	Méthodeالطرية
1	المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux معامل التحديد	R-deuxمعامل الارتباط ajusté	Erreur standard de l'estimation

1	.876[a]	.768	.652	64.61303	

a. Prédicteurs : (Constante), المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés مجموع المربعات	Ddl	Carré moyen متوسط المربعات	F	Sig.
1	Régression	27653.313	1	27653.313	6.624	.124[b]
	de Student	8349.687	2	4174.843		
	Total	36003.000	3			

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Prédicteurs : (Constante), المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés معاملات غير قابلة للحساب		Coefficients standardisés معاملات القابلة للحساب	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3276.639	1209.652		2.709	.114
	المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	-730.120-	283.688	-.876-	-2.574-	.124

a. Variable dépendante : المحور الثاني

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites متغيرات معرفة	Variables متغيرات غير معرفة éliminées	Méthode

1	تصنيف المؤسسة حسب الملكية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux معامل التحديد	R-deux معامل الارتباط ajusté	Erreur standard de l'estimation 9
1	.561[a]	.315	.086	113.71126

a. Prédicteurs : (Constante), تصنيف المؤسسة حسب الملكية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés مجموع المربعات	ddl	Carré moyen متوسط المربعات	F	Sig.
1	Régression	17820.450	1	17820.450	1.378	.325[b]
	de Student	38790.750	3	12930.250		
	Total	56611.200	4			

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Prédicteurs : (Constante), تصنيف المؤسسة حسب الملكية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés معاملات الغير مقاسة B	Erreur standard	Coefficients standardisés المعاملات المقاسة Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	-136.250-	234.422		-.581-	.602
	تصنيف المؤسسة حسب الملكية	149.250	127.133	.561	1.174	.325

a. Variable dépendante : المحور الثاني

Corrélations

		تصنيف المؤسسة حسب الملكية	المحور الثاني

المحور الثاني	معامل الارتباط Corrélation de Pearson	1	.561
	دلالة Sig. (bilatérale)		.325
	N	5	5
تصنيف المؤسسة حسب الملكية	معامل الارتباط Corrélation de Pearson	.561	1
	Sig. (bilatérale)	.325	
	N	5	20

Corrélations

		المحور الثاني	تصنيف المؤسسة حسب الحجم
المحور الثاني	Corrélation de Pearson معامل الارتباط	1	.561
	دلالة Sig. (bilatérale)		.325
	N	5	5
تصنيف المؤسسة حسب الحجم	Corrélation de Pearson معامل الارتباط	.561	1
	دلالة Sig. (bilatérale)	.325	

Corrélations

		المحور الثاني	تصنيف المؤسسة حسب القطاع
المحور الثاني	Corrélation de Pearson معامل الارتباط	1	-.210-
	دلالة Sig. (bilatérale)		.734
	N	5	5
تصنيف المؤسسة حسب القطاع	Corrélation de Pearson	-.210-	1
	Sig. (bilatérale)	.734	
	N	5	20

Corrélations

		المحور الثاني	تصنيف المؤسسة حسب العمر
المحور الثاني	Corrélation de Pearson معامل الارتباط	1	.247
	دلالة Sig. (bilatérale)		.689

	N	5	5
تصنيف المؤسسة حسب العمر	Corrélation de Pearson	.247	1
	Sig. (bilatérale)	.689	
	N	5	20

Corrélations

		المحور الثاني	مكان اقامة المؤسسة
المحور الثاني	Corrélation de Pearson	1	.256
	Sig. (bilatérale)		.677
	N	5	5
مكان اقامة المؤسسة	Corrélation de Pearson	.256	1
	Sig. (bilatérale)	.677	
	N	5	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة01
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	.048
	Sig. (bilatérale)		.842
	N	24	20
العبارة01	Corrélation de Pearson	.048	1
	Sig. (bilatérale)	.842	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة02
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.139-
	Sig. (bilatérale)		.558
	N	24	20
العبارة02	Corrélation de Pearson	-.139-	1

	Sig. (bilatérale)	.558	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة03
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.195-
	Sig. (bilatérale)		.410
	N	24	20
العبارة03	Corrélation de Pearson	-.195-	1
	Sig. (bilatérale)	.410	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة04
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.625-**
	Sig. (bilatérale)		.003
	N	24	20
العبارة04	Corrélation de Pearson	-.625-**	1
	Sig. (bilatérale)	.003	
	N	20	20

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة05
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.251-
	Sig. (bilatérale)		.286
	N	24	20
العبارة05	Corrélation de Pearson	-.251-	1
	Sig. (bilatérale)	.286	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة06
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.007-
	Sig. (bilatérale)		.975
	N	24	20
العبارة06	Corrélation de Pearson	-.007-	1
	Sig. (bilatérale)	.975	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة07
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.053-
	Sig. (bilatérale)		.823
	N	24	20
العبارة07	Corrélation de Pearson	-.053-	1
	Sig. (bilatérale)	.823	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة08
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	.006
	Sig. (bilatérale)		.978
	N	24	20
العبارة08	Corrélation de Pearson	.006	1
	Sig. (bilatérale)	.978	
	N	20	20

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة09
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.151-
	Sig. (bilatérale)		.525
	N	24	20
العبارة09	Corrélation de Pearson	-.151-	1
	Sig. (bilatérale)	.525	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة10
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.510-*
	Sig. (bilatérale)		.022
	N	24	20
العبارة10	Corrélation de Pearson	-.510-*	1
	Sig. (bilatérale)	.022	
	N	20	20

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة11
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.126-
	Sig. (bilatérale)		.596
	N	24	20
العبارة11	Corrélation de Pearson	-.126-	1
	Sig. (bilatérale)	.596	
	N	20	20

.

Corrélations

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة12

المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	.178
	Sig. (bilatérale)		.453
	N	24	20
العبارة12	Corrélation de Pearson	.178	1
	Sig. (bilatérale)	.453	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة13
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.028-
	Sig. (bilatérale)		.906
	N	24	20
العبارة13	Corrélation de Pearson	-.028-	1
	Sig. (bilatérale)	.906	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة14
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.082-
	Sig. (bilatérale)		.732
	N	24	20
العبارة14	Corrélation de Pearson	-.082-	1
	Sig. (bilatérale)	.732	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة15
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.018-
	Sig. (bilatérale)		.941
	N	24	20
العبارة15	Corrélation de Pearson	-.018-	1
	Sig. (bilatérale)	.941	
	N	20	20

Corrélations

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة16
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	.035
	Sig. (bilatérale)		.883
	N	24	20
العبارة16	Corrélation de Pearson	.035	1
	Sig. (bilatérale)	.883	
	N	20	20

Corrélations

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة17
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	.245
	Sig. (bilatérale)		.297
	N	24	20
العبارة17	Corrélation de Pearson	.245	1
	Sig. (bilatérale)	.297	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة18
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.200-
	Sig. (bilatérale)		.399
	N	24	20
العبارة18	Corrélation de Pearson	-.200-	1
	Sig. (bilatérale)	.399	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة19
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.229-
	Sig. (bilatérale)		.332
	N	24	20
العبارة19	Corrélation de Pearson	-.229-	1
	Sig. (bilatérale)	.332	
	N	20	20

Corrélations

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة20
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	.038
	Sig. (bilatérale)		.874
	N	24	20
العبارة20	Corrélation de Pearson	.038	1
	Sig. (bilatérale)	.874	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة21
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	-.044-
	Sig. (bilatérale)		.855
	N	24	20
العبارة21	Corrélation de Pearson	-.044-	1
	Sig. (bilatérale)	.855	

	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة22
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	.100
	Sig. (bilatérale)		.675
	N	24	20
العبارة22	Corrélation de Pearson	.100	1
	Sig. (bilatérale)	.675	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة23
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	.148
	Sig. (bilatérale)		.532
	N	24	20
العبارة23	Corrélation de Pearson	.148	1
	Sig. (bilatérale)	.532	
	N	20	20

Corrélations

		المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	العبارة24
المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	Corrélation de Pearson	1	.003
	Sig. (bilatérale)		.991
	N	24	20
العبارة24	Corrélation de Pearson	.003	1
	Sig. (bilatérale)	.991	
	N	20	20

	Mémoire requise	3728 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تصنيف المؤسسة حسب الحجم[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux معامل التحديد	R-deux ajusté معامل الارتباط	Erreur standard de l'estimation
1	.561[a]	.315	.086	113.71126

a. Prédicteurs : (Constante), تصنيف المؤسسة حسب الحجم

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés مجموع المربعات	Ddl	Carré moyen متوسط المربعات	F	Sig.
1	Régression	17820.450	1	17820.450	1.378	.325[b]
	de Student	38790.750	3	12930.250		
	Total	56611.200	4			

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Prédicteurs : (Constante), تصنيف المؤسسة حسب الحجم

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés معاملات الغير مقاسة		Coefficients standardisés معاملات المقاسة		
		B	Erreur standard مقاييس الخطا	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	-285.500-	359.587		-.794-	.485
	تصنيف المؤسسة حسب الحجم	149.250	127.133	.561	1.174	.325

a. Variable dépendante : المحور الثاني

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تصنيف المؤسسة حسب القطاع[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.210[a]	.044	-.274-	134.29221

a. Prédicteurs : (Constante), تصنيف المؤسسة حسب القطاع

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2508.008	1	2508.008	.139	.734[b]
	de Student	54103.192	3	18034.397		
	Total	56611.200	4			

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Prédicteurs : (Constante), تصنيف المؤسسة حسب القطاع

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	233.423	277.476		.841	.462
	تصنيف المؤسسة حسب القطاع	-21.962-	58.891	-.210-	-.373-	.734

a. Variable dépendante : المحور الثاني

REGRESSION

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تصنيف المؤسسة حسب العمر[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.247[a]	.061	-.252-	133.10741

a. Prédicteurs : (Constante), تصنيف المؤسسة حسب العمر

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3458.450	1	3458.450	.195	.689[b]
	de Student	53152.750	3	17717.583		
	Total	56611.200	4			

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Prédicteurs : (Constante), تصنيف المؤسسة حسب العمر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	86.375	119.981		.720	.524
	تصنيف المؤسسة حسب العمر	32.875	74.409	.247	.442	.689

a. Variable dépendante : المحور الثاني

REGRESSION

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode

1	مكان اقامة المؤسسة[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.256[a]	.066	-.246-	132.78136

a. Prédicteurs : (Constante), مكان اقامة المؤسسة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3718.533	1	3718.533	.211	.677[b]
	de Student	52892.667	3	17630.889		
	Total	56611.200	4			

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Prédicteurs : (Constante), مكان اقامة المؤسسة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	43.333	202.827		.214	.845
	مكان اقامة المؤسسة	55.667	121.212	.256	.459	.677

a. Variable dépendante : المحور الثاني

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة01[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.048[a]	.002	-.053-	.31163

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة01

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.004	1	.004	.041	.842[b]
	de Student	1.748	18	.097		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة01

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.953	.341		11.594	.000
	العبارة01	.016	.079	.048	.202	.842

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة02[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.139[a]	.019	-.035-	.30894

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة02

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.034	1	.034	.357	.558[b]
	de Student	1.718	18	.095		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة02

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	4.453	.729		6.112	.000
	العبارة02	-.103-	.173	-.139-	-.597-	.558

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة03[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.195[a]	.038	-.015-	.30600

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة03

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.067	1	.067	.710	.410[b]
	de Student	1.685	18	.094		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة03

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4.438	.501		8.860	.000
	العبارة03	-.101-	.120	-.195-	-.843-	.410

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة04[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.625[a]	.390	.356	.24361

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة04

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.684	1	.684	11.523	.003[b]
	de Student	1.068	18	.059		

	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة04

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	5.416	.415		13.057	.000
	العبارة04	-.314-	.092	-.625-	-3.394-	.003

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة05[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.251[a]	.063	.011	.30200

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة05

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.110	1	.110	1.210	.286[b]
	de Student	1.642	18	.091		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة05

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	4.256	.225		18.889	.000
	العبارة05	-.063-	.057	-.251-	-1.100-	.286

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة06[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.007[a]	.000	-.055-	.31197

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة06

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.000	1	.000	.001	.975[b]
	de Student	1.752	18	.097		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة06

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	4.040	.658		6.138	.000
	العبارة06	-.005-	.152	-.007-	-.031-	.975

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة07[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.053[a]	.003	-.053-	.31154

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة07

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.005	1	.005	.052	.823[b]
	de Student	1.747	18	.097		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة07

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	4.087	.302		13.538	.000
	العبارة07	-.017-	.073	-.053-	-.227-	.823

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة08[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.006[a]	.000	-.056-	.31198

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة08

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.000	1	.000	.001	.978[b]
	de Student	1.752	18	.097		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة08

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4.013	.270		14.875	.000
	العبارة08	.002	.067	.006	.027	.978

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة09[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation

1	.151[a]	.023	-.031-	.30840

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة09

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.040	1	.040	.421	.525[b]
	de Student	1.712	18	.095		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة09

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4.204	.292		14.378	.000
	العبارة09	-.045-	.069	-.151-	-.649-	.525

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة10[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.510[a]	.260	.219	.26838

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة10

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.456	1	.456	6.325	.022[b]
	de Student	1.296	18	.072		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة10

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	5.159	.457		11.293	.000
	العبارة10	-.259-	.103	-.510-	-2.515-	.022

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة11[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.126[a]	.016	-.039-	.30950

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة11

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.028	1	.028	.291	.596[b]
	de Student	1.724	18	.096		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة11

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4.142	.236		17.558	.000
	العبارة11	-.032-	.059	-.126-	-.539-	.596

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة12[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.178[a]	.032	-.022-	.30700

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة12

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.055	1	.055	.589	.453[b]
	de Student	1.697	18	.094		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة12

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3.900	.170		22.890	.000
	العبارة12	.036	.047	.178	.767	.453

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة13[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.028[a]	.001	-.055-	.31186

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة13

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.001	1	.001	.014	.906[b]
	de Student	1.751	18	.097		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة13

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	4.059	.338		12.023	.000
	العبارة13	-.011-	.089	-.028-	-.119-	.906

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة14[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.082[a]	.007	-.049-	.31094

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة14

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.012	1	.012	.121	.732[b]
	de Student	1.740	18	.097		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة14

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	4.122	.302		13.634	.000
	العبارة14	-.027-	.076	-.082-	-.348-	.732

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

REGRESSION

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة15[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.018[a]	.000	-.055-	.31193

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة15

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.001	1	.001	.006	.941[b]
	de Student	1.751	18	.097		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة15

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	4.044	.322		12.540	.000
	العبارة15	-.006-	.082	-.018-	-.076-	.941

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode

1	العبارة16[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.035[a]	.001	-.054-	.31179

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة16

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.002	1	.002	.022	.883[b]
	de Student	1.750	18	.097		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة16

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.971	.334		11.892	.000
	العبارة16	.012	.081	.035	.149	.883

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة17[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.245[a]	.060	.008	.30244

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة17

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.106	1	.106	1.154	.297[b]
	de Student	1.646	18	.091		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة17

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.807	.209		18.188	.000
	العبارة17	.055	.051	.245	1.074	.297

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة18[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.200[a]	.040	-.013-	.30570

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة18

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.070	1	.070	.747	.399[b]
	de Student	1.682	18	.093		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة18

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	4.212	.233		18.114	.000
	العبارة18	-.047-	.054	-.200-	-.864-	.399

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة19[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.229[a]	.052	.000	.30371

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة19

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.092	1	.092	.994	.332[b]
	de Student	1.660	18	.092		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة19

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	4.249	.240		17.726	.000
	العبارة19	-.060-	.061	-.229-	-.997-	.332

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Mémoire requise	3728 octets
Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة20[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.038[a]	.001	-.054-	.31176

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة20

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.

1	Régression	.003	1	.003	.026	.874[b]
	de Student	1.749	18	.097		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة20

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3.915	.658		5.947	.000
	العبارة20	.023	.142	.038	.161	.874

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة21[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.044[a]	.002	-.054-	.31169

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة21

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.003	1	.003	.034	.855[b]
	de Student	1.749	18	.097		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة21

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	4.087	.367		11.148	.000
	العبارة21	-.017-	.090	-.044-	-.185-	.855

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة22[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.100[a]	.010	-.045-	.31042

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة22

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.018	1	.018	.182	.675[b]
	de Student	1.734	18	.096		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة22

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.

		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.905	.278		14.047	.000
	العبارة22	.030	.071	.100	.426	.675

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة23[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.148[a]	.022	-.032-	.30853

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة23

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.039	1	.039	.406	.532[b]
	de Student	1.713	18	.095		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة23

Coefficients[a]

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	3.871	.245		15.819	.000
	العبارة23	.038	.059	.148	.637	.532

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العبارة24[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.003[a]	.000	-.056-	.31198

a. Prédicteurs : (Constante), العبارة24

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.000	1	.000	.000	.991[b]
	de Student	1.752	18	.097		
	Total	1.752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

b. Prédicteurs : (Constante), العبارة24

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4.017	.239		16.779	.000
	العبارة24	.001	.058	.003	.012	.991

a. Variable dépendante : المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.623[a]	.389	.185	107.40265

a. Prédicteurs : (Constante), المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	22005.210	1	22005.210	1.908	.261[b]
	de Student	34605.990	3	11535.330		
	Total	56611.200	4			

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Prédicteurs : (Constante), المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	-1073.206-	874.207		-1.228-	.307
	المحور الثالث:تقييم الفكر المقاولاتي	289.809	209.828	.623	1.381	.261

a. Variable dépendante : المحور الثاني